في النّحو العربيّ والنّحو التّحويليّ

تأليف
الدكتو فضل يوسف يوسف زيد
الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة
وكلية الآداب جامعة السلطان قابوس

عالم الكتب

* زيد، فضل يوسف .
* فى النحو العربى والنحو التحويلى
* فضل يوسف زيد
* ط 1 . – القاهرة : عالم الكتب؛ 2018 م
* 104 ص ؛ 24 سم
* تدمك : 978-977-780-112-6 * رقم الإيداع : 22826/ 2017
1- اللغة العربية – نحو
أ - العنوان 415.1

* الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 23924626
فاكس : 002023939027

* المكتبة :
38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون: 23926401 – 23959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

بين يدي القارئ

هذا الكتاب محاولة لإعادة قراءة بعض تراثنا النحوي في ضوء منهج لغوي حديث ؛ فالواجب العلمي يفرض علينا نحن الباحثين أن نتصل بتراثنا من ناحية ، وأن ننفتح على التطورات اللغوية الحديثة من ناحية أخرى ، بحيث لا نغلق عقولنا عما خلفه نحاتنا من تراث يدعو إلى الإعجاب والإكبار والفخر ، ولا عما يحدث حولنا من تطورات لغوية حديثة ، وأن نحاول جادين الإفادة من النظريات العلمية الحديثة في مجال علم اللغة ، فقد يساعد هذا على بعض جوانب تراثنا الشامخ وإضافة أبعاد إبستيمولوجية جديدة ، ويضم هذا الكتاب بين دفتيه ثلاثة أبحاث نشرت في مجلات علمية محكَّمة ، بدا لي أن أجمعها في كتاب رجاء أن يفيد منه القارئ ، وأن يكون خطوة على الطريق ، وعلى الله قصد السبيل .

فضل يوسف زيد
جامعة السلطان قابوس - مسقط - سلطنة عمان

البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه

(لم يشقَ النحاة بعلاج النحو بعد أن جاءهم كتابُ سيبويه)
علي النجدي ناصف

تقديم :

هذه محاولة لإعادة قراءة بعض تراثنا النحوي في ضوء منهج لغوي حديث ؛ إذ قد بات من الضروري ، بل والحتمي العودة إلى تراثنا النحوي ، ونحن متسلحون ببعض المناهج اللغوية الحديثة ، ومحاولة إعادة قراءة هذا التراث من منظور لساني حديث في محاولة لكسر الجدارالقائم بين التراث والمناهج اللغوية الحديثة؛ لأنهما ـ في رأيي ـ توءم ملتصق ، وأشبه شيء بحصانين يجرّان عربة واحدة ومحاولة الفصل بينهما يقضي على الحصانين وعلى العربة جميعا .

لا ينبغي إذًا أن نصمّ آذاننا ونعصبَ أعيننا عما تركه النحاة من تراث يدعو للإعجاب والفخر ، ولا عن النظريات العلمية الحديثة التي تهتم بدراسة اللغة ؛ فمن المسلم به أن لا حديث دون قديم ، ولا معاصرة بغير أصالة .

إن الواجب العلمي يفرض علينا ـ نحن الباحثين ـ أن نتصل بتراثناالنحوي ، وأن نحاول ربط هذا التراث بالتطورات اللغوية الحديثة ، ومما يؤكد ضرورة الجمع بين القديم والحديث ، وأهمية التراث النحوي ما دعا إليه تشومسكي نفسه صاحب نظرية النحو التوليدي التحويليGenerative and transformational grammar theory التي أحدثت ثورة في الدرس اللغوي ، من ضرورة العودة إلى مناهج النحو القديمة مشيرًا إلى جهود العرب القدماء ، ومستلهمًا الطريقة الإعرابية القديمة في الوصول إلى نوع من القواعد العلمية .[1]

ولعل أفضل نظرية لغوية حديثة كانت نظرية تشومسكي Chomsky السابقة ، عندما نشأت في خمسينيات القرن الماضي ١٩٥٧م ، ونشر صاحبها كتابه الأول : التراكيب النحوية syntactic structures ثم أردف ذلك بكتاب له أطلق عليه اسم

(١) راجع النحو العربي والدرس الحديث د. عبده الراجحي ، ص ص ١١٩ـ ١٣٣ .

عوامل النظرية النحوية Aspects of the theory of syntax مضيفًا فيه بعض التعديلات إلى تلك النظرية .

وتقوم هذه النظرية على أساس أن كل جملة من جمل اللغة لها تركيب باطني أو بنية عميقة deep structure ، وتركيب ظاهري أو بنية سطحية surface structure ، وأن دراسة البنية العميقة تقدم التفسير الدلالي semantic explanation للجملة ، ودراسة البنية السطحية تقدم التفسير الصوتي لها phonological explanation ، وأن هناك قواعد تحويلية transformational rules تربط بين التركيبين ، (والتركيب الباطني الذي يعطي المعنى الأساسي للجملة هو مجرد وفرضي ويتوقف عليه معنى الجملة بعد أن تصبح تركيبًا ظاهريًّا) .[1] وإلى جانب القواعد التحويلية التي يتم من خلالها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية ، هناك القواعد التوليدية generative rules التي تقدم الوصف التركيبي للجملة structural description ، وهذه القواعد لها القدرة على تمييز الجمل الصحيحة من غيرالصحيحة ، وأن النحو صالح لتوليد كل الجمل النحوية في اللغة ، وليست كل القواعد التوليدية تحويلية بالضرورة ، والعكس صحيح فكل قواعد تحويلية هي توليدية ؛ لأن كل القواعد التحويلية تصف جمل اللغة بطريقة واضحة ومتسلسلة .

والقواعد التحويلية التي تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر ، وتنهض بمهمة تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية تشبه شبهًا غير بعيد ما جاء في النحو العربي ، وأهم هذه القواعد هي : الحذف deletion ، والإحلال replacement، والزيادة addition ، والتبادل permutation .[2]

وبعد ، فإن النحو العربي يحمل في طياته من الطاقات التفسيرية ما يجعله يقف شامخا بالنظر إلى تلك المناهج اللغوية الحديثة ، (فهو لم يقف عند الظواهر اللغوية بالوصف وحسب ، بل تعدى ذلك إلى تفسير ذلك تفسيرًا عقليًّا) [3] ، ونحن نلحظ ذلك في مواطن كثيرة عند سيبويه ، فهل علينا إذًا أن نحاول قراءة بعض تراثنا النحوي

(١) راجع قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد الخولي ص ٢٢ .

(٢) انظر النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٠ .

(٣) السابق نفسه ص ١٤١ .

وفق أسس علمية شاملة وعلى هدى من بعض أصول النظريات والتطورات اللغوية الحديثة ؟

هذا ما حاول البحث أن ينهض به إيمانًا من صاحبه بضرورة عدم الانغلاق الكامل على تراثنا ، وتجاهل التطورات اللغوية الحديثة في مجال علم اللغة أو إغفالها ، بل الجمع بين القديم والحديث الذي يضيء جوانب من هذا التراث الشامخ ، ويضيف إليه أبعادًا معرفية جديدة .

وأما عن كتاب سيبويه موضوع البحث ، فقد نال من الشهرة والذيوع ما لا يسمح بزيادة مستزيد ، وربما كان كافيًا ما ذكره المبرد عن الكتاب بقوله : (لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ؛ وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مفتقرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره)[1] .

ولقد حاولت قراءة الكتاب لسيبويه قراءة علمية دقيقة فامتلأت نفسي اعتزازًا بتراثنا النحوي ، وإكبارًا له ؛ ذلك أن هذا السفر القيم اشتمل على قضايا نحوية ولغوية تظهر في غير خفاء ولا لبس سبق نحوينا لكثير من مفردات النظريات اللغوية الحديثة ، وقد أدرت القول في هذا البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، ألممت في المقدمة إلمامة عاجلة بضرورة الجمع بين التراث النحوي والنظريات اللغوية العلمية الحديثة ، ومفهوم البنية العميقة الذي أخذ مسميات مشابهة لدى سيبويه كالأصل والتأويل والتقدير وغيرها ،كما ألممت في عجالة أيضًا ببعض أصول النظرية التحويلية ، ولم يكن ممكنًا بطبيعة الحال وضع كل ما جاء في الكتاب من مواطن اعتمد فيها سيبويه على فكرة البنية العميقة مادة لهذه الدراسة ، وإن كنت قد تتبعتها جميعا ؛ فهي كثيرة كثرة تؤدي إلى طول البحث ، وقد اكتفيت باختيار عينة ممثلة لهذه الظاهرة ، وحاولت إبراز دورها في التحليل النحوي لدى سيبويه في مواطن كثيرة من كتابه بما يؤكد أن نحاتنا قد تعاملوا مع مفردات النظرية التحويلية ، التي خرجت على الناس في أوائل خمسينيات القرن الماضي ، وأن بذور هذه النظرية كانت مبثوثة في تراثنا النحوي من غير تسمية صريحة وذكر واضح لمصطلحات تلك النظرية ، ولكنها موجودة تحت

(١) مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٥١ــ ٢٥٢ ، وسيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف ، ص ص١٢٨ـ ١٩٩ .

عباءة " التقدير " و"العدول " و"الإبدال " و"الأصل" و"التأويل "والمعنى" وغيرها . وتحدثت في المبحث الأول عن البنية العميقة في كثير من الأبواب النحوية المختلفة سواء أكانت في الكلمة المفردة أم في التراكيب ، ودورها في التحليلِ النحوي . كما تحدثت عن تعدد البنى العميقة للتركيب الواحد أو افتراض أكثر من أصل للبنية السطحية المنطوقة ، كما عرضت لاختلاف البنى السطحية ودور البنية العميقة في تفسير هذا الاختلاف وكيفية تعامل سيبويه مع هذا النوع من التراكيب ، وتحدثت في المبحث الثاني عن التحويل الدلالي أو التحويل في المعنى لدى سيبويه . وهو نوع جديد من العمق الدلالي للجملة والتركيب سبق إليه سيبويه منذ أكثر من ألف عام ،وتحدثت في المبحث الثالث عن البنية العميقة وسياق الحال context of situation ودورهما في التحليل النحوي وبناء التركيب ، أما الخاتمة فتشتمل على أهم ما توصل إليه البحث من النتائج .

وعلى الله قصد السبيل .

المبحث الأول
البنية العميقة في الكتاب

ـ في الكلمة المفردة :

اعتمد سيبويه في كثير من معالجاته النحوية على فكرة "الأصل والفرع" ، فهو يفترض دائما أن هناك أصلا للكلمة قد انبثق عنه فرع ، وتقترب هذه الفكرة التي شغل بها سيبويه في كثير من مباحث الكتاب بفكرة " البنية العميقة" و" البنية السطحية " عند التحويليين transformationalists (الذين رأوا أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم " البنية العميقة " وتحولها إلى "بنية السطح " وعرضوا لها في مواطن مختلفة منها بحثهم للألفاظ " ذات العلامة " marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked ، وقرروا أن الألفاظ "غير المعلمة" هي الأصل ، وهي أكثر دورانًا في الاستعمال ، وأكثر تجردًا؛ ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة ، فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية ـ مثلاً ـ غير معلم بينما الماضي تلحقه علامة (ed -) = jumbed, loved ، والمفرد غير معلم (-boy book) . والجمع تلحقه علامة (S)=boys – books ، وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفرد أصل والجمع فرع) . [1]

وتلتقي فكرة البنية العميقة في الكلمة المفردة مع فكرة الأصل والفرع التي اعتمدها سيبويه في كثير من الظواهر اللغوية التي عرض لها ، حيث نراه يبحث عن "الأصل" الذي صدر عنه "الفرع" في محاولة لتفسير الظواهر إلى جانب وصفها ؛ فالاسم أصل والفعل فرع ؛ ولذلك فالفعل يشتق منه ، كما أن الاسم قد يستغني عن الفعل ، ولا يمكن العكس ، يقول سيبويه : (واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ **لأن الأسماء هي الأولى** ، وهي أشد تمكنًا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء . ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغني عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله

(١) انظر النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٤ .

أخونا) [1] . فسيبويه يؤكد أن الاسم أول أي أصل يشتق منه الفعل كاشتقاق قتل من القتل وهكذا .

والنكرة أصل والمؤنث فرع ؛ ولذلك يقول سيبويه : (واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنًا ؛ **لأن النكرة أول** ، ثم يدخل عليها ما تعرف به . فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)[2] ، والمذكر أصل والمؤنث فرع ؛ ولذلك يقول : (واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ **لأن المذكر أول** ، وهو أشد تمكنًا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير) [3] .

وتظهر فكرة الأصل والفرع التي تشبه البنية العميقة والسطحية في الكلمات المفردة أكثر ما تظهر في باب الإعلال والإبدال ، يقول سيبويه ـ مثلاً ـ في باب حروف الإبدال : (وأما (التاء) فتبدل مكان الواو فاء في اتّعد ، واتّهم ، واتّلج ، وتراث ، وتجاه ونحو ذلك . ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها ... وأما (الدال) فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها . والطاء منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد في افتعل ، نحو (اضطهد) . وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبر) .[4]

فالتاء في اتعد واتهم واتلج وتراث وتجاه أصلها الواو فاءً في كل ما سبق . والأصل : اوتعد ، واوتهم واوتلج ووراث ، ووجاه . والقانون التحويلي الذي يربط بين البنية العميقة للكلمات السابقة أو أصلها وبنيتها السطحية أو فرعها وشكلها الصوتي والنهائي هو الإحلال أو الاستبدال replacement حيث أبدلت الواو تاء في كل ما سبق . والبنية العميقة لـ(ازدجر) هي : (ازتجر) ، وقد تحولت من العمق إلى السطح بقانون الإحلال أو الإبدال ؛حيث أبدلت التاء دالا ، وكذلك الأمر في (اصطبر) أصلها (اصتبر) أبدلت التاء طاء ولولا فكرة الأصل والفرع ما عرفنا ذلك .

وتظهر فكرة البنية العميقة في الكلمات المفردة في تناول سيبويه ، فيما جاء معدولًا عن حده من المؤنث حيث يقول : (ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى :

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٢٠ـ ٢١ .

(٢) الكتاب ١/٢٢ .

(٣) الكتاب ١/٢٢ ، وانظر ٣/٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٤) الكتاب ٤/٢٣٩ .

يا خباث ويالكاع . فهذا اسم للخبيثة وللكعاء ، ومثل ذلك قول الشاعر ، النابغة الجعديّ :

فقلت لها عيشي جَعار وجرّري بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصرُهْ

وإنما هو للجاعرة ، ... وقال الشاعر :

لحقت حلاقِ بهم على أكسائهم ضرب الرقاب ولا يهم المغنم

فحلاق معدول عن الحالقة ، وإنما يريد بذلك المنية لأنها تحلق ... **فهذا كله معدول عن وجهه وأصله** ، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل ؛ **لأنه معدول عن أصله)**[1]

ويستمر سيبويه في تقديم أمثلة كثيرة لهذا النوع من العدول ، يورد الكلمة وأصلها الذي عدلت عنه وانبثقت منه ، أي إنه يورد الكلمة وبنيتها العميقة ؛ فجعار أصلها :جاعرة ، وحلاق أصلها : حالقة وهكذا ، وقد تم تحويل الكلمة من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية ، من خلال القوانين التحويلية الآتية :

التبادل permutation حيث تقدمت العين على الألف في (جعار) واللام على الألف في (حالقة) الحذف deletion حيث تم حذف التاء المربوطة في الكلمتين .

الإحلال أو التعويض replacement حيث تم إحلال الكسرة في آخر الكلمتين علامة بناء محل الفتحة .

جاعرَة ← جعارَة ← جعارَ ← جعارِ

حالقَة ← حلاقَة ← حلاقَ ← حلاقِ

وفكرة التحويل واضحة في مصطلح "العدول " ، فهناك أصل عدل عنه ، وتحولت عنه كلمة مختلفة في الشكل عن ذلك الأصل ، وكأن سيبويه يشير إلى البنية العميقة ، التي تتحول عنها البنية السطحية كما يقول التحويليون .

وإذا ما انتقلنا إلى التراكيب ، وجدنا أن بعض العناصر اللغوية تشكل مع بعضها البعض وحدات لغوية تكون بمنزلة الاسم الواحد ، وتقع موقع الاسم في الوظائف

(١) الكتاب ٣/٢٧٢ـ ٢٧٤ .

النحوية المختلفة ، وهوما يطلق عليه الركن أو المركب الاسمي [1] كاسم الفاعل مع معموله ، والمصدر المؤول من أن والفعل أو ما والفعل أو أنّ وصلتها ، والمركب الإضافي ، وغيرها وقد عني سيبويه بإظهار البنية العميقة في المركبات الاسمية المختلفة ، كما عني بإظهار البنية العميقة في كثير من الأبواب والأساليب النحوية كالنداء ، والاختصاص ، والاشتغال وغيرها ؛ بحيث يمكن القول بأن سيبويه أدار كتابه على فكرة البنية العميقة ، والقوانين التي تربطها بالسطح المنطوق .

في اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل :

كما تظهرفكرة البنية العميقة في اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ويكون مع معموله مركبا اسميا ، ويشغل وظائف نحوية مختلفة ؛ واسم الفاعل وغيره من المشتقات ملحق بفعله في العمل ؛ لأن الأصل في العمل يكون للفعل ؛لأنه في معناه ومن لفظه فجرى مجراه في العمل كما جرى مجراه في الإعراب ، يقول سيبويه : (هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا ، وعمل عمله ؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين) .[2]

فجملة (هذا الضارب زيدًا) تتعادل تركيبيًّا مع جملة (هذا الذي ضرب زيدًا) ، والبنية العميقة للمركب الاسمي (الضارب زيدًا) هي : (الذي ضرب زيدًا) ، وتم تحويله من المقصود إلى المنطوق بقانون الإحلال أو الاستبدال replacement ، حيث استبدل بالفعل (ضرب) اسم الفاعل (الضارب) .

الذي ضرب زيدًا ⟵ الضارب زيدًا

ويقول سيبويه : (هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منونا ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غدًا . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدًا غدًا) .[3]

---

(١) انظر قضايا ألسنية تطبيقية د. ميشال زكريا . الفصل السادس (الركن الاسمي عند سيبويه ص ١١٥ـ ١٥١) .

(٢) الكتاب ١/١٨١ـ١٨٢ .

(٣) الكتاب ١/١٦٤ .

فالأصل في جملة (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) هو : (هذا يضرب زيدًا غدًا) ، وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح بقانون تحويل الإحلال أو الاستبدال replacement ، حيث حل اسم الفاعل (ضارب) محل الفعل (يضرب)

هذا يضرب زيدًا غدًا ⟵ هذا ضاربٌ زيدًا غدًا

ويستمر سيبويه في تقديم أمثلة من هذا النوع ، فيقول : (واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبًا التنوين ... ومما جاء في الشعر غير منون قول الفرزدق :

أتاني على القعساء عادلَ وَطْبِه برجْلَيْ لئيم واستِ عبد تعادلهْ

يريد : عادلًا وطبَه) .[1]

فالأصل في تركيب (عادل وطبِه) هو (عادلًا وطبَه) وقد جرى التحويل من العمق إلى السطح ، من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion حيثحذف التنوين من اسم الفاعل (عادلًا) ، وقد ذكر سيبويه هذا القانون التحويلي بقوله : وينجر المفعول **لكف التنوين من الاسم)**

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث تم إحلال الكسرة علامة للجر في المركب الاسمي (وطبه) محل الفتحة بعد حذف التنوين من اسم الفاعل ، وقد ذكر سيبويه هذا القانون التحويلي بقوله : (**وينجرّ المفعول** لكف التنوين من الاسم ، ودخل في الاسم معاقبًا التنوين) .

عادلاً وطبَه ⟵ عادلَ وطبَه ⟵ عادلَ وطبِه

في المصدر الذي يعمل عمل فعله :

تتبدى فكرة البنية العميقة في التناول النحوي لدي سيبويه في المصدر الذي يعمل عمل فعله سواء أكان جملة مفيدة أم لم يكن ، وفي كلتا الحالتين يكون بدلًا من اللفظ بالفعل ، كما يقول سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه . ومن أمثلة ذلك قوله : (هذا باب

(١) الكتاب ١/١٦٥ـ ١٦٧ .

من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيدًا ، فمعناه أنه يضرب زيدًا) .[1]

فجملة (عجبت من ضرب زيدًا) بنيتها العميقة : (عجبت من أنه يضرب زيدًا) ، وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح ، من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion ، حيث حذفت (أنّ) وصلتها .

الإحلال أو التعويض replacement حيث حل المصدر (ضرْب) محل الفعل (يضرب)

عجبت من أنه يضرب زيدًا ← عجبت من يضرب زيدًا ← عجبت من ضرب زيدًا

والمصدر في الجملة السابقة مقدر بـ(أنّ واسمها وخبرها) ، و(هذه الحالة هي التي يكون فيها المصدر الذي يعمل عمل فعله من المركبات الإفرادية) [2] ، والمصدر في هذه الحالة لا يمثل جملة مفيدة ، بل هو تركيب مفرد يشغل وظيفة نحوية في الجملة ، فهو في الجملة السابقة اسم مجرور بمن ، بحيث إذا أفردناه واستقل عن جملته فإنه لا يمثل جملة مفيدة ذات معنى مستقل ، وقد يكون المصدر جملة وليس تركيبًا إفراديًّا ، إذا كان المصدر نائبًا مناب فعله في الدلالة على معناه من غير أن يكون مقدرًا بالفعل مع أن أو ما أو أنّ وصلتها ، ومن أمثلة ذلك قول سيبويه : (ومما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

على حين ألهى الناس جلُّ فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالب

كأنه قال : اندل) . [3]

فالبنية العميقة لجملة (ندلا زريق المال) هي : (اندل زريق المال) ، وقد تحولت من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف الإجباري obligatory deletion حيث تم حذف ركن الإسناد المؤلف من المركب الفعلي والمركب الاسمي (اندل) حذفًا إجباريًّا .

---

(١) الكتاب ١/١٨٩ .

(٢) من الأنماط التحويلية في النحو العربي د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٥٣ ، وانظر كذلك في بناء الجملة العربية للمؤلف نفسه من ص ٢٦٥إلى ص ٢٧٩ .

(٣) الكتاب ١/١١٥ـ ١١٦ .

الإحلال أو التعويض replacement حيث تم إحلال المركب الاسمي (ندلا) الذي جاء في موقع المفعول المطلق محل المركب الفعلي (اندل) .

التبادل permutation حيث تقدم المصدر ، وجاء في موضع الصدارة بعد حذف ركن الإسناد (اندل) .

ندلا زريقُ المالَ ⟵ اندل زريقُ المالَ

وقد عبر ابن مالك عن وقوع المصدر بدلًا من فعله بقوله :

والحذف حتم مع آتٍ بدلًا من فعله ، كندلا اللّذْ كاندلا

ويقول سيبويه : (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ، فمن ذلك قولك : حمدًا وشكرًا ، ولا كفرًا ، وعجبًا ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين ، وحبا ونعامَ عين ، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همّا ، ولأفعلن ذلك ورغمًا وهوانا .

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدًا ، وأشكر الله شكرًا ، وكأنك قلت : أعجب عجبًا ، وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرة ، ولا أكاد كيدًا ولا أهم همًّا ، وأرغمك رغمًا ، **وإنما اختزل الفعل ههنا ؛ لأنهم جعلوا هذا بدلًا من اللفظ بالفعل)** .[1]

إن عبارة سيبويه السابقة تلخص القانون التحويلي (الإحلال أو الاستبدال replacement) الذي حول التراكيب السابقة من البنية العميقة إلى البنية السطحية ؛ فالأصل ـ مثلًا ـ في قولك : حمدًا وشكرًا هو : أحمد الله حمدًا وأشكر الله شكرًا ، وقد تم تحويل بالإحلال أو الاستبدال حيث حل المصدر (حمدًا) محل الفعل (أحمد) ، والمصدر (شكرًا) محل (أشكر) ، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : **بدلًا من اللفظ بالفعل** .

على أن هذه المصادر قد تأتي مرفوعة ، فيكون هذا من اختلاف أو تعدد البنية السطحية التي قد ترد على أكثر من صورة إعرابية ، وحينئذ تختلف بنيتها العميقة عنها حال ورودها منصوبة ؛ ففي الأمثلة السابقة كانت محولة من جملة فعلية حذف منها الفعل وناب عنه المصدر ، أما في حال ورودها مرفوعة ، فإنها تكون محولة من جملة

(١) الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، وانظر كذلك ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

اسمية ، ويشرح سيبويه ذلك بقوله : (وقد جاء بعض هذا رفعًا يبتدأ ثم يبنى عليه . وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعًا ، وهو لبعض مَذْحِج ، وهو هنيّ بن أحمر الكناني :

عجب لتلك قضيةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

وسمعنا بعض العرب الموثوق به ، يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثنائي عليه ، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر ، كأنه يقول : أمري وشأني حمد الله وثناء عليه) .[1]

فالبنية العميقة لجملة : (عجب) هي : (أمري عجب) وقد تحولت من العمق إلى السطح بقانون الحذف deletion حيث حذف المبتدأ (أمري) ، وكذلك البنية العميقة لقول بعض العرب : (حمد الله) هي : (أمري حمد الله) ، وتحولت من العمق إلى السطح بحذف المبتدأ أيضًا ، وواضح أن المصدر المرفوع في المثالين تحول من جملة اسمية حذف منها المبتدأ .

في التمييز :

التمييز كل اسم نكرة ، متضمن معنى " من " لبيان ما قبله من إجمال ؛ ولذلك يسمى تفسيرًا وتبيينًا ، والغرض اللغوي للتمييز هو رفع الإبهام وإزالة اللبس .[2]

وتظهر في تناول سيبويه للتمييز بنوعيه المفرد والجملة أو الذات والنسبة فكرة البنية العميقة والقوانين التحويلية ، التي تحول التمييز من العمق المفترض إلى السطح المنطوق ، يقول سيبويه : (ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع ، قولهم : عشرون درهمًا ، إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا . ولم يكن دخول الألف واللام يغيّر العشرين عن نكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه) .[3]

فسيبويه يرى في النص السابق أن تركيب التمييز المفرد (عشرين درهما) محول من (عشرين من الدراهم) ، ثم هو يشرح في موضع آخر من كتابه كيف تحول هذا التركيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، ذاكرًا الغرض الدلالي لهذا التحويل ، وهو

(١) الكتاب ٣١٩/١ ـ ٣٢٠ ، وانظر كذلك ٣١٣/١ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .
(٢) انظر شرح ابن عقيل ٦٠١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٢ .
(٣) الكتاب ٢٠٣/١ .

الاختصار أو الاستخفاف . يقول في باب (كم) (وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهم ، لم يجزكما لم يجز في قولك : عشرون الدرهم ، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم . وهذا معنى الكلام ، ولكنهم حذفوا الألف واللام ، وصيروه إلى الواحد ؛ وحذفوا من استخفافًا) . [1]

فتركيب التمييز المفرد (عشرون درهما) أصله : (عشرون من الدراهم) ، وقد تحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion حيث تم حذف الألف واللام من كلمة (الدراهم) ، وقد ذكر سيبويه هذا القانون التحويلي بقوله : (ولكنهم حذفوا الألف واللام) ، كما ذكر سيبويه الغرض الدلالي من تحويل الحذف هذا بقوله : (فاختصروا واستخفوا . ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه) .

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث تم إحلال مفرد كلمة (دراهم) محل الجمع ، فصار التركيب : عشرين من دراهم ، وقد ذكر سيبويه هذا التحويل بقوله : (وصيّروه إلى الواحد) .

الحذف deletion حيث تم حذف حرف الجر (من) فصار التركيب : عشرين درهم ، وقد ذكر سيبويه هذا التحويل والغرض الدلالي منه بقوله : (وحذفوا من استخفافًا) .

الإحلال أو الإبدال replacement حيث تم إحلال التنوين بالفتح محل الجر في كلمة (درهم) فصار التركيب : عشرين درهمًا .

عشرين من الدراهم ⟵ عشرين من دراهم ⟵ عشرين من درهم

عشرين درهم ⟵ عشرين درهمًا

نلاحظ أن سيبويه ذكر في النص السابق القوانين التحويلية ، التي تحول بها تركيب التمييز المفرد من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، فيما يشبه أويكاد إلى حد كبير صنيع التحويليين transformationalists .

وأما تمييز النسبة أو الجملة ، فقد أورد له سيبويه قوله : (وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت

(١) الكتاب ١٥٧/٢ ، ١٥٨ .

ماء وتفقأت شحمًا ... وإنما أصله امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافًا) .[1]

فسيبويه يرى أن جملة (امتلأت ماء) محولة من جملة (امتلأت من الماء) ، وقد تحولت من العمق إلى السطح بالقوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion حيث تم حذف الألف واللام من كلمة (الماء) .

الحذف deletion حيث تم حذف حرف الجر (من) .

الإحلال أو الإبدال replacement حيث أبدلت حركة الإعراب في كلمة (ما) تنوينا بالفتح بدلًا من الجر بالكسرة .

امتلأت من الماءِ ←— امتلأت من ماءِ ←— امتلأت ماءِ ←— امتلأت ماءً .

وكذلك جملة (تفقأت شحما) فإن عمقها هو : تفقأت من الشحم ، والغرض الدلالي من التحويل في الجملتين هوالتخفيف ، وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله : (فحذف هذا استخفافا) .

في التركيب الإضافي :

أشار سيبويه في أكثر من موضع في كتابه إلى أن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد ، يقول ـ مثلًا ـ : (ومثل ذلك : هذه جارية أخوي ابنين لفلان كراما ؛ لأن "أخوي ابنين" اسم واحد) .[2] ولذلك يشدِّد سيبويه على عدم جواز الفصل بينهما إلا في ضرورة في غير موضع أيضًا ، يقول : (ولا يجوز : يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار ، إلا في شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور)[3] وقد اعتمد سيبويه على فكرة البنية العميقة في معالجته النحوية للإضافة في ثنايا كتابه؛ فهو لم يفردها بباب خاص ، وإنما هي موزعة مبثوثة في ثنايا الأبواب النحوية المختلفة في الكتاب ، سواء أكانت إضافة معنوية محضة أم لفظية غير محضة ، وإن كان لم يذكر هذين المصطلحين صراحة أعني المعنوية واللفظية ، وربما كان السبب في ذلك عدم استقرار "المصطلح " في ذلك الوقت

---

(١) الكتاب ٢٠٣/١ـ ٢٠٤ .

(٢) الكتاب ٥٩/٢ .

(٣) الكتاب ١٧٦/١ . مع ملا حظة أن سيبويه يستعمل مصطلح الجار والمجرور بدلا من المضاف والمضاف إليه .

المبكر مع البدايات الأولى لنشأة النحو ممثلة في الكتاب لسيبويه أول صورة للنحو العربي وصل بها إلينا . ومن أمثلة اعتماده على فكرة البنية العميقة في تحليل البنى السطحية في التراكيب الإضافية المعنوية قوله : (ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا ﴾ إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لوكان هاهنا . ومثله "**بل مكر الليل والنهار**" ، وإنما المعنى : بل مكركم في الليل والنهار . وقال عز وجل : "**ولكن البر من آمن بالله**" وإنما هو : ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر) . [1]

فالبنية العميقة لقوله تعالى : "واسأل القرية " هي : واسأل أهل القرية ، وقد جرى التحويل فيها من العمق إلى السطح بحذف المضاف (أهل) أولا ، ثم بإبدال علامة الجر في المضاف إليه (القرية) علامة نصب للمفعولية ثانيا .

واسأل أهل القريةِ ⟵ واسأل القريةِ ⟵ واسأل القريةَ .

وإذًا تحول التركيب الإضافي المعنوي السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية بقاعدتين تحوليتين ، هما : الحذف deletion والإحلال أو الاستبدال replacement .

أما البنية العميقة لقوله تعالى : "بل مكر الليل والنهار" فهي : بل مكرٌ في الليل والنهار ، وقد تحولت من العمق إلى السطح بتحويل حذف حرف الجر(في) ، ثم بتحويل حذف التنوين من المضاف (مكر) ، ويذكر سيبويه علة تقدير الحرف المحذوف بكونه "في" بقوله : (فالليل والنهار لا يمكران ،ولكن المكر فيهما) ، كما يذكر الغرض الدلالي من التحويل السابق وهو الاتساع والاستخفاف والاختصار .

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ فالبنية التحتية له هي : ولكن البر بر من آمن بالله ، وقد تحول من العمق إلى السطح بتحويل حذف المضاف (بر) المقدر خبرًا للحرف الناسخ (لكن) .

أما الإضافة اللفظية وهي ما كان المضاف فيها وصفًا مشابهًا للفعل المضارع ، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال ، وهذه الإضافة غير محضة ، ولا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا ،

(١) الكتاب ٢١٢/١ .

بعكس الإضافة المعنوية التي تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا ؛ ولذلك فهي خالصة من نية الانفصال ، بخلاف اللفظية ، فإنها على نية الانفصال ، كما أنها تكون نكرة حتى لو أضيفت إلى المعرفة ؛ ولذلك يقول سيبويه : (واعلم أن كلٍ مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفًا أو وصفًا أو خبرًا أو مبتدأ ، بمنزلة النكرة المفردة . ويدلك على ذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

ظللنا بمُسْتنّ الحرور كأننا لدى فرس مستقبلِ الريح صائمِ

كأنه قال : لدى مستقبلٍ صائمٍ .

وقول المرار الأسديّ :

سلّ الهموم بكل معطي رأسِه ناجٍ مخالط صهبة متعيِّس

مغتال أحبله مبين عنقه في منكب زَبَنَ المطيِّ عرندس

سمعناه ممن يرويه من العرب ينشده هكذا . ومنه أيضًا قول ذي الرُّمّة :

سرت تخبط الظلماء من جانبيْ وحُبَّ بها من خابطِ الليلِ زائرِ

فكأنهم قالوا : بكل معطٍ رأسَه ، ومن خابطٍ الليلَ) .[1]

فالبنية العميقة للتركيب الإضافي اللفظي (مستقبلِ الريح) في قول جرير هي : (مستقبلٍ الريحَ) ، وقد تم تحويله من العمق إلى السطح ، من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث تم إحلال اسم الفاعل (مستقبل) محل فعله (يستقبل) .

الحذف deletion حيث تم حذف التنوين من اسم الفاعل (مستقبل) استخفافا .

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث تم إحلال الكسرة علامة جر للإضافة محل علامة النصب في المضاف إليه (الريح) .

يستقبل الريح ← مستقبلٍ الريحَ ← مستقبلِ الريحَ ← مستقبلِ الريحِ

وكذا في التراكيب الإضافية اللفظية التي ساقها سيبويه في الشواهد الشعرية الأخرى ف(معطي رأسِه) أصله : معطٍ رأسَه ، وتم التحويل من القصد إلى الظاهر كالآتي :

(١) الكتاب ٤٢٥/١ .

يعطي رأسَه ← معطٍ رأسَه ← معطي رأسَه ← معطي رأسِه

و(خابطِ الليلِ) أصله : (وخابطٍ الليلَ) ، وقد تم تحويله من العمق إلى السطح المنطوق هكذا :

يخبط الليلَ ← خابطٍ الليلَ ← خابطِ الليلَ ← خابطِ الليلِ .

والغرض الدلالي في التحويلات التي تمت في التراكيب الإضافية السابقة هو التخفيف كما ذكر سيبويه .

اسم الموصول وصلته :

يشكل اسم الموصول مع صلته مركبًا اسميًّا ، يشغل الوظائف النحوية المختلفة في الجملة ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في غير موضع من الكتاب ، كما عني بإظهار البنية العميقة لهذا المركب الاسمي ، ومن ذلك قوله : (كما أن "الذي " وصلته بمنزلة اسم واحد . فإذا قلت : هوالذي فعل ، فكأنك قلت : هو الفاعل)[1] .

فجملة (هو الذي فعل) تتماثل تركيبيًّا ـ من وجهة نظر سيبويه ـ مع جملة (هو الفاعل) ، كما أظهر سيبويه البنية العميقة للجملة السابقة ، والتي تحولت إلى البنية السطحية بتحويل الإحلال أو الاستبدال حيث حل الفعل (فعل) محل اسم الفاعل (فاعل) ، كما تم استبدال (الذي) بـ(ال) .

هو الفاعل ← هو ال فعل ← هو الذي فعل

في تركيب البدل :

تناول سيبويه البدل في مواضع متفرقة من الكتاب ، والملاحظ أن تعليقه على الأمثلة التي أوردها يشير إلى فكرة البنية العميقة ، وإلى القوانين التحويلية التي جعلت العبارات المنطوقة مشتملة على البدل ، انظر إليه وهو يقول : (هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت بني زيد ثلثيهم ، ورأيت بني عمك ناسًا منهم ، ورأيت عبد الله شخصَه ، وصرفت وجوهها أولها . فهذا يجيء على وجهين :

على أنه أراد : رأيت أكثر قومك ، ورأيت ثلثي قومك ، وصرفت وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم توكيدًا) .[2]

---

(١) الكتاب ٦/٣ .

(٢) الكتاب ١٥٠/١ .

ذكر سيبويه جملة من الأمثلة التي تشتمل على تركيب بدل البعض من كل ، ثم ذكر أصولها المتخيلة أو بنيتها العميقة ، فجملة (رأيت قومك أكثرهم) أصلها : (رأيت قومك ـ رأيت أكثر قومك) ، وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion فقد حذف العامل المكرر ، حيث حذفت (رأيت) الثانية ، ومعنى هذا أن الجملة السابقة المشتملة على مركب البدل عمقها جملتان ، وقد تحولتا إلى جملة واحدة من خلال حذف المكرر (رأيت) دفعا للبس والتوهم ، وهذا هومعنى قول النحاة : إن البدل على نية تكرار العامل ؛ولذلك يقول ابن يعيش في شرحه على المفصل : (ألا ترى أنك لو قلت : مررت بعبد الله مررت بزيد ، أو قلت مررت بعبد الله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول فجاءوا بالبدل فرارًا من اللبس وطلبًا للإيجاز) .[1]

الإحلال أوالتعويض Replacement ، حيث حل ضمير (قومك) الذي هو (هم) محل كلمة (قومك) الثانية ؛ وبذلك صارت الصيغة النهائية للجملة هي : رأيت قومك أكثرهم ، وقد عبر سيبويه عن هذا القانون التحويلي بقوله (ولكنه ثنى الاسم الثاني توكيدًا) ، ومعنى هذا أن المعنى في تركيب البدل متعلق بالاسم الثاني حتى لوتركته ولم تذكره لألبس ، فلو قلت : رأيت قومك ، ربما ظن المخاطب أن الرؤية شملت القوم جميعهم ، ولم تختص بعضًا منهم ، أما إذا قلت : رأيت قومك أكثرهم ، فالرؤية وقعت على أكثر القوم دون سائرهم ؛ ولذلك كان المعتمد بالحديث هو الاسم الثاني ، والأل بيان ، وباجتماع البدل والمبدل منه يحصل التوكيد كما يقررابن يعيش .

رأيت قومك ـ رأيت أكثر قومك ⟵ رأيت قومك أكثر قومك ⟵ رأيت قومك أكثرهم .

ومن أمثلة بدل الاشتمال التي ساقها سيبويه ، واعتمد في تناوله لها على فكرة البنية العميقة والتحويل قوله : (وإن شئت قلت : ضُرب عبد الله ظهره ، ومطر قومك سهلهم ، على قولك : رأيت القوم أكثرهم ، ورأيت عمرًا شخصه ، كما قال :

فكأنه لهق السراة كأنه ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بسواد

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٣وفي بناء الجملة العربية ص ٢٥١ ، ومن الأنماط التحويلية ص ٧٢ـ ٧٣ .

يريد : كأن حاجبيه ، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه ، وما زائدة .

وقال الجعدي :

ملـك الخورنـق والـسدير ودانـه مـــا بـــين حمـــير أهلـــها وأُوالِ

يريد ما بين أهل حمير ، فأبدل الأهل من حمير) .[1]

هنا كما في النص السابق يذكر سيبويه أمثلة لمركب بـدل الاشـتمال ، ثم يـذكر في مقابل ذلك الأصل المتخيل ، الذي يساعد في التفسير والتحليل ؛فالجملتـان : (ضـرب عبد الله ظهره ومطرقومك سهلهم) هما على غرار جملة (رأيت القوم أكثرهم) التي ساقها في النص السابق ، وذكر بنيتها العميقة وهي : رأيت أكثر القوم ، وعلى هـذا فبإمكاننـا أن نذكر عمق الجملتين اللتين ذكرهما قياسًا على هذه الجملـة وهـو : (ضـرب عبـد الله ـ ضرب ظهر عبد الله ، ومطر قومك ـ مطر سهل قومـك) ، وقـد حـدث فيهمـا تحويـل بحذف العامل المكرر (ضُرب ومُطر) أولًا ثم تحويل بالإحلال أو الاستبدال ثانيًا ، حيث حل الضمير محل الاسم الظاهر ، أما تركيب البدل (**كأنـه ماحاجبيـه**) في البيـت الأول الذي يصف الشاعر فيه ثورًا وحشيًّا شبه به بعيره في حدته ونشاطه فبنيته العميقة هـي : **كأنه (البعير) ـ كأن حـاجبي الـبعير** ،وقـد تم التحويـل مـن البنيـة العميقـة إلى البنيـة السطحية من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion حيث تم حذف المكرر (كأن) الثانية .

الاستبدال أو الإحلال replacement حيث تم إحلال الضمير محل الاسم الظـاهر المذكور (البعير) ، وقد عبر سيبويه عن هذا القانون التحويلي بقوله : (فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه) .

الزيادة addition حيث تم زيادة (ما) ، وقد عبر سيبويه عن ذلـك بقولـه : (ومـا زائدة) .

كأنه (البعير) ـ كأن حاجبي البعير ⟵ كأنه (البعير) حاجبيه ⟵ كأنه (البعير) ما حاجبيه .

والبنية العميقة لقول الجعدي (دانه ما بين حمير أهلها) هي : (دانـه مـا بـين حمـير ـ دانه ما بين أهل حمير) .

(١) الكتاب ١/١٦١ـ ١٦٢ .

وقد تم التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الحذف deletion حيث تم حذف الفعل المكرر (دانه ما بين) .

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث حل الضمير محل الظاهر المذكور (أهل) .

دانه ما بين حمير ـ دانه ما بين أهل حمير ⟵ دانه ما بين حمير أهل حمير ⟵ دانه ما بين حمير أهلها

المصدر المؤول :

اعتمد سيبويه في معالجته النحوية للمصدر المؤول الذي يتكون من أن والفعل أو ما والفعل أوأنّ ومعموليها ، وتشكل مركبات اسمية تشغل وظائف نحوية مختلفة في الجملةعلى فكرة البنية العميقة ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : (هذا باب ما تكون فيه أنّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء وذلك قولهم : ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا ، فأن في موضع اسم مرفوع كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا) .[1]

فسيبويه يقرر في النص السابق أنّ "أنّ " مع اسمها وخبرها بمنزلة اسم واحد وقع في وظيفة الفاعل في المثال الذي ساقه ؛أي أنهما تكونان مركبا اسميا ؛ ولذلك فإن البنية العميقة لجملة : (ما أتاني إلا أنهم قالوا) هي : (ما أتاني إلا قولهم) ، وقد تحولت من العمق إلى السطح من خلال القوانين التحويلية الآتية :

الزيادة addition حيث زيدت أنّ وصلتها .

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث حلّ الفعل (قال) محل المصدر (قول) .

الإحلال أو الاستبدال replacement حيث حل ضمير الرفع (واو الجماعة) محل ضمير الجر (هم) .

ما أتاني إلا قولهم ⟵ ما أتاني إلا أنهم قولهم ⟵ ما أتاني إلا أنهم قالوا .

فعوملت أنّ مع معموليها معاملة الاسم المفرد الذي شغل وظيفة الفاعلية في الجملة .

(١) الكتاب ٣٢٩/٢ .وانظر كذلك ١١/٣ ، ١٤٣ .

ولا يختلف السلوك التركيبي لأنْ مع صلتها عن السلوك التركيبي ؛ لأنَّ مع معموليها ، فهما بمنزلة اسم واحد ؛ ولذلك يقول سيبويه : (و(أنْ) بمنزلة الذي ، تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسما ، فيصير : يريد أن يفعل ، بمنزلة يريد الفعل ، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب) [1]

فالحرف المصدري (أن) يشكل مع فعله اسمًا كما يقرر سيبويه ؛ ولذلك فإن جملة (يريد أن يفعل) أصلها : (يريد الفعل) ، وقد تم تحويلها من البنية العميقة إلى البنية السطحية بقانون تحويل زيادة (أن) أولًا ، ثم بقانون إحلال الفعل (يفعل) محل المصدر (الفعل) ثانيا .

يريد الفعل ⟵ يريد أن الفعل ⟵ يريد أن يفعل

ومن ذلك أيضا قوله : (كما تقول : يسوءني أن أضربك أي يسوءني ضربك)[2]

فسيبويه يرى أن جملة (يسوءني أن أضربك) متماثلة من الناحية التركيبية والنحوية مع جملة (يسوءني ضربك) ، كما أنه أظهر البنية العميقة التي تولدت عنها البنية السطحية كما يلي :

يسوءني ضربك ⟵ يسوءني أن ضربك ⟵ يسوءني أن أضربك

وكما أن الذي مع صلتها وأنْ مع صلتها تشكل مركبات اسمية ، فإن ما وصلتها تشكل مركبًا اسميًا أيضًا ؛ ولذلك يقول سيبويه : (وسألت الخليل عن قوله : ما تدوم لي أدوم لك ، فقال : ليس في هذا جزاء ، من قبل أن الفعل صلة لما ، فصار بمنزلة الذي ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين كأنه قال : أدوم لك دوامك لي . فما ، ودمت بمنزلة المصدر . . . ومثل ذلك : كلما تأتيني آتيك ، فالإتيان صلة لما ، كأنه قال : كل إتيانك آتيك) .[3]

فجملة (ما تدوم لي أدوم لك) أصلها : (أدوم لك دوامك لي) ، وقد تم تحويلها من البنية العميقة إلى البنية السطحية بزيادة (ما) ، ثم باستبدال الفعل بالمصدر . والبنية العميقة لجملة (كلما تأتيني آتيك) هي : (كل إتيانك آتيك) ، وتحولت من العمق إلى

(١) الكتاب ٢٢٨/٤ .

(٢) الكتاب ٢١٣/١ .

(٣) الكتاب ١٠٢/٣ .

السطح بزيادة الحرف المصدري (ما) ، ثم بإحلال الفعل (تأتي) محل المصدر (إتيان) ، ثم بإحلال ضمير النصب (ياء المتكلم) محل ضمير الجر (كاف الخطاب) .

كل إتيانك ← كلما إتيانك آتيك ← كلما تأتي ك آتيك ← كلما تأتني آتيك .

وفي المثال الأول شغل المصدر المؤول وظيفة المفعول المطلق ، وفي المثال الثاني وظيفة المضاف إليه ، فقد تحولت الجملة الفعلية المكونة من (ما والفعل) إلى مركب اسمي وقع موقع المفرد في الوظائف النحوية المختلفة ، ومن أمثلة ذلك أيضًا قول سيبويه : (ومثل ذلك أيضًا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر . كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدًا ، فهو ما أحسن كلام زيدًا) .[1]

فالبنية العميقة لجملة : (ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر) هي :

(ما زاد إلا النقصان ومانفع إلا الضرر) ، وقد شغل فيها الاسم المنسبك من (ما والفعل) موقع الفاعل ، أما البنية العميقة لجملة (ما أحسن ما كلم زيدًا) فهي : ما أحسن كلام زيدًا) ، وقد شغل فيها المصدر المؤول من (ما والفعل) موقع المفعول به وهكذا .

أسلوب النداء :

من الأبواب النحوية التي تجلت فيها فكرة البنية العميقة باب النداء من حيث خصائصه التركيبية حيث يحذف الفعل الدال عليه ، ويكتفى بحرف النداء ، يقول سيبويه : (ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار يا بدلًا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت يا بدلًا منها ؛ لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريده) .[2]

فأسلوب النداء (يا عبد الله) أصله : (يا أريد عبد الله) ، وقد تم تحويله من العمق إلى السطح بالقوانين التحويلية الآتية :

---

(١) الكتاب ٣٢٦/٢ ، وانظر كذلك ١٥٣/٣ .

(٢) الكتاب ٢٩١/١ .

الحذف الإجباري obligatory deletion حيث حذف الفعل (أريد) حذفًا إجباريًّا ، وقد عبر سيبويه عن هذا القانون التحويلي بقوله : (حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه) .

الاستبدال replacement ، حيث تم استبدال(يا) بالفعل (أريد) ، وقد ذكر سيبويه هذا القانون بقوله : (وصارت (يا) بدلًا منها أي بدلًا من الفعل) .

أريد عبد الله ⟵ عبد الله ⟵ يا عبد الله .

فالبنية العميقة لأسلوب النداء جملة فعلية حذف منها الفعل حذفًا لازمًا ، وحلت(يا) محله ؛ ومن أجل هذا يكون المنادى منصوبًا كما في المثال السابق ، أو في محل نصب كما في قولك : يا زيدُ بناء على التفسير الذي قدمه سيبويه .

أسلوب الاختصاص :

ومن الأساليب الموازية لأسلوب النداء ، وظهرت في معالجتها النحوية فكرة البنية العميقة أسلوب الاختصاص (وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب) . (١)

فالبنية العميقة لجملة (إنا معشر العرب) هي : (إنا أعني معشر العرب) ، وتحولت من العمق إلى السطح بتحويل حذف الفعل (أعني) حذفًا لازمًا obligatory deletion اكتفاءً بعلم المخاطب أحد العناصر السياقية في الكلام .

الاشتغال :

من الأبواب النحوية التي اعتمد سيبويه في معالجتها النحوية على فكرة الأصل والبنية العميقة باب الاشتغال حيث يقول : (وإن شئت قلت : زيدًا ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدًا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره . فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر) .(٢)

فعمق جملة الاشتغال جملتان في الأصل ، وقد تحولتا إلى جملة واحدة من خلال حذف الفعل ، فالبنية العميقة لجملة (زيدا ضربته) هي : (ضربت زيدًا ضربته) ، وقد تم

(١) الكتاب ٢٣٣/٢ .

(٢) الكتاب ٨١/١ ، وانظر كذلك ٨٣/١ .

تحويلها من العمق إلى السطح بتحويل حذف الفعل (ضربت) حذفًا إجباريًا ، وقد عبر سيبويه عن هذا القانون التحويلي بقوله : (إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره) .

تعدد البنية العميقة لدى سيبويه :

قد تتعدد البنية العميقة أو الأصل الذي انبثقت عنه البنيات السطحية المنطوقة ؛ أي إن البنية السطحية للجملة قد تكون منبثقة أو محولة من أكثر من أصل مقدر ، ونحن نلحظ ذلك كثيرًا لدى سيبويه في مواطن مختلفة من الكتاب ، ثم هو يفسر لنا التوافق العقلي بين الظاهر المنطوق والقصد المقدر في كل مرة . من ذلك ـ مثلًا ـ قوله في باب الأمر والنهي : (ويجوز هذا أيضا على قولك : شاهداك ، أي ما ثبت لك شاهداك . قال الله تعالى جده :" **طاعة وقول ومعروف**" . فهو مثله . فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره ، كأنه قال : أمري طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل) . [1]

فسيبويه يرى أن البنية العميقة لقوله تعالى " طاعة وقول معروف " هي : أمري طاعة وقول معروف ، ثم هو يذكر لنا القاعدة التحويلية التي حولت الجملة السابقة من البنية العميقة إلى البنية السطحية وهي إضمار المبتدأ (أمري) حينما قال : (فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره) ، وهو يرى أيضًا أن البنية العميقة للجملة السابقة قد تكون : طاعة وقول معروف أمثل ، والقاعدة التحويلية التي ربطت بين البنيتين هي إضمار الخبر (أمثل) كما يذكر سيبويه . (وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحول عنها لا ترفضه النظرية الحديثة ، بل تراه سائغًا مقبولًا شريطة أن يبين المفسر كيف تحولت إلى البنية السطحية)[2] ، وقد بين لنا سيبويه كيف تحولت الجملة السابقة من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، وذكر لنا القاعدة التحويلية التي بها تحولت .

وكثيرًا ما يورد سيبويه بنيات سطحية للجمل والتراكيب المنطوقة بناء على سنن

(١) الكتاب ١٤١/١ .

(٢) من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص ٢٩ .

العرب ومسالكهم في الاستعمال ؛ ولذلك نراه يقول : (ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون)[1]

وحينئذ تقوم البنية العميقة بمهمة تفسير تلك البنى السطحية المختلفة ، ومن أمثلة ذلك قول سيبويه : (ومما لاينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خير مقدم . أو يقول الرجل رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول خيرًا وما سرّ ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدونا . وإن شئت قلت : خيرُ مقدم ، وخيرٌ لنا وشرٌ لعدونا . أما النصب فكأنه بناه على قوله : قدمت ، فقال : قدمت خير مقدم ، وإن لم يسمع منه هذا اللفظ ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدمت . وكذلك إن قيل : قدم فلان ، وكذلك إذا قال : رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول : خيرًا لنا وشرًّا لعدونا . فإذا نصب فعلى الفعل .وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ ولم يرد أن يحمله على الفعل ، ولكنه قال : هذا خير مقدم ، وهذا خير لنا وشر لعدونا ، وهذا خير وما سرّ) .[2]

فالبنية العميقة لجملة (خيرَ مقدم) هي : قدمت خير مقدم ، وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح بقانون تحويل الحذف deletion ، حيث حذف الفعل (قدمت) ، وقد أغنى عن التلفظ بهذا الفعل المقدر سياق الموقف الذي جرت فيه العبارة السابقة (فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدمت) ، وعلى هذا فجملة (خير مقدم) حُوِّلت من جملة فعلية حذف منها الفعل ، وقد تأتي هذه الجملة برفع كلمة (خير) ، وفي هذه الحالة تكون بنيتها العميقة كما يذكر سيبويه هي : (هذا خير مقدم) ، وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح بتحويل حذف المبتدأ (هذا) وعلى هذا فهي محولة من جملة اسمية حذف منها المبتدأ . وهكذا تنهض البنية العميقة بمهمة تفسير الاختلاف في السطح المنطوق .

ومن أمثلة ذلك أيضًا قول سيبويه : (وأما قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعًا وإن إجمالَ صبر

(١) الكتاب ٣٣١/١ .

(٢) الكتاب ٢٧٠/١ ، ٢٧١ .

فهذا على إما ، وليس إن الجزاء ... ولوقلت : فإن جزعٌ وإن إجمالُ صبر ، كان جائزًا ، كأنك قلت : فإما أمري جزع وإما إجمالُ صبر) .[1]

فسيبويه يرى أن العمق المقدر لجملة (فإن جزعًا وإن إجمال صبر) هو : (فإن أجزع جزعًا وإن أجمل إجمال صبر) ، وقد تحولت من العمق إلى السطح بتحويل حذف الفعلين (أجزع ،وأجمل) ، وهي بذلك تكون محولة من جملة فعلية . كما يرى سيبويه أن الجملة السابقة يمكن أن ترد مرفوعة ، فيمكن أن يقال : (فإن جزعٌ وإن إجمالُ صبر) ، وتكون البنية العميقة لها هي : فإما أمري جزع وإما إجمال صبر ،وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح بتحويل حذف المبتدأ(أمري) ، وحذف (ما) من (إمّا) ، وعلى هذا فالجملة محولة من جملة اسمية .

ويقول سيبويه في باب أسماه هذا باب أيضًا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره : (وأما سبوحًا قدوسًا رب الملائكة والروح ، فليس بمنزلة سبحان الله ؛ لأن السبوح والقدوس اسم ، ولكنه على قوله : أذكر سبوحًا قدوسًا ... ومن العرب من يرفع فيقول : سبوح قدوس رب الملائكة والروح) .[2]

فسيبويه يفسر نصب المصدر (سبوحًا) على أنه محول من جملة فعلية هي : (أذكر سبوحا قدوسا) ، وقد تحولت من القصد إلى الظاهر بتحويل حذف الفعل (أذكر) حذفًا إجباريًّا obligatory deletion ؛ ويذكر سيبويه هذا القانون التحويلي بقوله : (وخزلوا الفعل لأن هذا الكلام صار عندهم بدلًا من سبحت) .

ومن العرب من يرفع هذا المصدر ، فيقول : سبوح قدوس ، وحينئذ يفسره سيبويه على أنه محول من جملة اسمية تقديرها : (ذكري سبوح قدوس) .

وهكذا يمكن تلمس أمثلة كثيرة في الكتاب لهذا النوع من تعدد البنى السطحية وتعدد البنى العميقة تبعًا لذلك .

---

(١) الكتاب ١/٢٦٦ـ ٢٧٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٧ .

المبحث الثاني
تحويل المعنى أو تحويل الدلالة لدى سيبويه

لم يولِ تشومسكي المعنى meaning أو الدلالة semantic أهمية في التحليل اللغوي حينما خرج على الناس بنظريته التحويلية في كتابه الأول " التراكيب النحوية " syntactic structures ، بل لقد أشار ـ كما يذكر جون ليونز ـ إلى أن الاعتبارات الدلالية ليست ذات صلة مباشرة في وصف ودراسة التركيب النحوي ، ولكنه ما لبث أن اقتنع هو وتلاميذه بأهمية الدلالة كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية ، وقدم نظرية تحويلية أكثر تماسكًا في كتابه "مظاهر النظرية النحوية " Aspects of the theory of Syntax ، مضيفًا المكون الدلالي إلى عناصر نظريته [1]، والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

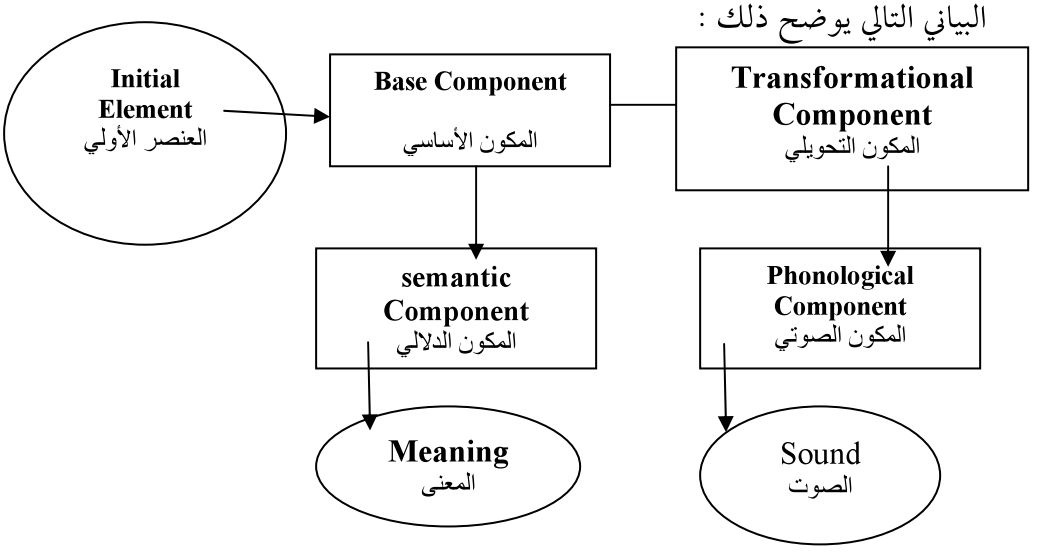

(١) انظر نظرية تشومسكي اللغوية لجون ليونز ص ١٥٨ـ ١٦١ ، والقواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي د. حسام البهنساوي ص ٧٥ـ ٨٦ ، ومن الأنماط التحويلية ص ١٩ ، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية للدكتور مازن الوعر . الفصل الثاني من ص ٥١ إلى ص ٨٧ ، حيث ذكر أن تشومسكي لم يشر في المنهج الذي وضعه عام ١٩٥٧م ، وهو منهج المباني التركيبية إلى المستوى الدلالي ، وأن هذا المنهج صيغ صياغة نحوية تركيبية محضة خالية من المكون الدلالي ، ولكن تشومسكي عاد عام ١٩٧٠فأوضح المشكلة الدلالية ، وعبر عن الحاجة إلى تطوير المكون الدلالي في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية .

ومعنى هذا أن تعديلًا modification قد حدث في أصول وقواعد نظرية تشومسكي التحويلية ، فبعد أن كان المكون الصوتي phonological component فقط يمثل الشكل النهائي للجملة المنطوقة ، أصبح المكونان الصوتي phonological والدلالي semantic يمثلان الشكل النهائي للجملة (أما المكون الدلالي فيفسر معنى الجملة ، وأما المكون الفنولوجي فيعطيها الصورة الصوتية أو النطقية ؛ لذا نجد أن الشكل ينتهي إلى جانبين هما الصوت والمعنى ، أو كما يقول علماء العربية المبنى والمعنى) .[1]

إن هذا التعديل الذي أحدثه تشومسكي في نظريته بأن أضاف إليها العنصر الدلالي جعلها أكثر تماسكا كما عبر عن ذلك چون ليونز من قبل ؛ ولذلك نراه يعبرعن ذلك في موضع آخر من كتابه بقوله : (قد ثبت بوضوح ، ومنذ البدايات الأولى لعلم النفس أن هناك علاقة متبادلة بين درجة التعقيد التحويلي ، ودرجة التعقيد النفسي بالمعنى الذي انتهت إليه التجارب المنضبطة في ذلك ، بل لقد أصبح من الصعب بل من المستحيل الفصل بين العملية النحوية والعملية الدلالية) .[2]

وإذا ما انتقلنا إلى سيبويه وجدنا اهتمامًا كبيرًا بالمعنى ، بحيث نراه يربط بين الإعراب والمعنى في مواضع كثيرة من كتابه معتمدًا على البنية العميقة في تفسير البنية السطحية وتحديد معناها ، يقول في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه : (وأما قول حسانبن ثابت :

حار بن كعبٍ ألا أحلام تزجركم عني وأنتمُ من الجوف الجماخير

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسمُ البغال وأحلام العصافير

فلم يرد أن يجعله شتمًا ، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها ، فكأنه قال : أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا .

وقال الخليل رحمه الله : لوجعله شتمًا فنصبه على الفعل كان جائزًا) .[3]

فسيبويه يربط هنا بين العلامة الإعرابية والمعنى ، فدلالة الرفع في "جسم" و"أحلام " إنما هي تعداد صفات هؤلاء القوم وتفسيرها لا الذم والشتم ؛ ومن أجل

(١) من تعليقات المترجم الدكتور حلمي خليل على ترجمته لنظرية تشومسكي اللغوية ص ١٥٩ .
(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ص ٢٢٥ .
(٣) الكتاب ٢/٧٣ـ ٧٤ .

هذا جاءت مرفوعة على القطع ، أما إذا جاءت منصوبة على تقدير حذف الفعل ـ كما يقول الخليل ـ فإن ذلك يكون شتمًا ؛ ولذلك نراه يقول في بداية هذا الباب رابطًا بين النصب ودلالة الذم والشتم : (وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا : "وامرأته حمالة الحطب " لم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكر حمالة الحطب ، شتمًا لها ، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره) .[1] وهناك مواضع أخرى في الكتاب لهذه الظاهرة يمكن تتبعها وإفرادها ببحث مستقل .

أما المقصود بالتحويل الدلالي أو التحويل في المعنى ، فنحن نجد له أمثلة كثيرة عند سيبويه لكنها قد تحتاج إلى قراءة متأنية وحسن تأت حتى يمكن الكشف عنها ، ومعنى هذا النوع من التحويل أن تكون الجملة في بنيتها السطحية تدل على معنى مغاير لمعنى ما تدل عليه بنيتها العميقة ، كأن يكون ظاهر الجملة الخبر ـ مثلاً ـ وقصدها الطلب ، أو أن يكون ظاهرها الاستفهام وقصدها التحقير أو التعجب مثلاً لا الاستفهام على حقيقته ، ففي قول المتنبي :

أبنت الدهر عندي كل بنت فكيف وصلت أنت من الزحام ؟

نجد أن الاستفهام ليس المقصود به الاستفهام على حقيقته من حيث هو طلب معرفة شيء مجهول بالنسبة للمستفهم ، وإنما المقصود به التعجب ، وعلى هذا فظاهر جملة " فكيف وصلت أنت من الزحام " الاستفهام وقصدها وعمقها التعجب . وكذلك قول العرجي :

أضاعوني وأيَّ فتى أضاعوا ؟ ليوم كريهة وسداد ثغر

فجملة " وأي فتى أضاعوا " ظاهرها الاستفهام وعمقها التعظيم والإعلاء من شأن نفسه ، وفي قول الشاعر :

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذباب يضير ؟

نجد أن جملة " أطنين أجنحة الذباب يضير " ظاهرها الاستفهام ، وعمقها التحقير وهكذا . وقد أفاض البلاغيون في الحديث عن خروج الأساليب المختلفة إلى معان أخرى . وقد أشار إلى هذا النوع من التحويل الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

(١) الكتاب ٢/٧٠ .

بقوله : (وقد يتسع مفهوم التحويل في الجملة ليشمل التحويل في المعنى أيضا بحيث تكون الجملة في ظاهرها على تركيب ويقصد به معنى تركيب آخر)[1] .

ومن أمثلة التحويل في المعنى لدى سيبويه قوله : (هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل وذلك قولك : أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى . وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتنقل ، فقلت : أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى ، كأنك قلت : أتحول تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى . فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، **وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبّخه بذلك)** .[2]

فظاهر جملة " أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى " الاستفهام ، وعمقها التوبيخ ، وقد ساعدت البنية العميقة للجملة السابقة على هذا التفسير فهي : أتحول تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى ، وقد تم تحويلها إلى السطح بتحويل حذف الفعل (أتحول) أي أتتحول .

أتحول (أتتحول) تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى ←——— أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى

وقد أغنى سياق الحال الذي قيلت فيه العبارة السابقة (وإنما هذا أنك رأيت رجلًا في حال تلوّن وتنقل) عن ذكرالفعل .

وقد يكون لفظ الجملة الاستفهام ومعناها التنبيه كما في قول سيبويه : (وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطير منه ، فقال : يا بني أسد أعور وذا ناب ! **فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته ، ولكنه نبههم ، كأنه قال : أتستقبلون أعور وذا ناب ! فالاستقبال في حال تنبيههم كان واقعًا ، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول ، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه)** .[3]

فظاهر جملة "أعور وذا ناب" الاستفهام ، ولكن عمقها هو التنبيه ، وقد ساعدت البنية العميقة للجملة السابقة على هذا التفسير وهي : (أتستقبلون أعور وذا ناب) ، وقد تم تحويلها من العمق إلى السطح بتحويل حذف الفعل (تستقبلون) وهمزة

(١) من الأنماط التحويلية ص ٩٣ .

(٢) الكتاب ٣٤٣/١ .

(٣) الكتاب ٣٤٣/١ ، وانظر كذلك ٣٤٠/١ .

الاستفهام ، كما كان لسياق الحال أيضًا دور في هذا التفسير (فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعًا) الذي حل محل الفعل المقدر ، فكان له دور في بناء التركيب كما ترى .

وقد يكون ظاهر الجملة الخبر وعمقها الطلب ، وهذا هوما عبر عنه البلاغيون بقولهم : خبرية لفظًا طلبية معنى ، قال سيبويه : (وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضًا كما نصبت في حال الخبر الاسم الذي أُخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميميًّا قد علم الله مرة وقيسيًّا أخرى . فلم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه ، ولكنك أردت أن تشتمه بذلك ، فصار بدلًا من اللفظ بقولك : أتتمم مرة وتتقيس أخرى) .[1]

فظاهر جملة (تميميًّا مرة قد علم الله وقيسيًّا أخرى) أنها جملة خبرية ، ولكن قصدها ومعناها الاستفهام ، فقد خرجت من الخبر إلى الاستخبار كما يقول البلاغيون ، وبنيتها العميقة هي : (أتتمم مرة وتتقيس أخرى) ،وقد تحولت من العمق إلى السطح بقاعدتين تحويليتين ، هما :

الحذف deletion حيث حذفت الهمزة أداة الاستفهام .

الاستبدال replacement حيث استبدل الاسم المنسوب تميميًّا وقيسيًّا بالفعلين تَتَمَّمُ أي تَتَتَمَّمُ وتتقيس .

وقد يكون ظاهر الجملة الخبر وعمقها الدعاء ، كما في قول سيبويه : (كما أن قولك : رحمة الله عليه ، فيه معنى الدعاء كأنه قال : رحمه الله) [2] .

فظاهر جملة (رحمة الله عليه) الخبر ، وعمقها وقصدها الدعاء .ومثل ذلك قول سيبويه أيضًا : (وتقول : زيدًا قطع الله يده ، وزيدًا أمر الله عليه العيش ؛ لأن معناه : زيدًا ليقطع الله يده) . [3] فظاهر جملة (زيدًا قطع الله يده) الخبر وعمقها الدعاء عليه وهكذا .

وقد يكون ظاهر الجملة ولفظها النداء ، وعمقها وقصدها الاستغاثة لغرض

---

(١) الكتاب ٣٤٥/١ .

(٢) الكتاب ٣١٤/١ .

(٣) الكتاب ١٤٢/١ .

دلالي ، يقول سيبويه : (هذا باب ما يكون النداء فيه مضافًا إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهلهِل :

يـــالبكر أنـــشروا لي كليبًـــا يـــالبكر أيـــن أيـــن الفـــرار

فاستغاث بهم لينشروا له كليبًا . وهذا منه وعيد وتهديد . وأما قوله (يالبكر أين أين الفرار) فإنما استغاث بهم لهم ، أي لم تفرون ؟! استطالة عليهم ووعيدًا) .[1]

فالبيت ظاهره النداء ، وقصده وعمقه الاستغاثة لغرض الوعيد والتهديد والاستهزاء والاستطالة عليهم على حد تعبير سيبويه .

(١) الكتاب ٢١٥/٢ . وانظر أثر النحاة في البحث البلاغي للدكتور عبد القادر حسين ص ص ٩٢ ــ ٩٣ .

المبحث الثالث
البنية العميقة وسياق الموقف
ودورهما في التحليل النحوي في الكتاب

لم يكن سيبويه في تقعيده النحوي وفهم النصوص وتفسيرها يعتمد على تركيب الجمل المقالي وحسب ،بل كان يعتمد كثيرًا على العناصر السياقية contextual elements ، والسياق المحيط بتلك الجمل والتراكيب ، وعناصر الموقف الذي يتم فيه الأداء الفعلي للنص ، وهوما يطلق عليه سياق الحال context of situation ، أو لنقل إنه لم يكن يدرس اللغة بمعزل عن سياقها الاجتماعي social context ، وأهمية هذا السياق في تحديد البنية العميقة أو الأصل لكثير من العبارات والتراكيب التي تعرض أو عرض لها في الأبواب النحوية المختلفة من كتابه .

يقول سيبويه : (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك : إذا رأيت رجلًا متوجهًا وجهة الحاج ، قاصدًا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة . حيث زكِنْتَ أنه يريد مكة ، كأنك قلت : يريد مكة والله .

ويجوز أن تقول : مكة والله ، على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس ، فقلت : مكة والله ، أي أراد مكة إذ ذاك .

ومن ذلك قوله عز وجل : "بل ملة إبراهيم حنيفًا" أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا ، كأنه قيل لهم : اتبعوا ، حين قيل لهم : كونوا هودًا أو نصارى " .

أو رأيت رجلاً يسدد سهمًا قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله ، أي يصيب القرطاس ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس .

ولو رأيت ناسًا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت : الهلال ورب الكعبة ، أي أبصروا الهلال . أو رأيت ضربًا فقلت على وجه التفاؤل : عبد الله ، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون) .[1]

ذكر سيبويه في النص السابق مجموعة من الأمثلة المستعملة المنطوقة في سياق حي وموقف تجري فيه هذه الأمثلة ، ثم ذكر البنى العميقة لتلك الأمثلة ، والقاعدة التحويلية

(١) الكتاب ٢٥٧/١ ، وانظر كذلك ٢٥٣/١ـ ٢٥٦ ، ٢٨٠ـ ٢٩٨ .

التي تربط الظاهر بالقصد أو السطح بالعمق ، معتمدا في ذلك على سياق الحال أو الموقف الذي جرى فيه الحدث الكلامي ؛ فعبارة : (مكة ورب الكعبة) أصلها المفترض أو بنيتها العميقة هي : يريد مكة والله ، وقد تم الربط بين البنية العميقة والسطحية بتحويل حذف الفعل (يريد) بصيغة المضارع ، وقد يكون هذا الفعل المحذوف بصيغة الماضي ، فتكون البنية العميقة للعبارة السابقة (أراد مكة والله) ، وذلك إذا اختلف سياق الموقف الذي جرت فيه العبارة ؛ ولذلك يقول سيبويه : (كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس) وهنا نلاحظ تعدد الافتراض في تقدير البنية العميقة ، وأن سياق الموقف يساعد على التفسير ، ويستمر سيبويه في تقديم الأمثلة المنطوقة ذاكرا بنيتها العميقة أو أصلها المتخيل ، وذاكرا سياق الحال الذي عليه المعوَّل في التقدير وذكر الأصل بما ينوب عن المقال اللغوي ؛ فعبارة (القرطاس والله) أصلها : يصيب القرطاس ، وقد تحولت من القصد إلى الظاهر بتحويل حذف الفعل (يصيب) ، وقد أغنى عن ذكر هذا الفعل والتلفظ به سياق الحال (أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس) ، وهو هنا سياق رؤية ومشاهدة حال ، ولذلك قدر سيبويه الفعل المحذوف بصيغة المضارع ، وفي حالة إجراء العبارة السابقة في سياق سمعي ، فإن الفعل المقدر يكون بصيغة الماضي (أصاب) ؛ ولذلك يقول سيبويه : (وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس) . وهنا أيضا تعدد افتراض في البنية العميقة للعبارة السابقة .

وعبارة (الهلال ورب الكعبة) أصلها : (أبصروا الهلال) وقد تحولت من العمق إلى السطح بتحويل حذف الفعل (أبصروا) ، والسبب في عملية الحذف التحويلية هذه هو سياق الحال (لو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا) الذي أغنى عن ذكر الفعل المقدر .

ومن أمثلة اعتماد سيبويه على سياق الموقف أو الحال في تحليله النحوي وتقديره للبنى العميقة للتراكيب قوله : (هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبد الله وربي ، كأنك قلت ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله . أو سمعت صوتا فعرفت

صاحب الصوت فصار آية لـك علـى معرفتـه فقلـت : زيـد وربي . أو مسـست جـسدًا أو شممت ريحًا فقلت : زيد ، أو المسك . أو ذقت طعامًا فقلت العسل) .[1]

نلاحظ في هذا النص أن سياق الموقف سواء أكـان سـياق رؤيـة أم سمـع أم شـم أم لمس قد ساهم في بناء التراكيب وتقدير البنية العميقة ، فالأصـل المجـرد للعبـارات : عبد الله وربي ، زيد وربي ، زيدٌ ، المسك ، العسل ، هي على الترتيب : هـذا عبـد الله وربي ، هذا زيد وربي ، هذا زيد ، هذا المسك ، هذا العـسل ، وقـد تم التحويـل مـن البنية العميقة إلى البنية السطحية بتحويل حذف المبتدأ (هذا) في كل ما سبق ، وقد أغـنى سياق الموقف عن ذكر هذا المبتدأ المقدر .

وكما يولي سيبويه سياق الحال دورًا في بناء التراكيب وتقدير البنى التحتيـة لتلـك التراكيب ، نراه يولي المخاطب كذلك ، وهو أحد العناصر السياقية أهميـة في بنـاء تلـك التراكيب ، يقول في باب ما جرى على موضـع النفـي لا علـى الحـرف الـذي عمـل في المنفي : (وأما قول جرير :

يـا صـاحبيّ دنـا الـرواح فـسيرا لا كالعـــشية زائـــرًا ومـــزورا

فلا يكون إلا نصبًا ؛ مـن قبـل أن العـشية ليـست بـالزائر ، وإنمـا أراد : لا أرى كالعشية زائرًا ... ولكنه يترك الإظهار استغناء ؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنمـا يضمر فيه هذا الفعل ، لكثرة استعمالهم إياه)[2]

نلاحظ في النص السابق أن البنية العميقة توجّه التحليل النحوي ؛ إذ لا يجـوز إلا النصب في قول جرير : (لا كالعشية زائرًا) لأن العشية ليـست بـالزائر ؛ حيـث إن البنيـة العميقة للعبارة السابقةكما يذكر سيبويه هي : لا أرى كالعشية زائـرًا ، وقـد تم التوفيـق بين البنيتين بتحويل حذف الفعل (أرى) ، والذي سهل ترك الفعل علـم المخاطـب بـأن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل ، وهكذا يكون للمخاطب الذي هو أحـد عناصـر السياق دور في تقدير البنية العميقة للعبارة المنطوقة .

ومن أمثلة ذلك أيضًا في الكتاب قول سيبويه في باب ما يكون فيه هو وأنـت وأنـا ونحن وأخواتهن فصلًا : (ومن ذلك قوله عز وجل : "ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم

(١) الكتاب ١٣٠/٢ .

(٢) الكتاب ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ .

الله من فضله هو خيرًا لهم " ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرًا لهم . ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون .

ومثل ذلك قول العرب : "من كذب كان شرًّا له" ،يريد : كان الكذب شرًّا له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب ، لقوله كذب في أول حديثه ؛ فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا ، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر) .[1]

هنا يورد سيبويه آية قرآنية وقولًا للعرب ، ويذكر بنيتهما العميقة معتمدًا في ذلك على عنصر من عناصر السياق وهو المخاطب ، ومعتمدًا أيضًا على السياق اللغوي linguistic context ؛ فالبنية العميقة لقوله تعالى : " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله " هي : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل ، وقد تم التحويل من العمق إلى السطح بتحويل حذف (البخل) ، اجتزاء بعلم المخاطب (العنصر السياقي) ، ولذكره يبخلون (السياق اللغوي أو المقامي) ، وكذا في قول العرب : "من كذب كان شرًّا له" البنية العميقة له هي : كان الكذب شرًّا له ، وقد تم التوفيق بين السطح المنطوق ، والعمق المقدَّر بتحويل الحذف deletion ، حيث حذف اسم كان (الكذب) استغناء بعلم المخاطب ، وبدليل المقال اللغوي (لقوله كذب في أول الحديث) .

(١) الكتاب ٣٩١/٢ ، وانظر كذلك ٣٤٤/٢ـ ٣٤٥ ، ٢٨٣/١ .

خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة ، هو إلقاء الضوء على بعض جوانب التفكير النحوي العربي القديم ، من منظور لساني حديث في محاولة للربط بين التراث النحوي العربي والفكراللغوي المعاصر ، وقد أفضت بنا قراءة كتاب سيبويه قراءة علمية عميقة على هدي من بعض أصول النظرية التحويلية التوليدية لصاحبها الألسني الأمريكي نوام تشومسكي ، إلى الاعتزاز بما خلفه نحاتنا من قضايا لغوية تستحق منا كل تقدير وإكبار ، كما أفضت بنا أيضا إلى تبيين أن سيبويه كان على درجة كبيرة من الوعي ، منذ ما يزيد على ألف عام بما أفرزته النظريات اللغوية الحديثة ، وإن أخذ هذا الإفراز مسميات مختلفة لدى سيبويه ، وهو ما يؤكد سبقه لهذه النظريات ، فقد عرض كثيرًا من القضايا النحوية واللغوية عرضًا علميًّا متطورًا في وقته ، وهو ما يعني أيضًا أن مفردات النظريات اللغوية الحديثة ، وفي مقدمتها النظرية التوليدية التحويلية لم تكن بعيدة كل البعد عن تراثنا النحوي ، وكل ما فعله البحث أو حاول أن يفعله ، هو إعادة قراءة بعض هذا التراث ، ممثلًا في الكتاب على هدي من التطور اللغوي العلمي ، ولم يكن الهدف من وراء ذلك فرض نظرية لغوية حديثة على بناء التفكير اللغوي العربي ، ولكننا حاولنا أن نعالج بعض قضاياه في ضوء تطورات الدرس اللغوي الحديث ، دونما تعنت في الربط بين : التفكيرين التفكير اللغوي العربي ، والتفكير اللغوي الغربي .

كما أفضت بنا القراءة العلمية السابقة للكتاب إلى أن طريقة سيبويه في معالجاته النحوية كانت تقوم على أساس أن للكلام المنطوق بنيتين : بنية عميقة ، وبنية سطحية ، وقد كان سيبويه يحدث التوفيق بين هاتين البنيتين بوسائل ، أُطلق عليها فيما بعد في الدرس اللساني الحديث اسم القوانين التحويلية ، دون ذكر صريح منه لهذه المصطلحات التي أخذت تسميات تقترب منها كالعدول والتقدير والتأويل والمعنى وغيرها ، بحيث يمكن القول بأن سيبويه أدار مباحثه النحوية في الكتاب على هذه الفكرة ، كما كشفت القراءة السابقة أيضًا عن نوع جديد من التحويل ، سبق إليه سيبويه ، هو التحويل الدلالي أو التحويل في المعنى ، كما كان سيبويه حريصًا على أن يدير حديثه ومناقشاته وتحليلاته النحوية من خلال سياق حي يجري فيه الموقف الكلامي ، وقد كان لسياق

الموقف أثر في بناء التراكيب ومساهمة في تخيل الأصل المفترض لتلك التراكيب . وبعد ، فإننا محتاجون إلي العودة الواعية ، متسلحين ببعض أصول النظريات اللغوية الحديثة إلى تراثنا النحوي العربي الشامخ ، علنَّا نضيف إليه أبعادًا معرفية جديدة ، ونقدم وصفًا ألسنًّيا للغتنا العربية الخالدة .

ثبت المراجع والمصادر

ـ أثر النحاة في البحث البلاغي د. عبد القادر حسين (دار غريب ـ القاهرة تاريخ النشر ١٩٩٨م) .

ـ تاريخ النحو لعلي النجدي ناصف (دار المعارف . القاهرة (دون تاريخ) .

ـ التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي .ضمن أبحاث كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية (العربية بين نحو الجملة ونحو النص) فبراير ٢٠٠٥م . الجزء الأول . كلية دار العلوم . جامعة القاهرة .

ـ سيبويه إمام النحاة . علي النجدي ناصف (عالم الكتب ـ القاهرة (دون تاريخ) .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل الهمداني المصري . المكتبة العصرية . بيروت . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد طبعة ١٩٩٨ م .

ـ شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت (دون تاريخ) .

ـ في بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف (دار القلم . الكويت . الطبعة الأولى ١٩٨٢ م) .

ـ قضايا ألسنية تطبيقية . دراسات لغوية اجتماعية نفسية ، مع مقارنة تراثية ، د. ميشال زكريا (دار العلم للملايين . الطبعة الأولى ١٩٩٣ م) .

ـ القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي د. حسام البهنساوي (مكتبة الثقافة الدينية (دون تاريخ) .

ـ قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولي (دار المريخ . المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى ١٩٨١ م) .

ـ كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون (دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى) .

ـ مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي . تحقيق : عبد السلام محمد هارون (دار الخانجي بالقاهرة . الطبعة الثالثة ١٩٩٩م) .

ـ مقالات في اللغة والأدب د. تمام حسان . الجزء الثاني (عالم الكتب . الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م) .

ـ من الأنماط التحويلية في النحو العربي د. محمد حماسة عبد الطيف (دار غريب . القاهرة . تارخ النشر ٢٠٠٦ م) .
ـ النحو العربي والدرس الحديث . بحث في المنهج د. عبده الراجحي (دار النهضة العربية . طبعة سنة ١٩٧٩ م) .
ـ نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية د. مازن الوعر (دار طلاس . دمشق . الطبعة الثانية ١٩٩٢ م) .
ـ نظرية تشومسكي اللغوية لچون ليونز ترجمة د. حلمي خليل (دار المعرفة الجامعية . طبعة سنة ١٩٩٥ م) .

التراكيب غير الأصولية
في كتاب المقتضب للمبرد

لا يكاد المرء يملّ من تكرار الدعوة إلى ضرورة إعادة قراءة التراث العربي في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة ؛ (فإن مقارنة الأفكار الإنسانية ـ وخاصة في المجال الواحد ـ قد تكون في ذاتها هدفًا نبيلًا)[1] ؛ فهذا واجب علمي تفرضه علينا ضرورة الاهتمام بتراثنا الخالد ، يقول الدكتور عبده الراجحي : (إن الاتصال بالتراث من ناحية ، والاتصال بالمنهج الحديث من ناحية أخرى واجب علمي ، وواجب قومي ، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف) [2] ، وقد قمت بمحاولة ذلك من قبل في بحث لي بعنوان " البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه " [3] في محاولة لإعادة قراءة بعض تراثنا النحوي في ضوء منهج لغوي حديث ، وأعني به نظرية النحو التحويلي التوليدي ، The theory of transformational and generative grammar ، التي نشأت على يدي العالم الأمريكي اللغوي تشومسكي Chomsky في خمسينيات القرن الماضي ، فامتلأت نفسي اعتزازًا بتراثنا النحوي وإكبارًا له .

ويبدو أن المخْض أبدى عن الزُّبْد كما يقال ؛ إذ كان البحث الذي أشرت إليه مؤذنًا بأن أتبعه ببحث آخر يصبّ في السياق نفسه ، فهذه محاولة جديدة لهذا الربط بين القديم والحديث الذي أراه ويراه آخرون ضروريًّا ، أحاول من خلالها أن أقدم تحليلًا علميًّا للتراكيب اللغوية ، التي وردت عند المبرد في كتابه "المقتضب" وكانت محالة وغير أصولية Un grammatical ، وهي التراكيب التي انحرفت عن الكفاية اللغوية Competence للمتكلم ، معتمدًا في ذلك على بعض مفردات نظرية النحو التحويلي ، التي قد تلتقي مع بعض أفكار النحو العربي كما يقرر كثير من الباحثين .[4] ولا يفهم من

---

(١) النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٢ .

(٢) النحو العربي والدرس الحديث د. عبد ه الراجحي ص ٧ .

(٣) انظر البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه لصاحب البحث . مجلة دراسات عربية وإسلامية ـ العدد السادس والثلاثون .

(٤) انظر النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف ص٢١ ، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي للمؤلف نفسه ص ٥ ، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي=

ذلك أننا نريد أن نستبدل بتراثنا النحوي أنحاء ونظريات أخرى لوصفه وتفسيره ، أو أن نلبسه ما لا يلائمه ، حاشا لله ، بل هي الرغبة في المعرفة ، والتطلع إلى ثقافات الآخرين ، حتى لا ينغلق المرء على نفسه ، فما المانع ـ إذًا ـ أن يرى الباحث ما أنتجته قريحة الغرب ، وأن يحاول أن يعقد الصلة بينه وبين ما أنتجته القريحة العربية دونما تعنت في الربط والاتصال ؟ يقول الدكتور ميشال زكريا ، وهو من المعنيين بربط التراث بالمدارس اللسانية الحديثة : (.. ومما يعزز اتجاهنا الحالي في أبحاثنا ، الداعي إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي قراءة معاصرة على ضوء النظريات الألسنية الحديثة المتطورة ؛ بهدف تبيان الآراء اللغوية المتطورة في تراثنا ، والاستفادة منها في مجال الألسنية ، وإظهار سبق علمائنا في هذا المضمار لكثير من قضايا النظريات الألسنية الحديثة المعاصرة)[1] . ومن هذا المنطلق الذي يحاول أن يعقد الصلة بين القديم والحديث ، شرعت في هذا البحث "التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد" ، ويعد المبرد من رعيل النحاة الأوائل الذين يمثلون جهود المرحلة الأولى ، كما (يعد ـ بحق ـ آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين)[2] وقد عني المبرد عناية واضحة في كتابه بتمييز التراكيب بعضها من البعض الآخر ، كما عني بوصفها وتفسيرها وكشف خصائصها ، وقد كان ذلك من الأسباب الداعية إلى اختيار كتابه مادة لهذا البحث ، ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن كتب النحاة الآخرين لا تصلح لهذا الغرض ، فقد كان من الممكن أن أقوم بالتطبيق على أي كتاب نحوي ؛ لأن نحاتنا في مختلف العصور كانوا معنيين بتمييز التراكيب ، والإشارة إلى الصحيح منها وغير الصحيح ، تمتلئ بذلك صفحات أسفارهم ، ولا يكاد يخلو من ذلك مؤلف من مؤلفاتهم .

= الحديث د. حسام البهنساوي ص ١ـ ٧ ، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسي ، الذي يقول : (بدأ هذا البحث من مطلب ضروري قام في نفس صاحبه : أن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصًا . وأنه لابد في هذه المرحلة من استئناف النظر ، أن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي من آفاق) ص ١١وما بعدها ، وانظر قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد علي الخولي ص ٧ ، وفي الفكر اللغوي د. محمد فتيح ص ٣ ـ ٤ .

(١) انظر قضايا ألسنية تطبيقية د. ميشال زكريا ص ١١٥ ، وانظر كذلك الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) للمؤلف نفسه هامش ص ٢٠ .

(٢) انظر المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص ١٢٤ .

تحديد المصطلح :

المقصود بالتراكيب غير الأصولية Ungrammatical Structures التراكيب التي لا توافق قواعد اللغة ؛ إذ تنحرف البنية التركيبية والدلالية لتلك التراكيب عن الكفاية اللغوية ، وعن المبادئ التي تحدد الأصولية Grammaticality في هذه اللغة ؛ أي القواعد ، الضمنية التي تقود عملية التكلم ؛ والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية ، ولكي تكون الجملة أصولية grammatical يجب ألا تنحرف بالنسبة لأية قاعدة من القواعد ، التي تعين توافق العناصر اللغوية في مستويات اللغة الثلاثة : الصوتي والتركيبي والدلالي .[1]

والحق أن مصطلحي الصحيح نحويًّا وغير الصحيح نحويًّا من المصطلحات ، التي شاع استخدامها مع انتشار النظرية التحويلية ، ويدل الأول على أن التركيب صحيح ومقبول من المتكلمين باللغة ، ومع ذلك فقد نجد بعض التراكيب صحيحة نحويًّا ، ولكنها غير صحيحة دلاليًّا مثل قولنا : " احترقٍ الثلج " ؛ لعدم تلاؤم الفعل احترق مع كلمة الثلج[2] ، ويمكن القول إن ثمة فرقا بين أصولية الجملة وقبولها ؛ فقد تكون الجملة أصولية من الناحية التركيبية ، وقد تتناسب مع ترتيب العناصر اللغوية الأصولي في اللغة ، ولكنها لا تكون مقبولة من الناحية الدلالية ؛ ولذلك (لا ينبغي أن نعتبر استقامة النحومطابقة للقبول) كما يقول چون لاينز [3] ، والمثال الشهير الذي قدمه تشومسكي :Colorless green ideas sleep furiously تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج ، يوضح ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الجملة صحيحة تركيبيا وتخضع لقواعد ترتيب العناصر اللغوية ، إلا أنها غير ذات معنى وغير مقبولة دلاليًّا ، لعدم الملاءمة بين عناصرها اللغوية المكونة لها ، وقد صنف لاينز الجملة السابقة وأمثالها على أنها جمل نحوية ، إلا أنها لا معنى لها ، يقول : (وكل ما ينبغي قوله في هذا المجال الآن هو أنّ "

---

(١) راجع الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية د. ميشال زكريا ص١٠٨وما بعدها ، والتراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي . بحث منشور ضمن كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ٢٠٠٥م ص ٤٥٠ .

(٢) نظرية تشومسكي اللغوية لچون لاينز هامش ص ٥٥من تعليقات المترجم الدكتور حلمي خليل .

(٣) اللغة والمعنى والسياق لچون لاينز ترجمة عباس صادق عبد الوهاب ص ١١٢ .

تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج" وما شابهها من الجمل ، هي جمل سليمة التركيب نحويًّا ، وأنها لا تحمل معنى حرفيًّا بالرغم من استقامتها النحوية) .[1]

وقد اعتمد المبرد على عدم القبول الدلالي في كثير من التراكيب التي ساقها وحكم عليها بأنها غير جائزة ، وغير صحيحة ، فقد اعتمد المعنى حكمًا فيما يجوز وما لا يجوز من التراكيب ، وعول على الفائدة من جهة المعنى ، بحيث يمكن القول إنه لم يكن يصدر في حكمه على التراكيب بالصحة أو الفساد عن الناحية النحوية أو التركيبية وحسب ، بل إنه كان يراوح بين النحو والدلالة يقول في (هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول) : (وتقول : سرَّ دفعُك إلى المعطي زيدًا دينارًا درهمًا القائم في داره عمرو . نصبت (القائم) بسرّ ، ورفعت (عمرًا) بقيامه . ولو قلت : سرّ دفعُك إلى زيد درهمًا ضربَك عمرًا كان محالًا ؛ لأن الضرب ليس مما يُسَرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامُك قعودَك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامُك قعودَ زيد لصلح) .[2] فالمبرد في النص السابق يعول على المستوى الدلالي في الحكم على التراكيب التى أوردها ، وحكم عليها بالأصولية أو عدم الأصولية ، فعلى الرغم من أن جملة "سر دفعك إلى زيد درهمًا ضربك عمرًا " تخضع للترتيب الأصولي للمؤلفات الكلامية في العربية ، ولم تنتهك القواعد النحوية المقررة ؛ إذ يمكن القول بأنها جملة أصولية من الناحية التركيبية ، ومن ناحية تناسبها مع ترتيب العناصر اللغوية في اللغة العربية : (فعل + فاعل + جار ومجرور + ثلاثة مفاعيل) إلا أن هذه الجملة في مجال التفسير الدلالي منحرفة وغير مقبولة ؛ لأنها لم تفد معنى معينًا ، ولا تخضع لقواعد الملاءمة بين سمات المفعول به (ضربك) ، وسمات الفعل (سرّ) ، وعلى ذلك فسبب انحراف الجملة السابقة راجع إلى السمات الانتقائية التي يجب أن تتوافر بين الفعل ومفعوله ؛ فالفعل (سرّ) لا يمكن أن يواقع الضرب مفعولًا ؛ لأن الضرب ليس مما يُسَرّ كما ذكر المبرد ، فهو ليس متناسبًا دلاليًّا مع المفعول به ، ولا هو من الحقول الدلالية التي ينتمي إليها ؛ فالسرور لا يقع على الضرب ؛ لأن هذا لا يصلح إلا في الآدميين؛ (إن توزيع الكلمات مع وظائفها محكوم بقواعد الاختيار التي تجعل لكل فعلا ـ مثلًا ـ أنماطًا معينة أو مجالات معينة من الأسماء ، التي تصلح أن

(١) اللغة والمعنى والسياق لچون لاينز ترجمة عباس صادق عبد الوهاب ص ١١٤

(٢) المقتضب للمبرد ١/٢٠ـ ٢١ .

تكون فاعلًا له) .[1] ومن ثم كان المثال الذي قدمه المبرد في أول النص وأوقع السرور فيه على (القائم) من الأمثلة الصحيحة الأصولية لتناسب الحقل الدلالي ، الذي ينتمي إليه كل من الفعل والمفعول ، ومراعاة السمات الانتقائية بين العناصر اللغوية المكونة للجملة ، والأمر كذلك في جملة (أعجب قيامك قعودك)جملة غير أصولية حكم عليه المبرد بالخطأ للانحراف الدلالي الناتج من إيقاع الإعجاب على القعود ، وهو مما لا يقع الإعجاب عليه ؛ فانتفاء السمات الانتقائية بين العناصر اللغوية المكونة للجملة السابقة ، هو الذي جعل المبرد يدرجها ضمن التراكيب الخاطئة ؛ على الرغم من أنها سلكت سنن ترتيب العناصر اللغوية في العرف اللغوي (فعل + فاعل + مفعول) ؛ إذ يمكن إعرابها فنقول :

أعجب : فعل ماض

قيامك : فاعل مرفوع

قعودك : مفعول به

فهي جملة أصولية تركيبيًّا ، ولكنها غير أصولية دلاليًّا ، وهي غير أصولية لأنها لم تراع أصول الترتيب النحوي للعناصر اللغوية المشكلة لبنائها ، ولكنها غير أصولية من حيث عدم الملاءمة بين سمات العناصر اللغوية المكونة لها (فإذا كان اختيار المفردات سليما ، تكون الجملة صحيحة نحويًّا grammatical . أما إذا كان اختيار المفردات غير سليم ، تصبح الجملة أقل صحة من وجهة نحوية Less grammatical غير أنها مع هذا لا يصح وصفها بأنها مغلوطة ungrammatical)[2] .

ويذكرنا نص المبرد السابق بنص سيبويه ، الذي أشار فيه إلى التراكيب غير الصحيحة ، والتي تراعي قواعد اللغة ، ولكنها غير مستقيمة دلاليا ، فهي صحيحة نحويًّا ، ولكنها غير صحيحة دلاليًّا ، وهو ما أطلق عليه اسم المستقيم الكذب ، يقول سيبويه : (.. وأما المستقيم الكذب ؛ فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه) .[3] ، فعلى الرغم من أن التركيبين السابقين مراعى فيهما ترتيب العناصر اللغوية

(١) انظر النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩ .

(٢) قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولي ص ٣٦ .

(٣) الكتاب ، سيبويه ٢٥/١ ، ٢٦ . ، وانظر النحووالدلالة حيث قام الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بتحليل هذا النص تحليلا وافيا ص ص ٧٠ - ٨٠ .

الأصولي في اللغة العربية (فعل + فاعل + مفعول) إلا أنهما غير مقبولين دلاليًّا إلا على سبيل المجاز لعدم مراعاة السمات الانتقائية بين العناصر اللغوية المكونة لهما ، ولعدم توافق عناصر الاختيار Selectional Restrictions بين تلك العناصر (وتخبرنا قيود الاختيار هذه في الواقع أيا من مثاني الوحدات المعجمية ، يمكن ارتباطها مع بعضها البعض في تراكيب نحوية مختلفة)[1] .

أما المصطلح المقابل للمصطلح السابق ، والذي شاع استخدامه مع النظرية التحويلية فهو مصطلح غير الصحيح نحويًّا أو غير الأصولي Ungrammatical ، ويشير إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب المفردات والجمل ، أو ما لا يتوافق وقواعد التركيب في العربية[2] ، على أن الجمل غير الأصولية تتفاوت بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة ،فترتبط عدم صحة الجملة وعدم أصوليتها بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف الجملة عنها ؛ أي إن درجة غير أصولية الجملة تحدد بمدى انحرافها عن القاعدة ، فكلما كان الانحراف عن قواعد اللغة كبيرا ، كانت درجة عدم أصولية الجملة كبيرة ، وكلما كان الانحراف عن قواعد اللغة بدرجة أقل ، كانت درجة عدم أصولية الجملة أقل ، وهكذا ، أو لنقل ثمة جمل غير أصولية بدرجة كبيرة ؛ لأن انحرافها عن قواعد اللغة كبير ، وثمة جمل غير أصولية بدرجة أقل ؛ لأن انحرافها عن قواعد اللغة قليل . وتوضيحًا لذلك يقدم الدكتور ميشال زكريا مجموعة من الأمثلة تتفاوت درجة عدم أصوليتها بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة أو الكفاية اللغوية يقول : (لا ينحصر الحكم بأصولية الجمل ، في الواقع ، بقبول جملة معينة أو برفضها ، إنما ينص على وجود درجات متباينة من حيث النظر إلى الجمل ؛ لأن الجمل غير الأصولية تتباين بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة : فترتبط درجة غير أصولية الجملة بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف الجملة عنها)[3] فعنده أن جملة مثل "الرجل إلى جاء المدينة" وجملة مثل "سيعود حاملًا مصر إلى الاستقلال" ،

---

(١) اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ص ١٧١ .

(٢) راجع نظرية تشومسكي اللغوية هامش ص ٥٥ - ٥٦من تعليقات المترجم الدكتور حلمي خليل . ، والألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٩ - ١٠ .

(٣) الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٩ .

جملتان غير أصوليتين ، إلا أن درجة انحراف الجملة الأولى أعلى من درجة انحراف الجملة الثانية ؛ لأن الجملة الأولى لا تخضع لقاعدة ترتيب العناصر اللغوية التي هي قاعدة بناء في مستوى البنية العميقة .(١)

ويمكننا القول بأن التراكيب غير الأصولية أو المحالة هي التي ينحرف الأداء الكلامي بها عن قوانين اللغة ، أو هي التي تنحرف عن القواعد القائمة ضمن كفاية المتكلم اللغوية ، والتي تعني القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية التكلم ، كما يسميها تشومسكي (٢) .

فهذا المصطلح يشير إلى قدرة المتكلم - المستمع المثالي Ideal speaker – header على أن يجمع بين الأصوات اللغوية والمعاني ، في تناسق وثيق مع قواعد لغته ، فالكفاية اللغوية هي معرفة الإنسان الضمنية باللغة وقواعدها ، أما استعمال اللغة أو الأداء الكلامي Performance فهو الاستعمال الآني ضمن كفايته اللغوية ؛ فالكفاية اللغوية بالتالي هي التي تقود عملية الأداء الكلامي (٣) .

وحين ينحرف الأداء الكلامي عن قوانين اللغة ، ولا ينطبق تماما مع الأصول اللغوية ، فيبرز بعض الأغلاط في أداء المتكلم ، يستطيع أبناء اللغة كشف هذا الانحراف عن قواعد اللغة من خلال كفايتهم اللغوية ومعرفتهم بقواعد لغتهم (فكأن متكلم اللغة قد اكتسب طريقة في التمييزبين ما هو خطأ في لغته ، وما هو مطابق لأصولها) (٤) ، إن ابن اللغة يستطيع أن يصدر حكمه على الجمل التي تصدر من الآخرين بالخطأ أو الصواب ، من خلال حدسه اللغوي Linguistic intuition الذي هو جزء من كفايته اللغوية ، أي جزء من معرفته الضمنية بقواعد اللغة ، فهي تتيح له أن يلم بصورة كافية بنواحي استعمال لغته بحيث لا يقع في الأخطاء ، وأن يعلم إذا كان الكلام الذي ينطق

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ص ١٠ - ١١ ، وانظر الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ص ١٠٨ - ١١٠حيث أعاد المؤلف الحديث عن هذه النقطة وبالأمثلة نفسها .

(٢) الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) السابق نفسه ص ٣٣ ، وانظر ظواهر نحوية في الشعر الحر د. محمد حماسة ص ١١ . والنحو والدلالة ص ص ٣١ ـ ٣٣ ، وص ٤٣ .

(٤) الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٣٤ .

به متكلم آخر في لغته كلامًا صحيحًا أم غير صحيح .(وتعني كلمة الحدس اللغوي للمتكلم في ظل النظرية التوليدية والتحويلية مقدرته على الحكم بأصولية الجمل بصورة بدهية)[1] .

أنماط التراكيب غير الأصولية في المقتضب :

أريد أن أنوه إلى أنني كنت حريصًا في إيراد التراكيب الممثلة للجمل غير الأصولية عند المبرد على عدم مناقشته ، فيما يقدمه من آراء وقضايا نحوية مختلفة ، بل آثرت أن أعرض آراءه كما هي دون أن أعمل فيها يد التحريف بالإضافة أو الحذف أو الإثبات أو النفي ، وإن كنت أختلف معه في بعض ما عرضه من آراء وقضايا ، فمن ذلك ـ مثلا ـ منعه إلغاء ظن وأخواتها متقدمة ، فعنده كما عند غيره من جمهور البصريين أن تركيبًا مثل "ظننت زيد قائم" تركيب غير أصولي وغير صحيح ؛ لأنه لا يجب إلغاء عمل (ظن) إذا تقدمت ، بل يجب الإعمال ؛ فتقول : ظننت زيدًا قائمًا ، يقول : (فالذي تلغيه لا يكون مقدمًا ، إنما يكون في أضعاف الكلام ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق ؛ لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك)[2] ، وأميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون ـ وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيرهم ـ من جواز إلغاء التقدم ؛ لورود ذلك في كلام العرب ، كما في قول الشاعر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وكما في قول الآخر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

فقد تقدم فعل الظن (إخال ووجدت) في البيتين ، وتم إلغاؤهما ، وعلى الرغم من ذلك فقد أوَّلهما البصريون على إضمار ضمير الشأن في البيت الأول ، واعتبروه هو المفعول الأول ، وجملة " لدينا منك تنويل " في موضع المفعول الثاني ، وحينئذ فلا إلغاء ، أما البيت الثاني فعلى تقدير اللام ، والتقدير : أني وجدت لملاك ، فهو من باب

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٩٧ .

(٢) المقتضب ١١/٢ .

التعليق وليس من باب الإلغاء .[1] وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصواب لبعدهم عن التأويل ؛ ولذلك لا نستطيع أن نسلم مع المبرد في الحكم على التركيب الذي ساقه بأنه غير جائز وغير أصولي ، بل هو تركيب أصولي صحيح ؛ لأنه يتوافق مع الاستعمال الفعلي للغة ومع ماورد من لسان العرب الذي لا يحتاج إلى تأويل ، والمبرد والبصريون محججون بما ورد منه .

أقدم فيما يلي نماذج للتراكيب غير الأصولية عند المبرد ، ولابد أن أشير قبل أن أشرع في ذلك ؛ إلى أنه اعتمد في الحكم على كثير من هذه التراكيب بعدم الأصولية على الانحراف والخلل التركيبي ، أكثر من اعتماده على الانحراف الدلالي الذي أشرنا إليه .

• الاستدراك بـ "لكن" بعد إيجاب :

المعيار النحوي الذي وضعه المبرد وغيره من النحاة البصريين[2] للعطف بـ"لكن" هو أن تكون للاستدراك بعد النفي إذا عطف بها مفرد على مفرد تقول : ما رأيت زيدا لكن عمرا ، فتوجب بها بعد النفي ؛ إذ يجب أن يكون ما بعد (لكن) على خلاف معنى ما قبلها من غير إضراب عما قبلها ، أما إذا عطف بها جملة ، فيجوز أن يستدرك بها بعد الإيجاب على أن يكون ما بعدها نفيًا ليتحقق الاستدراك ؛ إذ لا بد ـ كما يذكر ابن يعيش ـ[3] أن يكون في (لكن) نفي وإثبات ، إن كان ما قبلها نفي كان ما بعدها مثبتًا ، وإن كان قبلها إيجاب كان ما بعدها منفيا ، يقرر هذا المبرد بقوله : (فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسمًا على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي ... فإن عطفت بها جملة ـ وهي الكلام المستغني ـ جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب تقول : قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتني)[4] ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل "جاءني عمرو لكن زيد"

---

(١) راجع شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٩٦/١ــ ٣٩٩ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢٨٣/١ـ ٢٨٥ .

(٢) هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، حيث يرى الكوفيون جواز العطف بلكن بعد النفي والإيجاب ؛ لاشتراكها مع "بل" في المعنى التي يعطف بها بعد النفي والإيجاب . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة (٦٨) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨ .

(٤) المقتضب ١٠٨/٤ ، وانظر ١٢/١ .

بأنه تركيب غير أصولي وغير صحيح ، قال : (لا يجوز أن تقول : جاءني عمرو لكن زيد ، ولكن ما جاءني عمرو لكن زيد)[1] .

والسبب في حكم المبرد على التركيب السابق بأنه غير صحيح ، هو أن ما قبل (لكن) إيجاب ، وما بعدها إيجاب أيضًا ، فلم يخالف الثاني الأول في المعنى ففسد الكلام ، ولم يتحقق الاستدراك . وينص سيبويه على الشرط التركيبي والدلالي للعطف بـ"لكن" أيضًا في قوله : (ومثله : ما مررت برجل صالح لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل . فإن قلت : مررت برجل صالح لكن طالح ، فهو محال ؛ لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يثبت بها بعد النفي)[2] .

• عدم استغناء صلة الموصول (خلو جملة الصلة من عائد إلى الموصول) :

اشترط النحاة في الجملة التي تقع صلة للموصول أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول ، وهو من الشروط التركيبية اللازمة لربط الصلة بالموصول وتعلقها به ، فإذا أخذت تحذف هذا العائد الذي يربط بين الصلة والموصول ، كان ذلك لغوًا من الكلام وخطلًا ، يقول المبرد : (ولو قلت : قام الذي ضربت هند أباها لم يجز ؛ لأن "الذي" لا يكون اسمًا إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلامًا مستغنيًا ؛ نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ، نحو في الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره) .[3]

فجملة الصلة في المثال الذي أورده المبرد ، وهي (ضربت هند أباها) لم تشتمل على عائد يرجع إلى الموصول ؛ لأن (الهاء) في (أباها) يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لا عائد فيه يرجع إلى (الذي) ؛ ومن هنا حكم المبرد على التركيب السابق بأنه غير أصولي وغير جائز للخلل التركيبي الحاصل من عدم وجود العائد الذي يربط الصلة بالموصول . وقد كان من الممكن أن يعد التركيب السابق أصوليًّا صحيحًّا ، إذا اشتملت جملة الصلة على ما يرجع إلى الموصول من ذكره كأن تقول : قام الذي ضربت هند أباها عنده أو في داره .

---

(١) السابق نفسه ١٠٨/٤ .

(٢) الكتاب ، سيبويه ٤٣٥/١ ، وانظر ٢٣٢/٤ .

(٣) المقتضب ١٩/١ .

وقد كرّر المبرد الحديث عن عدم إتمام الصلة في مواضع أخرى من كتابه ، وحكم على تراكيب كثيرة ، لم تكن صلة الموصول فيها كلامًا مستغنيًا بأنها غير أصولية ، ومن ذلك قوله : (فإن قلت : رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان ـ لم يجز)[1] فعنده أن صلة (الذي) جملة لم تتم فهي ليست مستغنية ؛ إذ هي ابتداء لا خبر له ، وهذه الجملة هي (اللذان أبواهما منطلقان) ؛ ولذلك يقول : (لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذيْن ، واللذان في صلة الذي . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة) .[2]

ويستمر المبرد في طريقة تخيلية تعليمية بارعة ، يستقصي المسألة من جميع وجوهها : (ولو أتيت بخبر ، وليس فيه صلة الذي ما يرجع إليه لم يصح أيضًا ، فلو قلت : رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان في الدار ـ لم يجز أيضًا ، وإن كنت قد جئت بخبر ؛ لأنه ليس في صلة الذي ما يرجع إليه) .[3] فعنده أن الجملة السابقة غير صحيحة رغم اشتمال جملة الصلة على مبتدأ وخبر ؛ لأنها لم تشتمل على عائد يرجع إلى الموصول ، وهو خلل تركيبي جعل الجملة غير أصولية .

• زيادة (من) قبل المعرفة :

وضع النحاة أسسًا تركيبية لزيادة (من) ، فلا تزاد إلا مع النكرة ، وأن تكون عامة وأن تكون في غير الموجب وذلك نحو : ما جاءني من أحد[4] . فإذا اختلّ شرط من الشروط السابقة بأن تجعلها زائدة قبل المعرفة ـ مثلاً ـ كان ذلك خللًا تركيبيًّا يسم التركيب بالفساد وعدم الصحة ، وقد وصف سيبويه زيادة (من) قبل المعرفة بأنه خَلْف بقوله : (.. وإنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد)[5] ، ومن هنا حكم المبرد على تركيب مثل "ما جاءني من عبد الله" بأنه تركيب غير أصولي وغير صحيح قال : (ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله ـ لم يجز ؛ لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد) .[6]

---

(١) المقتضب ١٩١/٣ .

(٢) المقتضب ١٩١/٣ .

(٣) المقتضب ١٩١/٣ ، وانظر كذلك ٢٠٠/٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨ .

(٥) الكتاب ، سيبويه ٣١٦/٢ ، ٢٢٥/٤ .

(٦) المقتضب ٤٥/١ .

والخلل التركيبي الذي وسم التركيب السابق بالفساد وعدم الصحة ناتج من وضع المعروف موضع الجميع ، أو وضع المعرفة موضع النكرة ، وهو خلل تركيبي يسم التركيب بعدم الصحة ، ويشرح المبرد في موضع آخر من كتابه هذا الخلل التركيبي بزيادة (من) قبل المعرفة ، كما يشرح الخلل الدلالي الناتج عن ذلك بقوله : (وإنما تزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل (من) لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك : ما جاءني رجل ، فيجوز أن تعنيَ رجلًا واحدًا ، وتقع المعرفة في هذا الموضع . تقول : ما جاءني عبد الله . فإذا قلت : ما جاءني من رجل ـ لم يقع ذلك إلا للجنس كله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفًا ـ لم يجز لو قلت : ما جاءني من عبد الله ـ كان محالًا ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس) [1] .

• إيلاء (أنَّ) المفتوحة المشددة لأفعال لا تدل على العلم واليقين

وضع النحاة شروطًا تركيبية ودلالية لأنّ المفتوحة مشددة أو مخففة والأفعال التي تسبقها ، ولما كان معنى (أنّ) التأكيد والتحقيق ، كان لابد للأفعال التي تسبقها أن تشاكلها في هذا التحقيق ، وأن تكون مطابقة لها في المعنى بأن تكون من حقول دلالية تدل على العلم واليقين ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار تقول : علمت أنك مجتهد ، وعلمت أن ستأتي ، والغرض الدلالي من وراء ذلك ـ كما يقرر ابن يعيش ـ هو أن يتطابق معنيا العامل والمعمول ولا يتناقضان .[2]

أما الأفعال التي تنتمي إلى حقول دلالية تدل على الطمع والإشفاق نحو اشتهيت وأردت وأرجو وأخاف ، وهي أفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد ، فلا ينبغي أن تقع قبل (أنّ) ثقيلة أو مخففة ، بل تختص بالدخول على (أنْ) الخفيفة الناصبة للأفعال ؛ لأنه لا تأكيد فيها ، ولا مضارعة لما فيه تأكيد كما يذكر ابن يعيش[3] فتقول : أرجو أن تحسن إليّ ، وأخاف أن تسئ إليّ ، ومن هنا كانت هذه الأفعال مناسبة

---

(١) المقتضب ٤٢٠/٤ ، وانظر كذلك الصفحات الآتية حيث كرر المبرد فيها الحديث عن زيادة (من) قبل المعرفة ١٣٨/٤ ، ٣٥٧ ، ٤٢٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨ .

(٣) السابق ٧٧/٨ .

دلاليًّا لمعنى (أنْ) الخفيفة ؛ ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل "أرجو أنّك ستقوم" بأنه تركيب غير أصولي ، والسبب في ذلك ما حدث من خلل تركيبي نتيجة ما حدث من خلل توزيعي ، حيث وليت (أنّ) المفتوحة المثقلة فعلًا من حقل دلالي يدل على الرجاء ، وهو فعل لا يدل على اليقين أو التحقق ، وكان حقها أن تلي فعلًا من حقل دلالي يدل على التثبت والاستقرار ، أو كما يقول المبرد نفسه : (لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر)[1] ، كما يرجع ذلك أيضًا إلى خلل دلالي نتج عن انتفاء معنى التأكيد والتحقيق عن الفعل (أرجو) الداخل على (أنّ) في المثال ، الذي أورده المبرد وعده غير صالح ، وعددناه نحن غير أصولي .

- **وقوع (أنْ) الخفيفة (الناصبة) بعد ما كان من العلم ، أو وقوعها ثابتة على معنى الثقيلة :**

أوردت آنفا أن (أنْ) الخفيفة الناصبة للأفعال لا تقع إلا بعد أفعال من حقول دلالية ، تدل على الطمع والإشفاق وما في معناهما ؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد ، وهي بذلك تتناسب دلاليًّا مع معنى (أنْ) الناصبة ؛ لأنه لا تأكيد فيها ، ولا مضارعة لما فيه تأكيد ، وذلك تمامًا عكس (أنّ) المفتوحة خفيفة أو ثقيلة ، لا بد أن تسبق بأفعال من حقول دلالية تدل على التثبت واليقين ، وهو ما يتطابق مع ما تدل عليه من التأكيد والتحقيق ؛ ومن أجل ذلك حكم المبرد على تركيب مثل : "علمت أنْ يقوم زيد" بأنه تركيب غير أصولي للخلل التركيبي والدلالي الناتج عن إيلاء (أنْ) الناصبة فعلًا يدل على اليقين ، وكان حقها أن تلي فعلًا يدل على الشك ، وقد عبر المبرد عن ذلك بقوله : (ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أنْ يقوم زيد ؛ لأن (أنْ) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛ نحو : خفت أنْ تقوم يا فتى ، وأرجو أنْ تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه) .[2]

- **وضع " إنْ " الشرطية موضع " إذا " :**

الضابط التركيبي والدلالي لإذا اختصاصها بما يتعين وجوده ؛ ولذلك لا تقع

(١) المقتضب ٤٩/١ ، وانظر كذلك ٧/٣ .

(٢) السابق ٧/٣ .

المجازاة بها وإن كانت للاستقبال ؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر ، وحق ما لا يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون ، أما (إنْ) فإنها لا تكون لما يتعين وجوده ، وإنما تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل ؛ لأنها مبهمة؛ ولذلك تكون مع الأفعال المستقبلة ؛ لأن الأفعال المستقبلة قد توجد وقد لا توجد ، ولذلك يقول المبرد : (ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتني آتك ـ فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك : من أتاني أتيته ، إنما معناه : إن يأتني واحد من الناس آته . فإذا قلت : إذا أتيتني ـ وجب أن يكون الإتيان معلومًا ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (إذا السماء انفطرت) و(إذا الشمس كورت) و(إذا السماء انشقت) أن هذا واقع لا محالة)[1] .

هكذا يقرر المبرد في غير خفاء ولا لبس الضابط التركيبي والدلالي لإذا ، وأنها تجئ مع ما يكون وما يقع لا محالة ، وأن (إنْ) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر ، ولذلك لا يجوز عنده أن تتبادل (إنْ) تركيبيًّا مع (إذا) بأن تقع موقعها ، وبهذا الفهم نراه يحكم على تركيب مثل : " آتيك إن احمر البسر " بأنه تركيب محال ، وعنده أن السبب في إحالة التركيب السابق سبب تركيبي ناتج عن وضع إنْ موضع إذا ، وسبب دلالي مرده إلى أن احمرار البسر كائن لا محالة ولا مجال للشك في ذلك ، وهو مما تختص به إذا التي لا تكون إلا مع ما يتعين وجوده ، دون (إنْ) التي لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكًا في وجوده ، ينص على ذلك سيبويه أيضًا في قوله : (إذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى . ويبين هذا أن إذا تجئ وقتًا معلومًا ؛ ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إنْ احمر البسر كان قبيحًا . فإنْ أبدا مبهمة) .[2]

- **الجزم مع سقوط الفاء بعد النهي في جواب الطلب ، دون تقدير (إنْ) الشرطية بعد (لا) :**

إلى جانب تعويل المبرد على الخلل التركيبي في الحكم على كثير من التراكيب بأنها غير أصولية ، نراه يعوّل على الجانب الدلالي في الحكم على تلك التراكيب بأنها غير أصولية أيضًا ؛ فإذا اختلّ المعنى كان التركيب محالًا فاسدًا ، ومن أمثلة ذلك قوله :

(١) المقتضب ٥٦/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٦٠/٣ .

(ولو قلت : لا تعص الله يدخلْك النار ـ كان محالًا؛ لأن معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يدخلك النار محال) .[1] فقد حكم المبرد عل جملة "لا تعص الله يدخلك النار" بأنها محالة وغير أصولية ، وكان المعول في حكمه بالفساد والإحالة على المعنى فقط ، ونحن نفهم ذلك من تعليقه على المثال بقوله : (لأن معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يدخلك النار محال) فعنده كما عند غيره من النحاة أنه لا يجوز جزم المضارع الواقع في جواب الطلب عند سقوط الفاء ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا) [2] ، فإذا صح المعنى عُدّ التركيب أصوليًّا صحيحًا ، وإن اختل المعنى عد التركيب غير أصولي ، وإذًا فالمعول في الحكم على التركيب بصحته أو فساده كان على المعنى أو الدلالة ؛ ففي المثال الذي ساقه المبرد لا يصح جزم المضارع فيه ؛ لعدم استواء المعنى إذا نحن أحللنا (إنْ) الشرطية محل (لا) الناهية ؛ إذ يصير التركيب محالًا إذا نحن قلنا : إن لا تعص الله يدخلك النار ، أما إذا قلنا : لا تعص الله يدخلْك الجنة ، فإن جزم المضارع يكون صحيحًا لصحة قولنا : إلا تعص الله يدخلك الجنة ؛ فالحكم بأصولية التركيب : "لا تعص الله يدخلك الجنة" بجزم المضارع في جواب الطلب ، وبعدم أصولية : "لا تعص الله يدخلك النار" يرجع إلى المعنى وحده . وقد كان من الممكن عد التركيب السابق أصوليا إذا رفع المضارع الواقع في جواب الطلب يقول : (وكذلك : لا تدن من الأسد يأكلك ؛ لأنك إذا قلت : " لا تدن " فإنما تريد : تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك ـ كان محالًا ؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه . ولكن لو رفعت كان جيدًا . تريد فإنه مما يأكلك) [3] فالمثال الذي ساقه المبرد يظل غير أصولي إذا كان المضارع الواقع في جواب النهي مجزومًا بسبب فساد المعنى والتقدير ، إذا نحن أحللنا (إن) الشرطية محل (لا) الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا تدن من الأسد يأكلك ، أما إذا رفع المضارع الواقع في جواب الطلب فعندئذ يكون التركيب أصوليا صحيحا ؛ لأن معناه يكون وقتئذ : لا تدن من الأسد فإنه مما يأكلك . يقرر هذا سيبويه أيضًا بقوله : (فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس

(١) المقتضب ٨٣/٢ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٢٨/٢ .

(٣) المقتضب ٨٣/٢ .

وجه كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله . فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لا تدن منه فإنه مما يأكلك) .[1]

ونحن نلحظ اعتماد المبرد على المعنى المعجمي في تحليله النحوي ، فحكمه على التركيب السابق بأنه غير أصولي راجع إلى معنى (لا تدن) المعجمي الذي هو تباعد ، (ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك كان محالا) . [2]

- **تذكير الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث :**

حدد المبرد كغيره من النحاة الضابط التركيبي للزوم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي ، وهو أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث ، وهو ما كان تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثًا ، تقول : قامت هند ؛ فتلحق التاء بالفعل إيذانًا بأن فاعله مؤنث ،والسبب في لزوم تاء التأنيث للفعل يحدده ابن يعيش بقوله : (.. أن التأنيث معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره . . .فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته) [3] أما إذا فصل بين الفعل والفاعل بغير(إلا) جاز ثبوت التاء وحذفها ،يقول المبرد : (ويجيزون : حضر القاضي اليوم امرأة ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ؛ لأنهم يرون ما زاد عوضًا مما حذف)[4] .

وتأسيسًا على هذا ، منع المبرد أن يقال : ضرب جاريتُك زيدًا ، وجاء أمتك (فأما ضرب جاريتك زيدا ، وجاء أمتك ، وقام هند ـ فغير جائز ؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي) [5] فالحكم على التراكيب التي أوردها المبرد بأنها غير جائزة مرده إلى خلل تركيبي ، ناتج عن تجرد الفعل من تاء التأنيث ، مع وجوب إثباتها؛ لأن الفاعل حقيقي التأنيث ؛ ومن أجل هذا أدرجت هذين التركيبين ضمن التراكيب غير الأصولية ، وقد

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٧/٣ .

(٢) المقتضب ٨٣/٢ . وانظر كذلك المعنى المعجمي ودوره في التحليل النحوي لصاحب البحث . مجلة كلية الآداب . جامعة القاهرة .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٦ .

(٤) المقتضب ٣٣٨/٢ ، وانظر كذلك متغيرات تركيبية في القرآن الكريم ـ دراسة نصية في سورة البقرة لصاحب البحث ص ص ٣٩٣ـ ٣٩٦ ،مجلة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة .

(٥) المقتضب ١٤٦/٢ .

كرر المبرد الحديث عن ذلك في غير موضع من كتابه يقول ـ مثلًا ـ في باب المفعول الذي لا يذكر فاعله : (ولو قلت : ضرب هند . وشتم جاريتك ـ لم يصلح حتى تقول : ضربت هند . وشتمت جاريتك ؛ لأن هندًا والجارية مؤنثات على الحقيقة ، فلا بد من علامة التأنيث) . [1]

- **إظهار علامة المضمرين في نعم وبئس :**

من الضوابط التركيبية لنعم وبئس أنهما فعلان ، يلزم لكل واحد منهما فاعل تحقيقًا لمبدأ الفائدة أو على حد تعبير ابن يعيش : (ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة) [2] ، وفاعلاهما على ضربين أحدهما : أن يكون الفاعل اسمًا مظهرًا فيه الألف واللام ، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام نحو : نعم الرجل عبد الله ، ونعم غلام الرجل عمرو ، والضرب الآخر أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة منصوبة ، نحو قولك : نعم رجلًا زيد ، وبئس غلامًا عمرو ؛ ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر، قبل أن يتقدمه ظاهر ؛ فلزم تفسيره بالنكرة ، والغرض من ذلك ـ كما يقرر ابن يعيش ـ (ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له ، والأصل في كل مضمر أن يكون بعد الذكر)[3] ، والمضمر ـ هنا ـ هو الرجل في المثال الأول ، والغلام في المثال الثاني ، استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته ، وبناءً على هذا لا يجوز أن تظهر علامة المضمرين في نعم فلا تقول : نعموا رجالًا ولا بئسا غلاما عمرو – مثلًا – ، ومن هنا حكم المبرد على تراكيب مثل : قومك نعموا رجالًا ، وقومك بئسوا رجالًا ، وأخواك بئسا رجلين بأنها تراكيب غير أصولية وغير صحيحة ، وعنده أن السبب في ذلك هو (أن نعم وبئس تقعان مضمرًا فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز)[4] .

والغرض الدلالي من هذا الإضمار هو : (التوسع في اللغة ، والتخفيف فإنَّ لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام) كما يقرر ابن يعيش [5] ، ينص على ذلك أيضًا

(١) المقتضب ٥٩/٤ ، وانظر كذلك ٣٤٩/٣ .
(٢) شرح المفصل ١٣٠/٧ .
(٣) السابق نفسه ١٣١/٧ .
(٤) المقتضب ١٤٩/٢ .
(٥) شرح المفصل ١٣١/٧ .

سيبويه بقوله : (واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم ، لا تقول : نعموا رجالًا ، يكتفون بالذي يفسره)[1] .

- **إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال :**

لما كان الغرض من الإضافة هو التعريف أو التخصيص ؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة وكما يقول المبرد : (لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه) [2] ، كما يكتسب تخصيصًا إن كان نكرة ، ومن أجل هذا منع المبرد إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها ، فإذا أريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ، ثم تكتسي تعريفًا إضافيًّا غير التعريف ، الذي كان فيها ، والمبرد يصدر في رأيه هذا عن أصل من الأصول النحوية المعتدّ بها وهو القياس . يقول : (والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن تقول : جاءني الغلامُ زيدٍ ؛ لأن الغلام معرف بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدار عبد الله ، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ) .[3] فالتراكيب السابقة التي ساقها المبرد وحكم عليها بعدم الجواز ، وأدرجناها نحن ضمن التراكيب غير الأصولية يرجع سبب إحالتها إلى انحراف تركيبي ، نتج عن إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة إلى المعرفة ، إذ تجوز إضافة الأسماء المشتقة إلى المعرفة ، تقول : الضاربو زيد ـ مثلًا ـ ، أما ما ليس مشتقًّا فلا تجوز إضافته ، بل إن المبرد وصف ها المسلك بالخطأ الفاحش قال : (اعلم أن قومًا[4] يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم . وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا خطأ فاحش) .[5] ، وفي هذا السياق نراه يمنع إضافة العدد المركب إلى المعرفة ، فعنده أن قولك : مررت بالقوم خمسة

(١) سيبويه ، الكتاب ١٧٩/٢ .

(٢) المقتضب ١٧٥/٢ .

(٣) المقتضب ١٧٥/٢ .

(٤) يعرض المبرد هنا بمذهب الكوفيين الذين رأوا جواز إضافة ما فيه الألف واللام من الأعداد ، فهم يجيزون الأربعة غلمان والخمسة الأثواب ـ راجع المسألة (٤٣) في الإنصاف لابن الأنباري .

(٥) المقتضب ١٧٥/٢ .

عشرهم غير جائز مطلقًا ، والسبب في ذلك أن مميز الأعداد المركبة لا يكون إلا نكرة مفردة ، بخلاف الأعداد من ثلاثة إلى عشرة التي تضاف إلى المعرفة والنكرة ، والانحراف التركيبي الذي وسم التركيب الذي ساقه المبرد بالفساد ناتج من إضافة العدد المركب إلى المعرفة ، وحقها أن تضاف إلى النكرة المفردة ؛ لأن مميزها مفرد نكرة ، وهو انحراف يسم التركيب بالفساد المطلق . يقول المبرد : (فأما قولك : مررت بالقوم خمستهم فغيرجائز عندنا البتة ؛ لأن ما بعد خمسة عشر إذا كان عددًا لم يكن إلا مفردًا ؛ نحو : خمسة عشر رجلًا ، ولم يكن إلا نكرة) .[1]

- **دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) دون الفصل بينها وبين اسمها بشبه الجملة :**

من الضوابط التركيبية للام الابتداء جواز دخولها على اسم إنّ ، إذا فصل بينها وبين اسمها بخبر ظرف أو جار ومجرور ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[2] ، ومن هنا منع المبرد أن تقول : إن لزيدًا في الدار ، والحكم على هذا التركيب بأنه غير أصولي يرجع إلى سبب تركيبي يعود إلى خلل توزيعي ناتج عن إيلاء لام الابتداء لإنّ مباشرة دون فاصل ، وانتفاء الفصل جعل التركيب فاسدًا ، كما يرجع إلى سبب دلالي وهو الجمع بين حرفيْ معنى بمعنى واحد ؛ إذ تدل كل من إنّ واللام على التأكيد ، فكان لابد من الفصل بينهما ليكون التركيب أصوليًّا .

وفي هذا السياق أيضًا لا يجيز المبرد إدخال (إنّ) على (أنّ) إلا إذا فصل بينهما ، والسبب في ذلك أنهم لا يجمعون بين حرفيْ معنى بمعنى واحد إلا إذا فصل بينهما ، فإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام وإنّ مع تباين لفظيهما فلأن يجمعوا بين إنّ المكسورة والمفتوحة مع اتحاد اللفظ والمعنى كان ذلك أولى .[3] ومن أجل هذا منع المبرد أن تقول : إنّ أنّ زيدًا منطلق ، وعددنا نحن ذلك من التراكيب غير الأصولية ، وانحرافه عن التراكيب الصحيحة ناتج عن خلل توزيعي من دخول إنّ على الأداة وليس على الاسم ؛ فمن الشروط التركيبية لإنّ أن تترابط توزيعيًّا مع العناصر اللغوية في الجملة

(١) المقتضب ١٨٠/٢ .

(٢) المقتضب ٣٤٣/٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨ .

الاسمية التي تدخل عليها ؛ إذ ينبغي أن تدخل على الاسم ، وليس على نمط آخر من أنماط الكلمة كالفعل أو الحرف ، ويقدم لنا المبرد إمكانة جعل التركيب السابق صحيحًا من خلال الفصل بين الحرفين بأن تقول : إنّ في الدار أنك منطلق ـ مثلا ـ ، وبذلك يتحول التركيب من فاسد إلى صحيح .

• **عدم تكرار (إما) المكسورة :**

يرى المبرد أن (إما) المكسورة تكون في موضع (أو) ، وإذا ذكرت (إما) فلا بد من تكريرها ، بخلاف (أما) المفتوحة ؛ إذ يمكن الوقف عليها إذا تم خبرها ، تقول : أما زيد فقائم ، فإن الكلام مستغن من قبل التكرير ؛ أي إن الفائدة قد تحققت من الكلام قبل تكرير (أما) ؛ ولذا فليس هناك حاجة إلى تكرارها ، أما (إما) المكسورة فلا بد أن يكون المعطوف عليه بها مصدَّرا بإما أخرى ، من قبل أنه لا يجوز ذكر إما الثانية لاختلال المعنى ، حيث لا تتحقق الفائدة ؛ لأن ما بعد إما لا يكون كلامًا مستغنيًا ؛ ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل : ضربت إما زيدا بأنه غير جائز وغير أصولي ، يقول : (ولو قلت : ضربت إما زيدا ، وسكت ـ لم يجز ؛ لأن المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أن ما بعد (إما) لا يكون كلامًا مستغنيًا) .[1] وعنده أن ذلك يرجع إلى سببين : أحدهما سبب تركيبي يعود إلى وجوب تكرار (إما) ؛ لأن المعطوف عليه بإما يجب أن يكون مصدَّرًا بإما أخرى ، وثانيهما سبب دلالي يرجع إلى فساد المعنى بسبب عدم تحقق الفائدة ؛ لأن ما بعد إما في المثال السابق كلام غير مستغن على حد وصف المبرد ، وعلى هذا فسبب عدم أصولية التركيب السابق ترجع إلى خرق القاعدتين التركيبية والدلالية معا [2] .

---

(١) المقتضب ٢٨/٣ .

(٢) وهنا فائدة : أشار النحاة إلى أن (إما) الثانية قد تحذف إذا ذكر ما يغني عنها ، نحو قولك : إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فإما أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني ... عدوًّا أتقيك وتتقيني

انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٣١/١ - ٣٣٢ . وشرح الرضي على الكافية ٤٠١/٤ـ ٤٠٢ .

• وضع (أنّ) المفتوحة موضع (إنّ) المكسورة بعد حتى الابتدائية :

وضع النحاة ضوابط تركيبية ودلالية للمواضع التي ترد فيها (إنّ) مكسورة أو مفتوحة تجنبا للخطأ ، الذي يكثر في وقوع أحدهما موقع الآخر ، وفي ذلك حرص من النحاة على ضبط الكلام واستقامة الألسنة التي هي غاية من غايات النحو الجليلة ، ومن هذه المواضع وقوعها بعد حتى التي تأتي على ثلاثة أضرب ؛ إذ تكون جارة بمعنى الغاية ، وتكون عاطفة بمعنى الواو ، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام فتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، فإن وقعت إنّ بعد حتى التي للابتداء لم تكن إلا مكسورة ؛ لأنه موضع تعاقب عليه الاسم والفعل فهو موضع جملة ، يقول المبرد : (تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله . . لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقوله)[1] ، فهذه جملة أصولية صحيحة لصحة وقوع الجملة الاسمية (زيد يقوله) بعد حتى ؛ ومن ثم صح كسر همزة (إن) بعدها ، فهي في تأويل الجملة ، وما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة كما هو مقرر ، فإذا ذهبت تضع أن المفتوحة موضع المكسورة كان ذلك فسادا في المعنى وخللًا في التركيب ؛ لأن (أنّ) في تأويل الاسم ، وهي معمولة لما قبلها لأنها في حكم المصدر أو المفرد فهي تشكل مع اسمها وخبرها اسما يقع موقع المفرد حيث تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومجرورة وغيرها من الوظائف النحوية المختلفة ؛ ولذلك إذا وضعتها موضع (إنّ) في المثال الذي أورده المبرد فقلت : قد قاله القوم حتى أنّ زيدًا يقوله ، فقد فسد المعنى ؛ لأننا مضطرون إلى تأويل ما بعد حتى باسم مفرد ؛ لأن (أنّ) تعامل معاملة المصدر أو المفرد ؛ ولذلك لا يمكن أن يقال : قد قاله القوم حتى قول زيد ، وهذا يجعل التركيب محالًا وغير أصولي ، يقول المبرد : (ولو قلت في هذا الموضع : (أنّ) كان محالًا ؛ لأن (أنّ) مصدر ينبئ عن قصة ، فلو كان : قد قاله القوم حتى قول زيد ـ كان محالًا) .[2]

أما إذا كانت (حتى) جارة أو عاطفة ، فلا تقع بعدها (أنّ) إلا مفتوحة كما تقول : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس أي حتى ظلمُك الناس ؛ لأن حتى في العطف

(١) المقتضب ٣٥٠/٢ ، وانظر كذلك ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٩/٨ـ ٦٢ .
(٢) المقتضب ٣٥٠/٢ .

لا يكون ما بعدها إلا من جنس ما قبلها كما يقول ابن يعيش [1] ، وظلم الناس من جملة الحديث والأمر ، والذي أوجب فتح همزة إنّ بعد حتى العاطفة في المثال السابق صحة تأويلها مع معموليها بمصدر أو اسم وقع موقع المفرد ، فقد كان مظنة المفرد ، وما كان مظنة للمفرد لم تقع فيه إلا المفتوحة ، وهذا هو الضابط التركيبي والدلالي ، الذي وضعه النحاة للمواضع التي ترد فيه كل منهما ، يقول المبرد : (ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس ـ كان من مواضع (أنّ) المفتوحة ؛ لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس . وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى)[2] ، ونحن نلحظ صدور المبرد في تحليله النحوي والحكم على بعض التراكيب بالفساد أو الاستقامة عن فكرة الأصل للتركيب ، وهو ما يعرف في النظرية التوليدية والتحويلية باسم البنية العميقة deep structure ؛ فالبنية العميقة للتركيب الذي حكم عليه بالإحالة ، وهو " قد قاله القوم حتى أنّ زيدا يقوله" هي : قد قاله القوم حتى قول زيد ، وهو مما لا يستقيم من حيث المعنى ، فهذا انحراف دلالي يسم التركيب بالفساد ، إلى جانب الانحراف التركيبي المتمثل في وضع عنصر لغوي موضع عنصر لغوي آخر ، وهو وضع (أنّ) موضع (إنّ) ، والمثال الذي أورده وحكم عليه بالصحة وهو : " بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس " بنيته العميقة هي : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس ، وهو مما يستقيم من حيث المعنى ؛ ولذلك نراه يقول : (وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى) ، فقد عول المبرد على الانحراف الدلالي ، إلى جانب تعويله على الانحراف التركيبي في الحكم على التراكيب بالصحة أو الفساد .

• مجئ تمييز ألفاظ العقود جمعًا :

في إطار الالتزام بما يقرره النظام اللغوي من قواعد نحوية يجب الالتزام بها ضمانًا لصحة التراكيب واستقامة الكلام ، وضع النحاة ضوابط تركيبية للوظائف النحوية المختلفة ؛ فالضابط التركيبي لتمييز الأعداد من عشرين إلى تسعين ، وهي ما اصطلح على تسميتها بألفاظ العقود ، لا يكون إلا مفردًا منصوبًا ، نحو عشرون رجلًا ، وعشرون امرأة ، يقول ابن مالك :

وميّز العشرين للتسعينا بواحد ، كأربعين حينا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨ .

(٢) المقتضب ٣٥٠/٢

هذا هو الضابط التركيبي لهذه الفئة من الأعداد ، والخروج عن هذا الضابط يعد انحرافًا تركيبيًّا يجعل التركيب محالًا ، وغير أصولي ؛ ومن أجل ذلك حكم المبرد على تركيب مثل : " عندي عشرون دراهم " بعدم الجواز ، ويذكر لنا الغرض الدلالي من جعل تمييز هذه الفئة من الأعداد مفردًا لا جمعًا بقوله : (.. لأنك إذا قلت : (عشرون) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس) [1] وهو مما يحصل بالواحد ، وهو أخف كما يقرر ابن يعيش [2] ؛ ولذلك كان حكم المبرد على التركيب السابق بعدم الجواز لسببين أحدهما : تركيبي وهو مجئ تمييز العشرين جمعًا ، وكان حقه أن يكون مفردًا ، وثانيهما : دلالي وهو فوات التخفيف الحاصل من عدم استعمال التمييز مفردا .

- **جر تمييز العدد بمن :**

أجاز النحاة جر التمييز بمن ، تقول : عندي قفيز من برّ ، وشبر من أرض ، ومنوان من عسل ، وما أحسنه من رجل ، واستثنوا من ذلك التمييز الفاعل في المعنى ، وهو المحول عن الفاعل في الصناعة كما في طاب زيد نفسًا ، فإنه لا يجوز جره بمن ، فلا يجوز أن تقول : طاب زيد من نفس ، أما إذا كان فاعلًا في المعنى وغير محول جاز دخول (من)عليه كما في نحو : لله دره فارسًا ، فهو وإن كان فاعلًا في المعنى فإنه غير محول ، فيجوز دخول (من) عليه ، بل استحسن المبرد دخول (من) عليه توكيدا يقول (ومن التمييز : ويحه رجلًا ، ولله دره فارسًا ، وحسبك به شجاعًا ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدًا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل ، ولله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع) .[3] ، كما استثنى النحاة من جر التمييز بمن التمييز المحول عن المفعول به نحو : غرست الأرض شجرًا ، وما أحسن زيدا أدبًا ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن ، والأمر كذلك بالنسبة لتمييز العدد لا يجوز جره بمن ، فلا يجوز أن تقول : عندي عشرون من درهم ، وقد لخص ابن مالك في ألفيته هذا الضابط التركيبي لجر التمييز بمن بقوله :

---

(١) المقتضب ٣٤/٣ .

(٢) شرح المفصل ٧١/٢ .

(٣) المقتضب ٣٥/٣ .

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى : كطب نفسًا تُفَدْ[1]

ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل " عشرون من درهم " بأنه غير جائز للانحراف التركيبي الناتج عن جر تمييز العدد بمن ، وكان حقه أن يكون منصوبًا ، وهذا ما جعل التركيب محالًا .

• **فصل الضمير مع وجوب وصله :**

في إطار الالتزام بما يقرره النظام اللغوي من قواعد نحوية ضرورة انعقاد الكلام وتحقيق الفائدة ، منع المبرد كغيره من النحاة العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل في كل موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل ، فلا يقال في ضربتك : ضربت إياك ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول : ضربتك ، يقول ابن مالك :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصلْ

والسبب في ذلك هو أن المتصل أقل حروفًا من المنفصل كالتاء في قمت ، والكاف في ضربك طلبًا للإيجاز والاختصار ، أما المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر لأنه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة ؛ ولذلك كان النطق بالمتصل أخفّ ؛[2] ولذلك منع المبرد أن تقول : ضرب زيد إياه بدلًا من ضربه زيد ، يقول : (إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرًا . فإن كنيت عن عمرو قلت : ضربه زيد . ولم تقل : ضرب زيد إياه) .[3] فالتركيب السابق به خرق لقاعدة تركيبية ، مؤداها وصل الضمير متى أمكن وصله وعدم العدول إلى المنفصل ، كما أن به خرقًا لقاعدة دلالية أقرها النحاة مع وصل الضمير وهي الخفة والإيجاز والاختصار ؛ ذلك أن المتصل أقل حروفًا من المنفصل وأوجز ؛ ولذا كان النطق بالمتصل أخفّ فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة كما يقرر ابن يعيش .[4] والانحراف عن

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٦٠٦/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٨٣٩٩/١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣ـ ١٠٢ .
(٣) المقتضب ١١٩/٣ .
(٤) شرح المفصل ١٠٢/٣ .

القاعدتين التركيبية والدلالية جعلنا ندرج هذا التركيب ضمن التراكيب غير الأصولية أو المحالة .

• الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) دون دليل على المحذوف :

ثمة ضابط تركيبي وضعه النحاة لحذف أي عنصر لغوي من عناصر الكلام ، وهو ألا حذف إلا بدليل ، فقد منعوا في باب (ظن وأخواتها) أو أفعال الشك واليقين سقوط المفعولين ، أو سقوط أحدهما إلا إذا دلّ دليل على ذلك ؛ فعندئذ يمكن حذف المفعولين كما في قول الكميت :

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارًا عليّ وتحسب

أي وتحسب حبهم عارًا عليّ ، فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما . كما يمكن حذف أحد المفعولين للدلالة أيضًا كما في قول عنترة :

ولقد نزلت ـ فلا تظني غيره ـ مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا .[1]

أما إذا فقد الدليل على الحذف لم يجز حذف المفعولين ، أو أحدهما ، والسبب في عدم جواز ذلك إلا بدليل ، أن أفعال الشك واليقين هذه تدخل على المبتدأ والخبر ، ولابد لكل واحد منهما من صاحبه ، ولذلك لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر ؛ لأن بمجموعهما تتم الفائدة للمخاطب ؛ فالمفعول الثاني معتمد الفائدة ، والمفعول الأول معتمد البيان ، ومن أجل هذا منع المبرد تركيبًا مثل : (ظننت زيدًا) قال : (ولا يجوز : ظننت زيدًا ؛ لأن الشك إنما هو في المفعول الثاني ؛ لأن الثاني خبر الأول ، ولا يكون أبدا إلا بخبر) .[2]

فالحكم عل التركيب السابق بأنه غير جائز وغير صحيح ، يرجع في تقدير المبرد إلى الانحراف الناتج عن الاقتصار على المفعول الأول لظن دون الثاني ، ويرجع أيضًا إلى الانحراف الدلالي الناتج عن عدم تحقق الفائدة من الاقتصار على أحد المفعولين ؛ لأن الفائدة مرتبطة بهما جميعًا ؛ إذ المفعول الثاني معتمد الفائدة ، والمفعول الأول معتمد

(١) شرح ابن عقيل ٤٠٣/١ - ٤٠٥ .

(٢) المقتضب ١٢١/٣ .

البيان ، وقد عبر المبرد عن ذلك بقوله : (لأن الشك إنما هو في المفعول الثاني ؛ لأن الثاني خبرالأول)[1] فحينما تقول : ظننت زيدًا قائمًا ، بذكر المفعولين ، فالشك إنما يقع في قيام زيد لا في زيد ذاته ، وإنما ذكر المفعول الأول لبيان من أسند إليه هذا الخبر ، وحذف المفعول الثاني يجعل الأول بلا خبر ، وهذا محال .

• دخول الفاء في خبر المبتدأ العاري من معنى الشرط :

الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة لدخول الفاء في خبر المبتدأ ، هو أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط والجزاء بأن يكون شائعًا لا لشخص بعينه ، في الاسم الموصول والنكرة الموصوفة ، وكانت صلته من جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور ، وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء ، وذلك قولك : كل رجل يأتيني فله درهم ، وقولك : الذي يأتيني فله درهم ، فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء كما يقول المبرد[2] .

فلا بد أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها ، كما في جميع الشرط والجزاء ، يقول ابن يعيش : (ألا ترى أنك إذا قلت : الذي يأتيني فله درهم ، أذًا ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه ؛ لأن الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب) [3] .

لا بد ـ إذًا ـ أن يكون المبتدأ شائعًا غير مخصوص لكي تدخل الفاء في خبره ، وأن تكون صلته فعلًا أو جارًا ومجرورًا ؛ لأنه إذا كان شائعًا كان مبهمًا غير مخصوص ، وباب الشرط مبني على الإبهام ، كما يقول ابن يعيش [4] ، أما إذا عري المبتدأ من معنى الشرط والجزاء بأن جعلته لواحد مخصوص ، لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ، فيمتنع : زيد فمنطلق [5] ، وزيد الذي أتاني فله درهم ؛ لأن المبتدأ عري عن معنى الشرط ؛ لأنه مخصوص ، وليس شائعًا مبهما ؛ ومن ثم فلا معنى

(١) المقتضب ١٢١/٣ . وانظر كذلك ابن يعيش ٨٣/٧ .
(٢) المقتضب ١٩٥/٣ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١ . وانظر كذلك أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ .
(٤) شرح المفصل ١٠٠/١ .
(٥) أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقًا ، دون أن يتضمن معنى الشرط - انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١ .

لدخول الفاء هنا ؛ لأن الكلام إنجاز محض ، ولا مذهب للمجازاة فيه ، ينص على ذلك سيبويه أيضًا بقوله : (ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود ، كان حسنا . ولو قلت زيد فله درهم لم يجز . وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء كما تدخل في خبر الجزاء) .[1]

هذا هو الضابط التركيبي والإطار القاعدي ، الذي وضعه النحاة لجواز دخول الفاء في خبر المبتدأ ، وبناء على هذا حكم المبرد على تركيب مثل : " زيد فله درهم " بعدم الجواز ، يقول : (ألا ترى أنك تقول : الذي يأتيك فله درهم . فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق)[2] والذي جعل التركيبين السابقين غير أصوليين هو الانحراف التركيبي ، الناتج عن دخول الفاء في خبر مبتدأ مخصوص غير شائع ولا مبهم ، ومن ثم متجرد من معنى الشرط .

• تأكيد ما لا يتبعض أو يتجزأ :

الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة للتأكيد بكل وأجمع أنه لا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويصح تجزئته فتقول : أكلت الرغيف كله ؛ لأن الرغيف مما يتجزأ ؛ إذ يمكن أكل بعضه أو أكثره ، وإذا كان العامل مما يقبل التجزئة نحو : رأيت زيدًا وضربت عمرًا ؛ لأن الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يقعا بكله جاز تأكيده بكل وأجمع إذا أريد جميع أجزائه ، وهذا هو ما عناه صاحب المفصل بقوله : (ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع ، فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه)[3] ، وهو ما عبر عنه ابن الحاجب أيضًا وشرحه الرضي بقوله : (ولا يؤكد بكل وأجمع ، إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسًا أو حكمًا)[4] ، فمعنى صحة افتراق أجزائه حسًا ، نحو القوم ، والرجال ، أن له أفرادا يتميز في الحسّ بعضها من بعض ، ومعنى صحة افتراق أجزائه حكمًا ، أنه مفرد متصل الأجزاء كالعبد والدار وزيد ، فإنه تفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال ، كالشراء والبيع ، فيجوز توكيده ، إذًا ، بالكل نحو : اشتريت العبد كله ،

(١) الكتاب ١/١٣٩١٤٠ .
(٢) المقتضب ٣/١٩٥ .
(٣) شرح المفصل٣/٤٤ .
(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧١ ، ٣٧٢ .

فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي ، أما إذا كان العامل مما لا يقبل التجزئة ، ولا تفترق أجزاء المؤكَّد حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال ، كالمجئ والذهاب فلا يجوز توكيده ، فلا تقول : جاءني العبد كله ، وذهب زيد كله ؛ لأن المجئ والإقبال لا يصح من أجزائهما ، وأجزاء زيد والعبد لا تفترق بالنسبة إلى الذهاب أو المجئ ، بأن يجئ أو يذهب بعضه ، ولا يجئ أو يذهب الباقي . هذا هو الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة للتوكيد بكل وأجمع ، والخروج عن هذا الضابط يعد انحرافًا يسم التركيب بالفساد ، ومن هنا حكم المبرد على تركيب مثل : " مررت بزيد كله " بأنه غير جائز ، وغير أصولي ، يقول : (ولا يجوز مررت بزيد كله ؛لأن كلا لا يقوم في هذا الموضع) [1] ، والسبب في فساد التركيب السابق هو ما حدث من انحراف تركيبي، تمثل في توكيد ما لا يتبعض أو يتجزأ وهو (زيد) ، كما أن العامل (مررت) مما لا يقبل التجزئة ، ولا تفترق أجزاء زيد حكمًا بالنسبة إليه ، بأن تمرّ ببعضه ، ولا تمر بالباقي ، وقد كان يمكن عد هذا التركيب أصوليًّا صحيحًا ، لو كان العامل مما يقبل التجزئة بأن تقول : جاء زيد كله ، وأنت تريد أنه جاء سالم الأعضاء والأجزاء ، فعندذلك يجوز توكيده .

مجئ اسم كان نكرة ، والخبر معرفة :

من الأنماط التركيبية التي انحرفت عن الكفاية اللغوية انحرافًا ، وصل بها إلى أن يصبح التركيب غير أصوليّ مجئ اسم كان نكرة ، وخبرها معرفة ، وذكر لنا المبرد الضابط التركيبي لذلك بقوله : (اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم كان المعرفة ؛ لأن المعنى على ذلك ؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر .. فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد ألقيت إلى السامع اسمًا يعرفه ، فهو يتوقع ما تخبره عنه) [2] .

والخروج عن هذا الضابط بالقلب بأن تجعل الاسم نكرة والخبر معرفة يسم التركيب بالإحالة ، وقد حكم عليه المبرد بأنه لم يفد معنى يقول : (ألا ترى أنك

---

(١) المقتضب ٢٤١/٣ .

(٢) ٨٨/٤ . ويلاحظ أن ابن يعيش في شرحه على المفصل قد كرر كلام المبرد السابق ، انظر ابن يعيش ٨٥/١ .

لو قلت : كان رجل قائمًا ، وكان إنسان ظريفًا ـ لم تفد بهذا معنى ، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان ، وأنه مما يكون ، وإنما وضع الخبر للفائدة) [1] .

هكذا يقررلنا المبرد سبب حكمه على التركيبين السابقين بأنهما غير أصوليين ؛ ذلك بأنهما لم يفيدا معنى بمجئ اسميهما نكرة غير محددة ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه (والغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك المخاطب)[2] .

وهو خلل دلالي واضح إلى جانب الخلل التركيبي الناتج عن القلب بجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، وهذان الخللان التركيبي والدلالي جعلا التركيبين السابقين من التراكيب غير الأصولية .

يقرر هذا أيضًا سيبويه بقوله : (فإن قلت : كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس)[3] .

وقد كان من الممكن عد التركيبين السابقين من التراكيب الأصولية الصحيحة ، إذا قربت النكرة من المعرفة بأن توصف ، ويحصل بالإخبار عنها فائدة ، يقدم لنا المبرد هذه الإمكانة بقوله : (وكذلك لو قربت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف ـ لجاز أن تخبر عنها ، وكان فيها حينئذ فائدة ؛ نحو قولك : كان رجل من بني فلان فارسًا ، وكان رجل من أهل البصرة شجاعًا . وذلك لأن هذا يجوز ألا يكون ، أو يكون فلا يعلم . فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع)[4] .

فمع أن اسم (كان) في النص السابق نكرة ، إلا أن التركيب أصولي صحيح ؛ لأن النكرة أصبحت محدودة ، وحملت من الشروط التركيبية ما أمكن تفسيرها من خلالها حيث اقتربت من المعرفة بما تحمله من الوصف ؛ ومن ثم جاز الإخبار عنها ، وكان فيها فائدة ، وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة كما يذكر ابن يعيش .

---

(١) المقتضب ٨٨/٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

(٣) الكتاب ٤٨/١ .

(٤) المقتضب ٨٨/٤ .

• توسط خبر (إنّ) وهو غير شبه جملة :

في إطار الشروط التركيبية التي وضعت لإنّ وأخواتها ، منع المبرد وغيره من النحاة تقدم خبر(إنّ) على اسمها ، والعلة في ذلك أن هذه الحروف غير متصرفة ، ولأنها فروع على الأفعال في العمل فقد انحطت عن درجة الأفعال ، فبينما يجوز التقديم في الأفعال نحو : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد ، لم يجز ذلك في هذه الحروف ، يقول المبرد : (فأما التقديم والتأخير ، نحو : إن منطلق زيدا ـ فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد . لا تقول فيه : فعل ، ولا فاعل ؛ كما كنت تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة)[1] ،ويقول في موضع آخر : (ألا ترى أنك تقول : إن زيدًا منطلق ، ولو قدمت الخبر لم تقل : إن منطلق زيدًا ؛ لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها ، وهذا محال)[2] .

أما إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، جاز أن يتقدم على الاسم ، فلك أن تقول : إن في الدار زيدًا ؛ وذلك أنهم قد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال (ولكن إن كان الذي يليها ظرفا فكان خبرًا ،أو غير خبر جاز)[3] ، فإذا أخذت تقدم الخبرعلى الاسم ، وهو غير ظرف بأن كان اسمًا مثلًا فإن ذلك يسم التركيب بالإحالة ؛ ومن ثم نرى المبرد يحكم على تركيب مثل : " إن منطلق زيدًا " بعدم الجواز ، للانحراف التركيبي الناتج عن الخلل التوزيعي من تقديم الخبرعلى الاسم وهوغير شبه جملة ، وهو ما جعل التركيب غير أصولي .

والأمر كذلك إذا قدمت الخبر وكان فعلًا بأن تقول : إنّ يقوم زيدًا أو إنّ قام زيدًا ، فتجعل (إنّ) تالية للفعل ، وهو محال ؛ فمن شروط (إنّ) التركيبية أن تترابط توزيعيًّا مع العناصر اللغوية في الجملة الاسمية التي تدخل عليها ، ومن خصائصها أنها لا تدخل إلا على الاسم على أسس توزيعية ، فإذا أخذت تدخلها على الفعل كان ذلك خللًا توزيعيًّا يسم التركيب بالفساد والإحالة [4] ، يقول المبرد في عملية تخيلية :

(١) المقتضب ١٠٩/٤ ، وقد كرر المبرد الحديث عن هذه المسألة انظر ١٥٦/٤ ، ١٩٠ .

(٢) السابق ١٩٠/٤ .

(٣) المقتضب ١٩٠/٤ ، وانظر شرح المفصل ١٠٣/١ .

(٤) راجع التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي ص ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسي ص ٤٨ حيث تحدث عن =

(وإن قال قائل فقل : إنّ يقوم زيدًا ؛ لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنّ) ـ فإن هذا محال من وجهين :

أحدهما : أنّ (إنّ) مشبهة بالفعل ، فلا يجوز أن تلي الفعل ؛ كما لا يلي فعل فعلًا ، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد ؛ لأن في (كاد) ضميرًا حائلًا بينها وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أن (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إنّ) واسمها ؛ كما لا يجوز أن يُفصل بقائم .

فإن قال قائل : فقل : إنّ قام زيدًا .

قيل : هذا أبعد ، وذاك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء ؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء في المعنى)[1]

وفي هذا السياق أيضًا نراه يحكم على تركيب مثل : "زيدًا إنّ منطلق" بعدم الجواز ، للانحراف التركيبي الناتج عن تقدم اسم (إنّ) عليها ، وهو مما لا يجوز ؛ فمن الخصائص التوزيعية لهذا العنصر ألا يتقدم خبرها ولا اسمها عليها ، والخروج عن ذلك يسم التركيب بالإحالة ، وتكون (إنّ) وهي عامل غير متصرف قد أجريت مجرى الفعل وهو مما لا يجوز ، يقول المبرد : (أو يكون العامل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل ، نحو عندي عشرون اليوم درهمًا ، وإنّ منطلق زيدًا ، وزيدًا إنّ منطلق . فهذا الذي لا يجوز)[2] .

• نداء ما فيه الألف واللام :

الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة لنداء ما فيه الألف واللام ، أن يتوصل إليه بأيّ وهذا ، تقول : يا أيها الرجل ، وأيهذا الشاكي ، أما أن تجامع حروف النداء ما فيه

= منهج الخانية Tagmemics الذي يقوم على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية ، وهي تمثل ـ في العادة ـ خانة أو موقعًا يكون ثابتًا ويكون متغيرًا . ومفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة ، أو أن تقع ذلك الموقع ، أما الوظيفة النحوية فهي خانة أو موضع مخصوص في التركيب ، يتعين به دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب) ، وانظر كذلك اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ص ٢٢٠ .

(١) المقتضب ١١٠/٤

(٢) المقتضب ١٥٦/٤ .

الألف واللام فذلك ممتنع ، فلا يجوز أن تقول : يا الرجل فأما قولهم : "يا أللهُ" فإنما جاز نداؤه وإن كان فيه الألف واللام من قبل أنه تلزمه الألف واللام ولا تفارقانه ، وتنزلان منه بمنزلة حرف من الاسم نفسه .

والعلة في امتناع أن تجامع حروف النداء ما فيه الألف واللام أنهما تفيدان التعريف ، والنداء يفيد تخصيصًا ، والتخصيص ضرب من التعريف ، فلم يجمع بينهما لذلك .. كما أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة ، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين) .[1]

يذكر لنا المبرد ذلك بقوله : (واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف)[2] .

ومن ثم حكم المبرد في إطار هذا القانون على تركيب مثل : "يالرجل ، تعالَ" بأنه غير جائز وغير أصولي ، يقول : (ومن ثم لا تقول : يالرجل ، تعال . وأما قولهم : ياأللهُ اغفر فإنما دعي وفيه الألف واللام ؛ لأنهما كأحد حروفه)[3] .

فالسبب في انحراف التركيب السابق عن التراكيب الصحيحة ، هو ما حدث به من انحراف تركيبي ناتج عن مباشرة حرف النداء لما فيه الألف واللام ، وهو ما جعل التركيب غير أصوليّ ، ينص على ذلك سيبويه أيضًا بقوله : (واعلم أنه لا يجوز أن تناديَ اسمًا فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا : يا أللهُ اغفر لنا ، من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من الحروف نفسها)[4] .

• إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب :

في إطار حرص النظام اللغويّ على وضع العنصر اللغوي في الموضع المحدد له ، وطبقًا للشروط التركيبية الخاصة بأسلوب النداء ، يصرح المبرد أن إضافة المنادى إلى

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ ـ ٩ .
(٢) المقتضب ٢٣٩/٤ .
(٣) السابق ٢٣٩/٤ .
(٤) الكتاب ١٩٥/٢ .

الكاف التي تقع على المخاطب محال ، يقول : (اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال ؛ لأنك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف)[1] .

فسبب انحراف التركيب الذي ساقه المبرد وحكم عليه بالإحالة عن التراكيب الصحيحة راجع إلى الجمع بين خطابين : خطاب النداء ؛ لأن النداء خطاب لحاضر (ألا ترى أنك إذا قلت : يازيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : أدعوك ، وأناديك)[2] ، والخطاب بالكاف ، وهو انحراف تركيبي جعل التركيب السابق محالًا فاسدًا . بخلاف إضافة المنادى إلى الهاء فلك أن تقول : ياأخاه أقبل ، ويا أباه ، ويا أخانا .. فهذه كلها تراكيب أصولية صحيحة لموافقتها الضوابط التركيبية الخاصة بأسلوب النداء ، أو حتى إضافته إلى الكاف في باب الندبة (فأما في الندبة فيجوز يا غلامك ، ويا أخاك ؛ لأن المندوب غير مخاطب ، وإنما هو متفجع عليه)[3] .

- **إضافة (إذا) وما في معناها من الظروف إلى الجملة الاسمية :**

في إطار حرص النظام اللغوي على أن يرد كل عنصر لغوي في موضعه ، الذي أعدّ له من الكلام وفق ترتيب مقصود لأداء أغراض مخصوصة ، فلا ترد العناصر اللغوية في مواقعها المحددة لها مجانًا ، وطبقًا للشروط التركيبية التي تحيط بها ، يصرح المبرد أن (إذا) ، وما كان في معناها من الظروف لا يضاف إلا إلى الأفعال ، ويمتنع أن تضاف إلى الجملة الاسمية ، وعنده كما عند غيره من النحاة أن السبب في ذلك هو أن (إذا) ظرف مبهم لما يستقبل من الزمان ، وهي لإبهامها تفتقر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها ، وفيها معنى الشرط ، ولذلك لا يقع بعدها إلا الفعل لما تضمنته من معنى الجزاء ، يقول : (وإن كان الظرف في معنى (إذا) لم يجز أن يضاف إلا إلى الأفعال ؛ كما كان ذلك في (إذا) . ألا ترى أنك تقول : آتيك إذا قام زيد ، وإذا طلعت الشمس ،

---

(١) المقتضب ٤/٢٤٥ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٩٢ . ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩ .

(٣) المقتضب ٤/٢٤٥ .

ولا يجوز : آتيك إذا زيد منطلق ؛ لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل)[1] .

هكذا يصرح المبرد بعبارة واضحة : أنه لا يجوز إضافة إذا وما في معناها إلا إلى الأفعال ؛ لما في معنى (إذا) من معنى الجزاء ، وهو مما يختص بالفعل ؛ فجملة آتيك إذا قام زيد جملة أصولية صحيحة ، أما جملة آتيك إذا زيد منطلق فجملة غير أصولية وغير صحيحة ، حكم عليه المبرد بعدم الجواز لانحرافها عن الشروط التركيبية الخاصة بظرف الزمان (إذا) الذي لا يضاف إلا إلى الفعل ، وهو انحراف تركيبي يسم الجملة السابقة بعد الأصولية .

وتتمة لطرد القاعدة الخاصة بإضافة (إذا) يقرر المبرد أنه إذا وقع الاسم بعدها مرفوعًا ، فإنه على تقدير فعل قبله ؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ لما تضمنته من معنى الشرط والجزاء يقول : (وقول الله عز وجل : " إذا السماء انفطرت " و" إذا السماء انشقت " معناه : إذا انشقت السماء ، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع بعد (إذا) لما فيها من معنى الجزاء)[2] .

والأمر كذلك إذا كان الظرف في معنى (إذا) مثل كلمة يوم ، فلا يجوز أن تضاف إلا إلى الفعل ، وتمتنع إضافتها إلى الاسم ، يقول : (فعلى هذا تقول : آتيك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتيك يوم زيد منطلق ، لما ذكرت لك . قال الله عز وجل : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقال (هذا يوم لا ينطقون) [3] .

ينص على ذلك سيبويه أيضًا بقوله : (وإذا كان (أي ظرف الزمان) لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى (إذا) ، و(إذا)هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال)[4] .

---

(١) المقتضب ٣٤٧/٤ .

(٢) المقتضب ٣٤٨/٤ ، هذا وقد أجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعد (إذا) ؛ لأنها ـ عندهم ـ ليست شرطا في الحقيقة انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤ .

(٣) المقتضب ٣٤٨/٤ .

(٤) الكتاب ١١٩/٣ .

خاتمة

حاول هذا البحث أن يقف على التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد ، في محاولة لتجسير العلاقة بين التراث النحوي وما فيه من آراء متطورة ، وبعض المناهج اللغوية الحديثة ، والعمل على تحليل تلك التراكيب التي انحرفت عن الكفاية المثلى للمتكلم تحليلًا علميًّا ، وقد انتهى البحث إلى أن أسس الحكم على التراكيب اللغوية عند المبرد بالأصولية وعدم الأصولية كانت أسسًا تركيبية في الغالب الأعم ، كما انتهى البحث أيضًا إلى أن المبرد ، شأنه في ذلك شأن النحويين من قبله ومن بعده ، قدم كثيرًا من التحليلات العميقة والمفاهيم الدقيقة ، كما أنه اعتمد على المعنى في تحليله النحوي ، فحاكم إليه في كثير من الأحيان التراكيب اللغوية ما يجوز منها وما لا يجوز ، وفي أحيان أخرى يكون الانحراف التركيبي والدلالي معًا أساسًا للحكم على التركيب بالفساد أو الصحة . وفي نهاية البحث ، أخلص إلى ضرورة أن تتطلع أنظار الباحثين إلى أهمية الربط بين النظرية النحوية العربية ، والمدارس اللسانية الحديثة ، فقد يكون في ذلك سبيل إلى تكَوّن نظرية علمية خاصة ، نستطيع من خلالها تقديم تحليل ألسني للتراكيب اللغوية في العربية .

ثبت المصادر والمراجع

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) د. ميشال زكريا ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٦م .
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) د. ميشال زكريا ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٦م .
- الأمالي الشجرية لضياء الدين بن أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسن ، المعروف بابن الشجري (بدون بيانات) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع ـ القاهرة) .
- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي : مفهوم اللغة والدراسات النحوية د. حسام البهنساوي ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ طبعة ١٩٩٤ م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ـ تحقيق د. عياد بن عبيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .
- البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه د. فضل يوسف يوسف . بحث منشور في مجلة دراسات عربية وإسلامية ـ العدد السادس والثلاثون .
- التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي . ضمن أبحاث كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة فبراير ٢٠٠٥ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية ـ بيروت ـ طبعة ١٩٩٨ م .
- شرح الرضي على الكافية ـ تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر .

ـ شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة) .
ـ ظواهر نحوية في الشعر الحر ـ دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور د. محمد حماسة عبد اللطيف ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
ـ في الفكر اللغوي د. محمد فتيح (دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٨٩ م) .
ـ قضايا ألسنية تطبيقية ـ دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية د. ميشال زكريا ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
ـ قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولي (دار المريخ ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولى ١٩٨١ م) .
ـ كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون (دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى) .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ١٩٩٨ م .
ـ اللغة ومشكلات المجتمع لناعوم تشومسكي ترجمة د. حمزة بن قبان المزيني ـ الطبعة الأولى ـ الدار البيضاء : دار توبقال ١٩٩٠م .
ـ اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ترجمة د. عباس صادق الوهاب (دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ـ الطبعة الأولى ١٩٨٧م) .
ـ متغيرات تركيبية في القرآن الكريم ـ دراسة نصية في سورة البقرة ـ بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ٢٠٠٩ م .
ـ المدارس النحوية د. شوقي ضيف (دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة السادسة ١٩٩٥ م .
ـ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ عالم الكتب .
ـ من الأنماط التحويلية في النحو العربي د. محمد حماسة عبد اللطيف (دار غريب ـ القاهرة ـ تاريخ النشر ٢٠٠٦ م) .
ـ انحراف الأسلوب وأثره إيقاعيًّا ودلاليًّا في شعر جميل بثينة د. فضل يوسف يوسف ـ بحث منشور في صحيفة الألسن ـ جامعة عين شمس يناير ٢٠١١م ـ العدد (٢٧) .
ـ النحو العربي والدرس الحديث ـ بحث في المنهج د. عبده الراجحي (دار النهضة العربية ـ طبعة ١٩٧٩ م) .

ـ النحو والدلالة ـ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي د. محمد حماسة عبد اللطيف (دار الشروق . القاهرة . الطبعة الثانية) .
ـ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسي (دار البشير ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الثانية ١٩٨٧ م) .

المعنى المعجمي ودوره في التحليل النحوي

(ما يزال التراث العربي وبخاصة في المجال التطبيقي بكرًا
قابلاً لدراسات كثيرة في المعنى وطرق كشفه)
(د. مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد الأدبي)

مقدمة :

شغلت قضية «المعنى» الدراسات النحوية قديمًا وحديثًا منذ سيبويه ومن بعده عبد القاهر الجرجاني ، الذي اهتم بنظرية المعنى والنظم في كتابه «دلائل الإعجاز»(وإن كان قد تحدث في قضايا لغوية تتصل بالتركيب والمبنى أكثر من اتصالها بالمعنى)[1] .

فالبحث في معنى الألفاظ والتراكيب قديم قدم العربية ، ولم تكن مهمة النحو الأساسية أن يعصم الألسنة من الوقوع في الخطأ - وهي لا شك غاية جليلة وعظيمة- وإنما قد تداخلت مع هذه المهمة الجليلة مهمة أخرى لا تقل أهمية عنها ، وهي البحث في دلالة الألفاظ والتراكيب .

وكان ظهور نظرية المعنى **Semantics** في الدراسات اللغوية الحديثة بداية ظهور فجر جديد في مجال الدراسات اللغوية والدلالية ؛ باعتبار أن المعنى والكشف عنه هو الهدف ، الذي ينبغي أن تتوجه إليه كل دراسة لغوية .

وتتعدد أنواع المعنى بتعدد وجهات النظر اللغوية ، التي تتوافر على دراسته والكشف عنه؛ فهناك المعنى الوظيفي **Meaning Functional** (وهو معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ومعنى الأدوات والملحقات ومعنى الصيغ الصرفية ومعنى الأبواب النحوية)[2] .

فالأبواب النحوية مثلاً (المبتدأ ، الخبر ، الفاعل ، المفعول به ..) . كلها معانٍ

---

(١) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، ص١٢ .

(٢) انظر مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان ، ص٣٣١ ، ولمزيد من التفصيلات عن «المعنى الوظيفي» ، انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية من ص ص١١٦- ١٢٦ ، ومناهج البحث في اللغة ص١٩٣ وما بعدها .

وظيفية للكلمات المعربة بها ، فإذا قلت : جاء زيد ضاحكًا ، فإن «جاء» فعل ماض ، وهذا معنى وظيفي ، وزيد مبنى يدل على الفاعل ، وضاحكًا مبني يدل على الحال التي جاء عليها زيد ، ومعنى هذا أن المعنى الوظيفي يمكن أن ينهض بمهمه تحليل الوظائف أو المعاني النحوية في أي نص أو تركيب ، وللأدوات أيضًا معان وظيفية ، فمعنى «ما» في قولنا : ما جاء زيد ، النفي ، وهو – هنا – معنى وظيفي ، وللصيغ الصرفية معان وظيفية ، حددها الصرفيون في كتبهم ، وهي وظائف محددة لكل صيغة ، وللحرف في الكلمة معنى وظيفي يتغير المعنى بإضافته أو حذفه ، فالفعل «جلس» لازم في أصل وضعه ، فإذا زدنا ألفًا بعد «الجيم» تغير معناه من اللزوم إلى التعدي ، وأصبحت الكلمة «جالس» ، والمسئول عن تغير المعنى هو الحرف الذي أضيف إلى بنية الكلمة ، ومعنى ذلك أن للحرف معنى وظيفيًّا .

وإلى جانب المعنى الوظيفي ، هناك المعنى الدلالي Meaning Semantic أو المعنى المقامي ، وهو المعنى الذي يرى المقال من خلال المقام Situation of Context ، وهناك المعنى المعجمي (وهو معنى عرفي يُعطي للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم) [٣].

وعلى الرغم من أن المعجم ليس نظامًا من أنظمة اللغة كالنظام النحوي أو النظام الصرفي أو النظام الدلالي ، فإنه جزء من اللغة ومستوى من مستوياتها اللغوية ، وله نصيب من الدلالة ، لا يمكن عزله بحال عن النحو أو استبعاده من خطة التنظير النحوي ، وإلا كان في ذلك غبن واضح لمستوى من المستويات اللغوية ، يقوم بدور في إبراز المعنى النحوي والكشف عنه في كثير من الأحيان .

فالمعنى المعجمي طريق واضحة من طرق الاستدلال على المعنى النحوي ، وهو ما يحاول هذا البحث البرهنة والتدليل عليه ، وإذا كانت كل دراسة لغوية لا بد من أن تتجه إلى المعنى – كما يذهب إلى ذلك أستاذي الدكتور تمام حسان [٢]– وأن المعنى هو الهدف الذي تُصوب إليه سهام الدراسة اللغوية من كل جانب سواء من الجانب الصوتي

(١) انظر : مقالات في اللغة والأدب ، ص٣٣٤ وما بعدها ، وانظر كذلك اللغة العربية معناها ومبناها من ص ص ٣١١-٣٣٤ .

(٢) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص١١٨ .

أو الدلالي أو المعجمي أو النحوي ، فقد حاولت في هـذا البحـث أن أكـشف عـن دور المعنى المعجمي في التحليل النحوي ، وأن أقف على هـذا الـدور في كـثير مـن الأبـواب والمسائل النحوية ، واللهَ أسأل التوفيق والسداد ، إنه سميع مجيب .

التضمين : من المعاني المعجمية التي اعتمد عليها النحاة في كثير من تحليلاتهم النحوية ظاهرة «التضمين» ، ومعناه : استعمال أحد اللفظين في معنى الآخر أو هو (إشراب لفظ معنى لفظ فيعطي ما له من أحكام ووظائف نحوية)[1] .

والتضمين وسيلة لغوية أيضًا تلجأ إليها اللغة لجعل اللازم متعديًا والمتعدي لازمًا لأغراض أسلوبية وتركيبية يتطلبها السياق ، لا سيما في النص القرآني الكريم ، يقول ابن يعيش :

(إن عبرة الفعل المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه ، ألا ترى أن قولك : مررت بزيد ، معناه كمعنى : جُزتُ زيدًا ، وانصرفت عن خالد كقولك : جاوزت خالدًا ، فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب ، فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر؛ لأن الاقتضاء واحد)[2].

يُفهم من كلام ابن يعيش – وإن لم يصرح بلفظ التضمين– أن الفعل اللازم يصير متعديًا من خلال التضمين ، الذي يشرب الفعل معنى فعل آخر ، فيقوم بما يقوم به من وظائف نحوية .

وقد وقع التضمين في القرآن الكريم كثيرًا ، وفي كثير من أشعار العرب؛ ففي قوله تعالى : ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[3] ، نلاحظ أن الفعل «تعزموا» فعل لازم

---

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٧٩١/٢ ، والبرهان للزركشي ٢١١/٤ ، حيث يقول في تعريف التضمين : «وهو إعطاء الشيء معنى الشيء» ، وانظر كذلك مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان ؛ حيث يرى أن التضمين معجمي في بدايته نحوي في نهايته ؛ مما يعني أنه ضابط معجمي من ضوابط التوارد الذي هو شعبة من شعب قرينة التضام ، ويرى أنه يبدأ بإسباغ المعنى المعجمي لإحدى الكلمتين على الأخرى ، وينتهي بقيام الكلمة الثانية بالوظائف النحوية للكلمة الأولى ، مع ارتباط تلك الكلمة الثانية بما تستحقه الكلمة الأولى من محيط لفظي (أي تضام) ، وانظر كذلك شرح الأشموني على الألفية حيث يقول : (والتضمين إشراب معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين ...) ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ .

(٣) من الآية (٢٣٥) البقرة .

في أصل معناه يكتفي بمرفوعه ، ولا يتعدى إلى المفعول به بنفسه ، تقول : عزمتُ على الرحيل ، ولكنه في هذه الآية الكريمة لما أُشرب معنى الفعل المتعدي «تنووا» عمل عمله وتعدى إلى المفعول به بنفسه ، وبذلك يكون قد حدث تحويل في دلالة الفعل من اللزوم إلى التعدي ، لكن لماذا آثر النص القرآني التعبير بهذا الفعل ، وقد كان بالإمكان أن يقول : «ولا تنووا» من بادئ الأمر؟

لأجتهد فأقول : إن لفظ الفعل «تعزموا» مقصود – لا شك – في ذاته ، فالعزم مرتبط بالجِد والحزم ، جاء في لسان العرب : (العزم الجد ... وقال الليث : العزم ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله)[1] .

إن العزم – هنا – بمعنى القطع والبت ، ولا شك أن هذا المعنى أقوى وأدل في التعبير من مجرد النية المتحقق في «ولا تنووا» .

إن الفعل «عزم» أدى مؤدى كلمتين في موقعه : «لا تعزموا» بلفظه ، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التركيب ، و«لا تنووا» باستعماله مضمنًا للفعل السابق ، ومن ثم تعدى إلى المفعول بنفسه ، وهو ما يعني وجوب إرادة المعنيين في التضمين ، فمعنى كل من الفعلين مقصود .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[2]، نجد أن الفعل «يكفروه» فعل لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد ، تقول مثلاً : كفر فلانٌ النعمةَ ، ولكنه لما تضمن – في الآية الكريمة – معنى الفعل «تحرموه» تعدى إلى مفعولين بدلًا من واحد : أحدهما نائب الفاعل ، وثانيهما الضمير المنصوب العائد إلى كلمة «خير» ، وعلى هذا يكون الفعل الأول «يكفروه» قد أعطى ما للفعل الثاني «تحرموه» من أحكام نحوية خاصة به ، وهي إمكانة تعديه إلى مفعولين بدلًا من واحد ، وبذلك أيضًا يكون قد حدث تحويل في دلالة الفعل الأول ؛ حيث تحول من الدلالة على التعدي إلى واحد إلى الدلالة على التعدي إلى مفعولين .

---

(١) انظر اللسان مادة (عزم) .

(٢) من الآية (١١٥) آل عمران .

وفي قوله تعالى : ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝٢ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾[1]، نجد أن الفعل «يستحبون» فعل متعد يكتفي بمفعول واحد ، تقول مثلًا : أستحب سماع القرآن الكريم ، ولكنه تضمن في الآية الكريمة معنى الفعل «يؤثرون» ، وأُشرب معناه المعجمي؛ ومن أجل هذا تعدى إلى مفعول آخر بواسطة حرف الجر (على) ، وأعطى «يستحبون» ما للفعل «يؤثرون» من أحكام ووظائف نحوية خاصة به ، وهو ضرورة وجود طرفين لعملية الإيثار تلك مؤثر ومؤثر عليه ، ومجرور تتطلبه هذه العملية .

ولكن لماذا لم يستخدم القرآن الفعل «يؤثرون» من بادئ الأمر ، دون «يستحبون» وقد كان بالإمكان أن يفعل؟!

إن الفعل «يستحبون» يشير إلى تعلق الكافرين وحبهم للدنيا؛ ومن أجل هذا يؤثرونها على الآخرة ، فمعنى الفعلين مراد في الآية ومقصود إليه لفظًا واستعمالاً ، جاء في الكشاف تعليقًا على هذه الآية : (والاستحباب الإيثار والاختيار ، وهو استفعال من المحبة؛ لأن المؤثر للشيء على غيره كأنه يطلب من نفسه أن يكون أحب إليها وأفضل عندها من الآخرة)[2] .

وفي قوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3]، نجد أن الفعل «يخالف» يتعدى إلى المفعول به بنفسه ، فتقول مثلًا : لا يخالف الجندي أمر قائده ، لكنه تضمن في الآية الكريمة معنى الفعل «يصدون» المعجمي ، فاقتضى هذا المعنى المعجمي جارًّا ومجرورًا .

ومن أجل هذا تعدى فعل المخالفة بحرف الجر (عن) ، بعد أن كان يتعدى بنفسه بعد أن أعطي ما للفعل «يصدون» من أحكام نحوية خاصة به وهي كونه لازمًا يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر ، مع ملاحظة القصد إلى معنى الفعلين في الآية لما في المخالفة من

(١) الآيتان (٢ ، ٣) إبراهيم .
(٢) انظر الكشاف للزمخشري ٣٦٦/٢ .
(٣) من الآية (٦٣) النور .

معنى الصد والابتعاد جاء في الكشاف : (وخالفه عن الأمر : إذا صد عنه دونه ، ومعنى ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ الذين يصدون عن أمره دون المؤمنين وهم المنافقون) [1] ، فإرادة معنى الفعلين في الآية متعينة .

والفعل «يفعل» فعل متعد في أصل معناه ، قال تعالى : ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [2] ، أما في قوله تعالى : ﴿إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ﴾[3]، فقد تضمن الفعل «تفعلوا» معنى الفعل «توصلوا» أو «تسدوا» المعجمي فأعطى ما له من حكم نحوي خاص به ، فتعدى إلى المفعول بـ«إلى» بعد أن كان يتعدى بنفسه .

وفي قوله تعالى : ﴿وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ﴾ [4]، نلاحظ أن الفعل «تسمع» فعل متعد ، فتقول مثلًا : أحب أن أسمع القرآن الكريم ، لكنه تضمن في الآية المعنى المعجمي للفعل «تصغى» اللازم بدلالته ومعناه؛ ومن أجل هذا تعدى «تسمع» إلى المفعول باللام .

وفي تضمين «تسمع» معنى «تصغي» غرض دلالي؛ إذ يشير إلى أنه ليس مجرد سماع عابر ، بل إصغاء إليهم لحسن إبانتهم وفصاحة كلامهم ، (وليس في الإخبار بالسماع للقول فائدة لولا أنه ضمن معنى الإصغاء لوعي كلامهم)[5]، ومن ذلك قولنا في الصلاة : «سمع الله لمن حمده» ، حيث تعدى إلى المفعول باللام .

ومن ذلك قوله تعالى أيضًا : ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [6]، حيث تضمن «يسمعون» معنى «يصغون»؛ ومن أجل هذا تعدى إلى المفعول به بحرف الجر (إلى) ،

(١) انظر الكشاف ٧٩/٣ .
(٢) الآية (١٩) الشعراء .
(٣) من الآية (٦) الأحزاب .
(٤) من الآية (٤) المنافقون .
(٥) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٣٩/١٣ .
(٦) من الآية (٨) الصافات .

فلماذا لم يستخدم القرآن الفعل متعديًا بنفسه وآثر استخدامه متعديًا بإلى؟ يجيب الزمخشري عن هذا السؤال بقوله :

(فإن قلت : أي فرق بين سمعت فلانًا يتحدث ، وسمعت إليه يتحدث ، وسمعت حديثه وإلى حديثه؟ قلت : المعدى بنفسه يفيد الإدراك ، والمعدى بـ«إلى» يفيد الإصغاء مع الإدراك)[1] ، وهذا معناه أن هؤلاء الشياطين لا ينتهون إلى الملأ الأعلى فيسمعون ، بل يدحرون قبل وصولهم فلا يتلقون من علم ما يجري في الملأ الأعلى إلا أشياء مخطوفة غير متبينة ، وهذا دور دلالي لتضمين الفعل يُضاف إلى دوره النحوي السابق ، من حيث تحوله من متعد إلى لازم .

وفي قول الشاعر (الفرزدق) :

كيف تراني قاليًا مجن أضرب أمري ظهره للبطن[1]

قد قتل الله زيادًا عني

نجد أن الفعل «قتل» فعل متعد إلى مفعول به واحد ، ولكنه تضمن في البيت السابق معنى الفعل «صرف» ، فتعدى إلى مفعول ثان بحرف الجر (عن) ، وقد كان بإمكان الشاعر أن يقول «صرف» بدلًا من «قتل» ويستقيم الوزن ، ولكن الشاعر لجأ إلى استعمال الفعل «قتل» ليفيد أن الله قد صرف عن الشاعر عدوه «زياد بن أبيه» بالقتل دون غيره من أنواع الصرف ، وقد كان بالإمكان أن يصرفه عنه بغير القتل ، ولكن الشاعر نص على ذلك نصًّا بهجة منه وفرحًا بالسلامة منه ، فأفاد باستعمال قتل عنى معنى القتل والصرف جميعًا ، وهو مقصود قصدًا من الشاعر .

إن تضمين الفعل «قتل» هنا معنى الفعل «صرف» قام بوظيفتين : إحداهما نحوية ، وهي تعدي الفعل بحرف الجر (عن) ، والأخرى دلالية ، وهي إفادة القتل والصرف معًا ، بحيث يكون معنى الفعلين المضمن والمضمن فيه مرادًا ومتعينًا من قبل الشاعر .

---

(١) انظر الكشاف ٣٣٦/٣ ، وانظر تفسير التحرير والتنوير ٢٣٩/١٣ لابن عاشور ٩٢/١١ .
(٢) انظر الخصائص لابن جني ٣١٠/٢ .

على أن ظاهرة «التضمين» لا تقف عند حد تضمين فعل معنى فعل آخر ، بل قد ينسحب الأمر إلى الأسماء ، فنجد النظام اللغوي يسمح بأن يضمن معنى اسم آخر ، فيأخذ ما له من وظيفة نحوية لم تكن له قبل هذا التضمين ، ولعل هذا كان واضحًا من تعريف النحاة للتضمين حينما قالوا : (هو إشراب لفظ معنى لفظ) ، ولم يقولوا : (فعل معنى فعل) ، ففي قوله تعالى : ﴿حَقِيقٌ عَلَىَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [1] ضمن «حقيق» معنى «حريص» ؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه[2] .

وتشيع هذه الظاهرة اللغوية في النص القرآني شيوعًا لافتًا للنظر ؛ مما يستدعي إفرادها ببحث مستقل والكشف عن دورها الدلالي والتركيبي الذي اعتمد عليه النحاة كثيرًا في تحليلهم النحوي .

اعتبار المعنى المعجمي في باب الاستثناء :

اعتمد النحاة على المعنى المعجمي بديلًا عن المعنى النحوي في باب الاستثناء ، حين لم تطرد لهم القاعدة التي أرسوا أسسها أو المعيار الذي وضعوه ، فإذا كان الكلام تامًّا موجبًا وجب نصب المستثنى بإلا ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ما استثنت «الا» مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتُخب

فحينما تقول : جاء الطلابُ إلا زيدًا ، فإن ما قبل «إلا» وهو (جاء الطلاب) كلام تام؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو (الطلاب) ، وموجب؛ لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وما بعد «إلا» وهو «زيدًا» واجب النصب على الاستثناء .

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [3]، فما بعد «إلا» وهو «قليلًا» واجب النصب على الاستثناء؛ لأن ما قبل «إلا» وهو «شربوا» كلام تام موجب .

أما حينما يكون الكلام تامًّا غير موجب ، فإن النحاة قد جوزوا نصب ما بعد

---

(١) من الآية (١٠٥) الأعراف .

(٢) انظر البرهان ٢١١/٤ ، وحاشية الشيخ العليمي على شرح التصريح ٥/٢ .

(٣) من الآية (٢٤٩) البقرة .

«إلا» على الاستثناء ، واتباعه المستثنى منه في الإعراب على البدل ، فحينما تقول : جاء الطلاب إلا زيدًا ، فإن ما قبل «إلا» وهو «ما جاء الطلاب» كلام تام؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو «الطلاب» وغير موجب؛ لأنه مسبوق بالنفي المتمثل في أداء النفي (ما) .

ومن أجل هذا يجوز فيما بعد «إلا» النصب على الاستثناء والبدل من المستثنى منه ، فلك أن تقول : ما جاء الطلاب إلا زيدًا أو زيدٌ .

هذه هي القاعدة التي وضعها النحاة ، أما إذا نظرنا إلى قول الشاعر :

وبالصريمة منهم منزل خلق عافٍ تغير إلا النؤى والوتدُ

فإننا نلاحظ أن ما بعد «إلا» وهو «النؤى والوتد» مرفوع على الإبدال من الضمير المستتر في الفعل «تغير» العائد على «منزل» ، وكان القياس أو القاعدة تقتضي نصبهما؛ لأن الكلام في ظاهره تام موجب؛ فالمستثنى منه مذكور وهو الضمير المستتر في الفعل «تغير» وموجب؛ لأنه غير مسبوق بنفي أو ما يشبه النفي ، فماذا صنع النحاة؟!

إنهم قد لجأوا إلى المعنى المعجمي ، حينما عزَّ عليهم المعنى النحوي أو الوظيفي ، فقالوا : إن الفعل «تغير» موجب لفظًا ، لكنه منفي معنى؛ لأن معناه المعجمي «لم يبق» ، فحمل «تغير» في إفادة النفي على «لم يبق»؛ لأن معناهما النفي؛ وبذلك صار الكلام تامًّا غير موجب؛ ومن أجل هذا جاز رفع ما بعد «إلا» على البدل من المستثنى منه ، ويكون النفي بالمعنى المعجمي قد حل محل النفي بالأداة .

يقول العيني تعليقًا على البيت السابق : (والشاهد في «إلا النؤى» فإنه استثناء من الضمير الذي في «تغير» على طريق الإبدال مع أن التغير موجب ، فلا يجوز الإبدال في الموجب ، فلا يقال : قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال ، وإنما جاز هاهنا نظرًا إلى معنى «تغير» ، فإن معناه : لم يبق على حاله ، فهو وإن كان موجبًا لفظًا ، ولكنه منفي معنى ، وإذا تقدم النفي لفظًا أو معنى يُختار الإبدال ، أما لفظًا فنحو : ما قام إلا زيد ، وأما معنى فهذا)[1].

(١) انظر شرح شواهد العيني على شرح الأشموني على الألفية ٣٩٢/١ ، وانظر كذلك شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٣٤٩/١ ، ومقالات في اللغة والأدب ص١٦٢ .

وفي الاستثناء المفرغ ، وهو ما يتفرغ فيه ما قبل «إلا» لطلب ما بعدها ، ولا يشتغل عنه بالعمل في غيره اشترط النحاة أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الإيجاب وهو النفي أو ما يشبهه تقول : ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيدًا ، وما مررتُ إلا بزيد ، ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا تقول : رأيت إلا زيدًا؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا وذلك محال عادة [1]، أما إذا نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾ [2] ، فإننا نلاحظ أن الكلام غير تام ؛ أي إن المستثنى منه غير مذكور ، ولا يمكن لـ«إلا» ، والحال هكذا إلا أن تكون بعد ما يفيد النفي؛ ومن أجل هذا لجأ النحاة إلى حمل «أبى» في إفادة النفي على «لم يرد»؛ لأن معناهما النفي فهما بمعنى واحد ، ويكون المعنى : «فلم يرد أكثر الناس إلا كفورًا» ، وبذلك يكون المعنى المعجمي للفعل «أبى» قد حل محل المعنى النحوي ، واطردت القاعدة وصح المعيار ، ومرة أخرى يلجأ النحاة إلى المعنى المعجمي في التحليل ، يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية : «فإن قلت : كيف جاز ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾ ولم يجز ضربت إلا زيدًا؟ قلت : لأن «أبى» متأول بالنفي ، كأنه قيل : فلم يرضوا إلا كفورًا» [3] .

وما قيل في هذه الآية يُقال في قوله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [4].

(١) راجع شرح التصريح ٣٤٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٩٩/٢ وما بعدها ، وشرح الأشموني ٣٩٦/١ وما بعدها .

(٢) من الآية (٨٩) الإسراء .

(٣) انظر الكشاف للزمخشري ٤٦٥/٢ .

(٤) من الآية (٣٢) التوبة .

اعتبار المعنى المعجمي في المطابقة النحوية :

اعتبار المعنى المعجمي في المطابقة بين المبتدأ والخبر :

اشترط النحاة إذا كان الخبر مفردًا ولم يكن جملة ولا شبه جملة أن يطابق المبتدأ في العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا ، فلا يقال مثلا : الطالبان مجتهد ، ولا الطلاب مجتهد؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم الترابط بينهما .

فإذا نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾[1]، وجدنا أن «هم العدو» مبتدأ وخبر ، وأن المبتدأ «هم» ضمير يدل بمعناه على جمع الغائبين ، وكانت المطابقة النحوية تقتضي أن يكون خبره جمعًا ، ولكنه ورد مفردًا من الناحية النحوية؛ لأنه يمكن أن يُثني وأن يجمع ، وبالنظر إلى معناه المعجمي نجده يدل على الجمع كما يدل على المفرد ، جاء في اللسان : (والعدو : ضد الصديق ، يكون للواحد والاثنين والجمع والأنثى والذكر بلفظ واحد)[2] .

ومن هنا حدثت المطابقة بين المبتدأ والخبر بناء على الاعتبار المعجمي لمعنى الخبر الذي يدلّ فيما يدل على الجمع ، لكن لماذا آثر النص القرآني التعبير بالمفرد (من الناحية النحوية) على التعبير بالجمع فكان أن يقال : (هم الأعداء) بدلًا من قوله : (هم العدو)؟!

إن التعبير بالمفرد يشير إلى أن هؤلاء الأعداء كأنهم عدو واحد في الاجتماع والترافد على الشر ، فهم كاملون في العداوة كأنهم عدو واحد ، وهو أبلغ في الدلالة مما لو جاء على الأصل من المطابقة بين المبتدأ والخبر ، مع ما في الآية من أمن اللبس ، ودليل على الجماعة ، وهو قوله : «فاحذرهم» حيث أعيد الضمير في هذه الجملة إلى «العدو» بصيغة الجمع .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[3] ، قد

(١) من الآية (٤) المنافقون .

(٢) انظر اللسان مادة (عدا)

(٣) من الآية (٨) يوسف .

تبدو المطابقة النحوية منتفية بين المبتدأ (نحن) الذي يدل على الجمع ، والخبر (عصبة) الذي قد يبدو مفردًا للوهلة الأولى؛ لأنه يمكن أن يُثنى وأن يجمع ، وبالنظر إلى معناه المعجمي نجده يدل على الجمع جاء في اللسان : (والعصبة والعصابة : جماعة ما بين العشرة إلى الأربعين) [1] .

(ومعنى ذلك أن الجمع بالمعنى المعجمي أغنى عن الجمع بالمعنى النحوي) [2]، وحدثت المطابقة بين المبتدأ والخبر ، يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية : (والعصبة والعصابة : العشرة فصاعدًا ، وقيل إلى الأربعين؛ سموا بذلك لأنهم جماعة تعصب بهم الأمور ويستكفون النوائب) [3] .

وما قيل في الآيتين السابقتين يقال في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي ﴾ [الحجر : ٦٨] ، وقوله سبحانه : ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ ﴾ [البقرة : ٢٣٥] .

أما إذا كان الخبر جملة ، فإن النحاة قد اشترطوا أن تشتمل هذه الجملة على ضمير يربطها بالمبتدأ ، وأن يكون هذا الضمير مطابقًا في العدد ، لكننا إذا نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٞ مِّنكُمۡ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٞ لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ فَٱصۡبِرُواْ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ بَيۡنَنَا ﴾ [4] نجد أن اسم كان وهو كلمة (طائفة) مفرد من الناحية النحوية؛ لأنه يمكن أن يثنى وأن يجمع فتقول : طائفتان وطوائف ، وأن الخبر هو جملة (آمنوا) ، التي اشتملت على ضمير يربطها باسم كان ، وهذا الضمير هو واو الجماعة الذي يدل على الجمع بمعناه ، مما يبدو معه انتفاء المطابقة النحوية بين اسم كان وخبرها ، ولكننا إذا نظرنا إلى معنى المسند إليه المعجمي ، وجدنا أن الطائفة تعني الجماعة من الناس، كما جاء في اللسان [5] .

---

(١) انظر اللسان مادة (عصب) .

(٢) انظر مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان ص١٦٥ .

(٣) راجع الكشاف ٣٠٤/٢ ، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٢٢٢/٦ .

(٤) من الآية (٨٧) الأعراف .

(٥) انظر لسان العرب مادة (طوف) .

ومعنى هذا أن الجمع بالمعنى المعجمي أغنى عن الجمع بالمعنى النحوي وحدثت المطابقة ، أي إن الضمير «آمنوا» عاد على «طائفة» باعتبار معناها المعجمي؛ لأن الطائفة الجماعة من الناس .

ويمكن تلمس ذلك في قوله تعالى أيضًا : ﴿فَلْنَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ﴾ [1] حيث يعود الضمير في «وليأخذوا» و«سجدوا» على «طائفة» باعتبار المعنى المعجمي أيضًا .

اعتبار المعنى المعجمي في المطابقة بين النعت والمنعوت :

اشترط النحاة إذا كان النعت مفردًا أن يطابق المنعوت في العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا فلا تقول : مررت برجلين كريم ، أو برجل كرماء . . . إلخ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى عدم التطابق ، ومن ثم إلى عدم الترابط ، كما اشترطوا في الجملة الواقعة نعتًا ضرورة اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت يطابقه في العدد أيضًا ملفوظًا أو مقدرًا ، وقد اشترط النحاة هذا الضمير ؛ ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته على حد تعبير العلامة الرضي[2] .

وحينما يفتقد شرط المطابقة – وإن ظاهرًا – يلجأ النحاة إلى المعنى المعجمي بديلا عن المعنى النحوي ، ففي قول الشاعر ثعلب بن صعير المازني :

ولرب خصم قد شهدت ألدة تغلي صدورهم بهتر هاتر

لاحظنا أن المنعوت وهو كلمة (خصم) كلمة مفردة ، ومع ذلك فقد نعتت هذه الكلمة بنعتين مختلفين ، **أولهما** : النعت بالمفرد (ألدة) وهي جمع مفردها لدود ، **وثانيهما** : النعت بالجملة الفعلية (تغلي صدورهم) ، وقد اشتملت على ضمير يعود على المنعوت يدل على الجمع وهو (هم) في صدورهم ؛ مما قد يبدو معه انتقاء المطابقة

(١) من الآية (١٠٢) النساء .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٠١/٢ . ولمزيد من التفصيلات عن وظائف النعت ، انظر رسالتي للدكتوراه «النعت ووظائفه التركيبية والدلالية في شعر أمل دنقل» بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م .

بين النعت والمنعوت من حيث العدد ، ولكننا إذا نظرنا إلى معنى المنعوت المعجمي ، وهو كلمة (الخصم) وجدناه يدل على الجمع ، جاء في اللسان : (وخصمك : الذي يخاصمك ، وجمعه : خصوم ، وقد يكون الخصم للاثنين والجمع)[1].

ومن هنا ساغت المطابقة بين النعت والمنعوت في الحالتين ؛ اعتمادًا على الجمع بالمعنى المعجمي بديلًا عن الجمع النحوي .

وفي قوله تعالى : ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾[2] ، نلاحظ أن جملة «اختصموا» تقع نعتًا لكلمة «خصمان» ، وأن الضمير الواقع في جملة النعت يدل على الجمع ، ثم هو يعود على مثنى ، مما قد يبدو معه انتفاء المطابقة ، فكان أن يقال : «هذان خصمان اختصما في ربهما» ، وبالنظر إلى معنى المنعوت المعجمي نجده يدل على الجمع ، فالخصم هنا يدل على الفريق أو الفوج : فريق المؤمنين ، وفريق الكافرين .

يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية : (الخصم صفة وصف بها الفوج أو الفريق فكأنه قيل : هذان فوجان أو فريقان مختصمان ، وقوله هذان للفظ ، واختصموا للمعنى ، كقوله : ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ﴾ ولو قيل : هؤلاء خصمان أو اختصما جاز يراد المؤمنون والكافرون)[3] .

وإشارة الزمخشري واضحة إلى مراعاة المعنى المعجمي في إحداث المطابقة النحوية بين جملة النعت والمنعوت ، يُفهم ذلك من قوله : «وقوله هذان للفظ ، واختصموا للمعنى» ، فخصمان مثنى من حيث اللفظ ، ولكنها من حيث المعنى تدل على الجمع ؛ أي الفريق من المؤمنين والفريق من الكافرين .

وهكذا يكون للمعنى المعجمي دور ملحوظ في التحليل النحوي ، اعتمد عليه النحويون والمفسرون كثيرًا حين تناولهم للنص القرآني .

---

(١) انظر لسان العرب مادة (خصم) .

(٢) من الآية (١٩) الحج .

(٣) انظر الكشاف ٩/٣ .

مراعاة المعنى المعجمي في باب «الحال» :

عرَّف النحاة الحال بأنه الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، للدلالة على هيئة[1] ، كأن تقول : جاء زيد ضاحكًا ، فـ«ضاحكًا» وصف منتصب فضلة يبين هيئة صاحبه وهو «زيد» ، وقد أجاز النحاة أن تأتي الحال من المضاف فتقول : سمع الناس منشد القصيدة متأثرًا ، فـ«متأثرًا» حال من المضاف في المثال السابق وهو (منشد) ، ولا يجوز أن تأتي من المضاف إليه فتقول مثلا : سمع الناس منشد القصيدة رائعة ، فيمتنع أن تكون «رائعة» حالًا من المضاف إليه (القصيدة) .

ولا يجيئ الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من أمرين : أولهما : إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال ، كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[2] فـ«جميعًا» حال من المضاف إليه – وهو الكاف في «مرجعكم»– والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف وهو «مرجع» مصدر يعمل عمل الفعل ، فهو يتطلب فاعلًا كما يتطلبه فعله الذي هو «رجع» ، وهذه الكاف هي الفاعل ، فكان المضاف عاملًا في المضاف إليه ، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر .

وثانيهما : جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، وإلى هذين الأمرين أشار ابن مالك بقوله :

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

وهذا الأمر الثاني وهو جواز مجيء الحال من المضاف ، إليه إذا كان المضاف جزءًا منه أو مثل جزئه (ضابط من ضوابط توارد المفردات المعجمية) [3] .

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٥٨٤/١ .
(٢) من الآية (٤) يونس .
(٣) انظر مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسان ص١٤٨ .

ففي قول الشاعر (النابغة الجعدي) يصف فرسًا [1] :

كـــأن تماثيـــل أرســـاغه رقـاب وعـول لـدى مَـشْرَبِ
كـــأن حـــوافره مـــدبرًا خـضبن وإن كـان لم يُخـضب

فـ«مدبرًا» في البيت الثاني حال من الضمير المتصل في كلمة «حوافره» ، وهذا الضمير مضاف إليه ، والذي سوغ مجيء الحال من المضاف إليه أن الحوافر أجزاء لما دلَّ عليه الضمير .

وفي قوله تعالى : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [2]، نجد أن كلمة «ميتًا» حال من «أخ» المضاف إليه لحم ، والذي سوغ ذلك أن المضاف جزء من المضاف إليه ، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [3]، فـ«مصبحين» حال من اسم الإشارة «هؤلاء» المضاف إليه كلمة «دابر» ، وهو جزء من المضاف إليه .

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [4]، فـ«حنيفًا» حال من «إبراهيم» المضاف إليه كلمة «ملة» ؛ لأنها كالجزء منه .

اعتبار المعنى المعجمي في باب الإضافة :

منع النظام النحوي أن يُضاف الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه ؛ فلا يقال مثلًا : قمح بر ، ولا ليث الأسد ، ولا أسامة أبي الحارث ؛ لأن الإضافة علاقة تقوم على

---

(١) انظر ديوان النابغة الجعدي ص٣٥ ، والأرساغ : الموضع المستدق بين الحافر واليد أو الرجل ، شبه أرساغ الجواد في غلظها وانحنائها برقاب تيوس الجبال وقد مدتها لتشرب ، والمدبر : العائد ، خضبن : من الخضاب ، أي الصباغ ، وانظر شرح الرضي على الكافية ٩/٢ حيث أورد هذا البيت برواية أخرى :

كـــأن حواميـــه مـــدبرًا خضبن وإن كـان لم يخـضب

(٢) من الآية (١٢) الحجرات .
(٣) الآية (٦٦) الحجر .
(٤) من الآية (١٢٣) النحل .

المغايرة والاختلاف بين المضاف والمضاف إليه ؛ ولأن الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه ، يقول ابن مالك :

ولا يُضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهمًا إذا ورد

ويقول ابن عقيل تعليقًا على البيت السابق : (المضاف يتخصص بالمضاف إليه ، أو يتعرف به ، فلا بد من كونه غيره ، إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى ، كالمترادفين وكالموصوف وصفته ، فلا يقال : «قمح بر» ، ولا «رجل قائم» ، وما ورد موهمًا لذلك مؤول ..)[1] .

والسبب في أن يمنع النظام اللغوي أن يضاف الشيء إلى نفسه ، أو إلى ما في معناه اعتبار المعاني المعجمية للكلمات المفردة التي لها بحسب الوضع؛ ومن أجل هذا انبرى النحاة يؤولون عبارات وردت عن العرب ، ظاهرها إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه كإضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة إلى موصوفها ، ومن هذه العبارات : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء ، فهذه العبارات تراكيب نعتية ، ولكن المنعوت أضيف إلى النعت في ظاهرها كلها؛ فالبنية العميقة لهذه التراكيب هي : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد الوقت الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء .

فهذه تراكيب وردت عن العرب ، وما كان على النحاة إلا أن يؤولوها حتى يستقيم ويطرد لهم ما وضعوا من قواعد؛ إذ لا يضاف الموصوف إلى صفته ، أو الشيء إلى نفسه أو إلى ما في معناه ، والذي فعلوه في العبارات السابقة ، أنهم أولوها على أن المضاف إليه صفة لموصوف محذوف ؛ حتى تتحقق لهم المغايرة بين المتضايفين ، وتطرد القاعدة التي وضعوها مراعين في تحليلهم النحوي المعنى المعجمي للكلمات المتضايقة ، يقول ابن يعيش :

(فإذا كانت الصفة والموصوف شيئًا واحدًا لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر ، فلا تقول : هذا زيد العاقل ، وهذا عاقل زيد بالإضافة ، وأحدهما هو الآخر ، وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة إلى موصوفها ،

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤٨/٢ .

والتأويل فيها على غير ذلك ، فمن ذلك قولهم : «صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء» ، فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول؛ إذ الصلاة هي الأولى ، والمسجد هو الجامع ، وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى يعني من الزوال ، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء)[1] .

اعتبار المعنى المعجمي في باب «المفعول له» :

المفعول له ويسمى المفعول لأجله ، وهو ما فُعل لأجله فعل ، كأن تقول : جئت رغبة فيك [2].

وقد اشترط النحاة لنصب المفعول له جملة من الأمور ، منها : أن يكون مصدرًا قلبيًّا أي من أفعال النفس الباطنة أو الأفعال غير العلاجية ، وهي الأفعال التي لا تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها ، بل يكون مما يتعلق بالقلب [3] كالرغبة والفهم والحب وغيرها ، تقول : جئت رغبة في العلم ومعنى كون المفعول له مصدرًا قلبيًّا (أنه آتٍ من دلالته المعجمية ومعاني الكلمات باتفاق الوضع)[4] ، وعلى هذا فلا يمكن أن يأتي المفعول لأجله من فعل علاجي ، وهو ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة نحو ضرب وقتل وقرأ ، فلا يقال مثلًا : جئتك قراءة للعلم ، وتكون كلمة (قراءة) مفعولًا له ؛ لأن المفعول له غاية ونية قلبية ، (والعلاج وعدمه من المعاني المتصلة بالحقول المعجمية بمعنى أن كلًا منهما يمثل حقلًا من الأفعال)[5] ، وهكذا يكون للمعنى المعجمي دور معتبر وأثر في التركيب النحوي .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٣ .
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٣٤/١ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ .
(٤) في بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ص١٩٧ .
(٥) مقالات في اللغة والأدب ص١٦٤.

خاتمة

حاولتُ من خلال الصفحات السابقة أن أتبين دور المعنى والعلاقات المعجمية في التحليل النحوي ، من خلال التفتيش في كثير من المسائل والأبواب النحوية كباب الاستثناء والتطابق بين المبتدأ والخبر والنعت ومنعوته ، وباب الحال والإضافة ، والمفعول لأجله ، وظاهرة التضمين باعتبارها ظاهرة معجمية نحوية في آن ، وقد لاحظت أن هذا المعنى المعجمي يلعب دورًا ذا بال في تحليل نحاتنا ، وأنه طريق واضحة من طريق الكشف عن المعنى النحوي ، وأن النحاة كانوا يعتمدونه بديلًا عن هذا المعنى ، حين لا تطرد لهم قواعدهم ومعياريهم التي وضعوها .

وقد انتهى البحث فيما انتهى إليه إلى أهمية ظاهرة التضمين ودورها الدلالي ولا سيما في النص القرآني ، الذي تكثر فيه هذه الظاهرة كثرة ملحوظة وضرورة الكشف عن دورها التركيبي والأسلوبي في عمل آخر .

كما انتهى البحث أيضًا إلى أن المعنى المعجمي مستوى مهم من المستويات اللغوية ، لا يقل أهمية عن المستويات والأنظمة اللغوية الأخرى كالنظام النحوي والصرفي والدلالي ، وأن جميع هذه المستويات بما فيها المستوى المعجمي تتضافر ولا تتنافر .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
بين يدي القارئ	٣
المبحث الأول : البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه	٥ - ٤٤
المبحث الثانى : تحويل المعنى أو تحويل الدلالة لدى سيبويه	٣١
المبحث الثالث : البنية العميقة وسياق الموقف ودورهما في التحليل النحوي في الكتاب	٣٧
- التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد	٤٥ - ٨٢
- المعنى المعجمي ودوره في التحليل النحوي	٨٣ - ١٠٢
خاتمة	١٠٢
الفهرس	١٠٣